التمويل والتنمية

مارس ٢٠٢٠

سامرز يكتب عن الركود المزمن صفحة ١٧

اقتصاديات الانكماش في اليابان صفحة ٢٠

تقدم في السن وليس إغراقا في الفقر صفحة ٣٠

حياة مديدة سعيدة

العوامل الديمغرافية والرفاهية الاقتصادية

صندوق النقد الدولي

المحتويات

العوامل الديمغرافية لن تظل ثابتة، ولا كذلك انعكاساتها على الرفاهية الفردية والجماعية.

حياة مديدة سعيدة

٤ **السكان في عام ٢٠٢٠**
العوامل الديمغرافية يمكن أن تكون محركا قويا لعملية التنمية الاقتصادية ووتيرتها.
ديفيد بلوم

١٠ **حياة مديدة سعيدة**
حياة أطول وأكثر إنتاجية تعني حتما تغيرات كبيرة في القواعد القديمة بشأن الشيخوخة
أندرو سكوت

١٤ **عكس اتجاه الانخفاض الديمغرافي**
تجربة سنغافورة في محاولة رفع معدل الخصوبة تقدم دروسا للبلدان الأخرى
بوو لين تان

١٧ **قبول واقع الركود المزمن**
هناك حاجة إلى نُهُج جديدة للتعامل مع تباطؤ النمو وانخفاض أسعار الفائدة وغياب التضخم
لورانس سامرز

٢٠ **اقتصاديات الانكماش: دروس من اليابان**
اليابان هي مختبر العالم لاستخلاص الدروس في مجال السياسات بشأن شيخوخة السكان وتناقص عددهم
جي هي هونغ وتود شنايدر

٢٤ **الهجرة الجماعية من أوروبا الشرقية**
النزوح من الدول الأوروبية الجديدة يؤدي إلى تفاقم مشكلة شيخوخة السكان
ماريا بيتراكيس

٢٦ **الطيور المهاجرة**
بمقدور الهجرة أن تحل الأزمة الديمغرافية – ولكن ليس بدون سياسات سليمة
جيوفاني بيري

٣٠ **تقدم في السن وليس إغراقا في الفقر**
مع تقدم المجتمعات في العمر على مستوى العالم، يصير التكيف واجبا في معاشات التقاعد والسياسات العامة
ديفيد أماغلوبيلي، إيرا دابلا–نوريس، فيتور غاسبار

التمويل والتنمية
التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي
مارس ٢٠٢٠ | العدد ٥٧ | الرقم ١

وفي هذا العدد أيضا

٣٥ **صعود الشباب**
ثلاثة من الشباب دون سن الثلاثين يشكلون مستقبلهم
ساهيبة شاوداري، عمر شنافي، جومبا مارتن

٥٢ **لماذا لا تُقْدِم النساء على اغتنام فرص التمويل؟**
النساء يخترن الابتعاد عن سوق الائتمان الإفريقية.
حنان مرسي

٥٤ **حيث تسطع الشمس**
مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، تشكّل حلا مثاليا لتلبية احتياجات إفريقيا من الطاقة الكهربائية
غريغور شويرهوف ومحمدو سي

٥٨ **٦٠ عاما من عدم اليقين**
يقدم مؤشرنا الجديد رؤى جديدة بشأن مفهوم محدد المعالم
هايتس آهير، ونيكولاس بلووم، وديفيد فورسيري

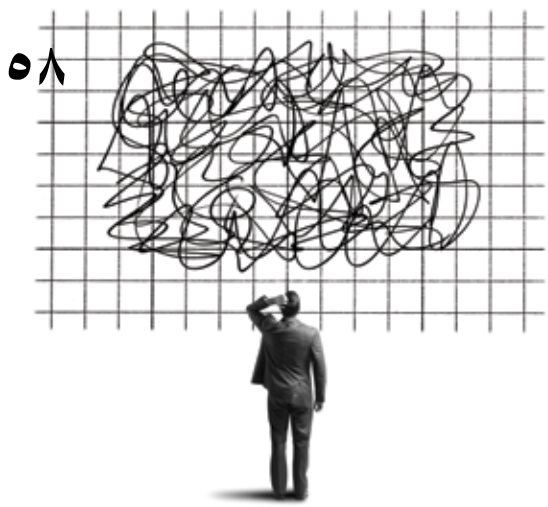

أبواب ثابتة

٤٢ شخصيات اقتصادية
خبيرة سلوكيات التقاعد
بيتر ووكر يقدم لمحة عن **أوليفيا ميتشيل** من كلية وارتون، مؤسِّسة بحوث التقاعد الحديثة.

٤٦ تأمل معي
التقدم في العمر
بحلول عام ٢٠٥٠، سيتغير الهيكل السكاني حول العالم في ظل الانخفاض المستمر في معدلات المواليد وطول عمر السكان
نيل روين، ولوي نو–بوستامنتي، ونادية صابر

٤٨ في خندق العمل
إعادة بناء الصومال
وزير المالية السيد **عبد الرحمن دعاله بايله** يرى في التنمية الاقتصادية أملا لبلاده

٥٠ عودة إلى الأسس
كيف يمكن أن تكون أسعار الفائدة سالبة؟
البنوك المركزية تبدأ في تجربة أسعار الفائدة السالبة لتحفيز اقتصادات بلدانها
فيكرام هكسار وإيمانويل كوب

٦١ استعراض الكتب
اقتصاديات سليمة للأوقات العصيبة، أبهيجييت بانيرجي وإستر دوفلو
الرأسمالية، بمفردها: مستقبل النظام الذي يحكم العالم، برانكو ميلانوفيتش
الاقتصاد السردي: كيف تنتشر القصص وتحرك الأحداث الاقتصادية الرئيسية، روبرت شيلر

٦٤ أوراق العملة
كنوز طبيعية
ساموا تحتفي بتراثها البيئي بعملات ملونة
ميليندا وير

العوامل الديمغرافية والقدر المحتوم

عندما أزور موطني الأصلي، الهند، يدهشني دائما سمة الشباب التي يتسم بها هذا البلد. فمن المدن الكبرى إلى القرى الصغيرة للغاية، لا يسع المرء إلا أن يلمس آمال وتطلعات شباب في العشرينات من العمر، يسعى كثير منهم للعثور على فرصة عمل. أما في اليابان، فإن الاتجاهات الديمغرافية تتحرك في الاتجاه المعاكس. فالبيوت تقبع خاوية وقرى بأكملها تتلاشى نتيجة انخفاض معدلات الإنجاب. ولمواجهة هذا الوضع، يلجأ اليابانيون إلى التكنولوجيا لسد هذه الفجوات بالاستعانة بالابتكارات الحديثة، مثل الروبوت الطاهي والخدمات الطبية الآلية.

والتغيرات في حجم وهيكل السكان في أي بلد تؤثر على طريقة مزاولتنا لعملنا وكيفية تقدمنا في العمر وأسلوب معيشتنا. ففي كثير من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، سوف يتعين على مجموعة متناقصة من الأشخاص في سن العمل دعم عدد متزايد من المتقاعدين. وسوف يتعين على بلدان أخرى، في إفريقيا وغيرها من المناطق، إيجاد عدد هائل من الوظائف الجديدة حتى تتمكن من مجرد مواكبة وتيرة دخول الشباب إلى سوق العمل.

ولديناميكية الهيكل العمري المتغيرة انعكاسات عميقة على النمو والاستقرار الاجتماعي والقضايا الجغرافية–السياسية. فهي تؤثر على سلوك السكان في الادخار والإنفاق والاستثمار، وما لذلك من عواقب على كل شيء من الزواج إلى التقاعد إلى الهجرة.

ويضم هذا العدد باقة من كبار المفكرين في مجالات اختصاصهم يبحثون في شتى جوانب الاتجاهات السكانية ويستعرضون انعكاساتها على مستقبلنا.

فديفيد بلوم يركز على المحركات الرئيسية للتحولات الديمغرافية، بما فيها العمر المتوقع، والخصوبة، والهجرة. ويستعرض فيتور غاسبار والمؤلفان المشاركان استمرارية أوضاع المالية العامة في تمويل الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد. ويسلط مساهمون آخرون الضوء على المناهج الجديدة، ودور الحوافز، والحلول المجربة والمختبرة على مستوى السياسات، مثل الاستعانة بالتكنولوجيا لزيادة الإنتاجية، ورفع سن التقاعد، وفتح الأبواب أمام الهجرة الوافدة، وزيادة مشاركة المرأة والعمالة الأكبر سنا في قوى العمل.

إن العوامل الديمغرافية يمكنها أن تصوغ أقدار البلدان. لكن الاختيارات على صعيد السياسات لها أهميتها، بدءا من تشجيع الابتكار التكنولوجي والإصلاح المؤسسي إلى الاستثمار في البشر، شبابا كانوا أو كبارا. وباعتماد سياسات حكيمة سيتمتع المزيد منا بالحياة المديدة السعيدة. FD

غيتا باث، رئيس التحرير

على الغلاف

يركز عدد مارس ٢٠٢٠ على التحولات الديمغرافية الجارية حول العالم وكيف يمكن للسياسات السليمة أن تجعل الناس يعيشون حياة مديدة أكثر سعادة وأكثر إنتاجية. ويقدم مصمم الغلاف ديفيد بوناتسي صورة بارعة للطريق إلى حياة مديدة سعيدة.

التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي

رئيس التحرير:
غيتا باث

مدير التحرير:
مورين بيرك

محرر أول:
جاكلين ديلوريه
بيتر ووكر

محرر المحتوى الرقمي:
رحيم كناني

محرر الطبعة الإلكترونية:
ليجون لي

مدير الإنتاج:
ميليندا ويير

محرر النسخ:
مايكل هاروب
لوسي موراليس

مستشارو رئيس التحرير:

برناردين آكيتوبي
سيلين آلارد
باس باكر
ستيفين بارنيت
نيكوليتا باتيني
هيلج برغر
بول كاشين
لويس كوبيدو
ألفريدو كوفاز
روبا دوتاغوبتا
توماس هلبلينغ
توماسو مانسيني–غريفولي
جيان ماريا ميليس–فيريتي
كريستيان مامسان
إنجي أوتكر
كاتريونا بيرفيلد
أوما راماكريشنان
عبد الحق الصنهاجي
آليسون ستوارت

© ٢٠٢٠ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة على الموقع التالي: (www.imf.org/external/terms.htm) أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض التجارية مقابل رسم رمزي من مركز تراخيص النشر Copyright Clearance Center في العنوان الإلكتروني التالي: (www.copyright.com).

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبِّر عن أصحابها ولا تعبِّر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:
IMF Publication Services
Finance & Development
PO Box 92780
Washington, DC 20090, USA
Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

Postmaster: send changes of address to *Finance & Development*, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC 20090, USA.

The English edition is printed at Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

Finance & Development is published quarterly by the International Monetary Fund, 700 19th Street NW, Washington, DC 20431, in English, Arabic, Chinese, French, Russian, and Spanish.
English edition ISSN 0145-1707

صندوق النقد الدولي

FSC FPO

دورية التقييم الاقتصادي
IMF ECONOMIC REVIEW

دورية التقييم الاقتصادي، الدورية البحثية الرسمية التي تصدر عن صندوق النقد الدولي، هي دورية رائدة في ميدان الاقتصاد الدولي؛ ولها آثار واضحة على الدوائر الأكاديمية، والمجتمع البحثي الأوسع نطاقا، وصناع السياسات في جميع أنحاء العالم. وتتيح هذه الدورية منبرا للتحليلات الدقيقة لمناقشة بعض أهم قضايا السياسات في وقتنا الحاضر.

لمزيد من المعلومات زوروا الموقع الإلكتروني

www.palgrave.com/us/journal/41308

«لا تزال دورية التقييم الاقتصادي التي تصدر عن صندوق النقد الدولي هي وجهتك المثلى للاطلاع على تحليلات دقيقة ووثيقة الصلة بالسياسات حول القضايا الاقتصادية الدولية».

–باري أيكنغرين، أستاذ كرسي جورج بادري وهيلين بادري للاقتصاد والعلوم السياسية جامعة كاليفورنيا، بيركلي

صندوق النقد الدولي

السكان في عام ٢٠٢٠

العوامل الديمغرافية يمكن أن تكون محركا قويا لعملية التنمية الاقتصادية ووتيرتها.

ديفيد بلوم

"الديمغرافيا قدر محتوم» هي مقولة يستشهد بها غالبا للإشارة إلى أن عوامل مثل حجم السكان في بلد ما ومعدل نموهم وتركيبتهم هي ما يحدد نسيجه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على المدى الطويل. وتسلط هذه المقولة الضوء على دور العوامل الديمغرافية في تشكيل الكثير من التحديات والفرص المعقدة التي تواجهها المجتمعات، والتي يرتبط عدد منها بالنمو الاقتصادي والتنمية.

غير أنه من قبيل المبالغة القول بأن العوامل الديمغرافية هي المحدد الوحيد؛ إذ يغفل ذلك حقيقة أن المسارات الديمغرافية وانعكاساتها على التنمية تتأثر بالحوافز الاقتصادية، وإصلاحات السياسات والإصلاحات المؤسسية، والتغيرات في التكنولوجيا والأعراف الثقافية والسلوك.

ويشهد العالم في الوقت الحالي اضطرابات ديمغرافية كبرى ذات مكونات ثلاثة رئيسية: النمو السكاني، والتغيرات في معدلات الخصوبة والوفيات، وما يصاحب ذلك من تغيرات في التركيبة العمرية للسكان.

النمو السكاني

استغرق الأمر أكثر من ٥٠ ألف عام ليصل عدد سكان العالم إلى مليار شخص. ولكن منذ عام ١٩٦٠، يزداد تعدادنا عدة مليارات كل عقد أو اثنين. فقد بلغ التعداد العالمي للسكان ٣ مليارات نسمة في عام ١٩٦٠، ووصل إلى ٦ مليارات نسمة في حدود عام ٢٠٠٠، وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى تجاوزه ٩ مليارات نسمة بحلول عام ٢٠٣٧. غير أن معدل النمو السكاني السنوي تباطأ من ذروته في أواخر الستينات عندما وصل إلى أكثر من ٢٪ متراجعا إلى حوالي ١٪ حاليا لينخفض مجددا إلى نصف هذا المستوى بحلول عام ٢٠٥٠.

وبالرغم من ازدياد نصيب الفرد من الدخل العالمي بأكثر من الضعف، وارتفاع العمر المتوقع بستة عشر عاما، وتمكين جميع الأطفال تقريبا على مستوى العالم من الالتحاق بالتعليم الابتدائي خلال الفترة ١٩٦٠–٢٠٠٠، يفرض النمو السكاني السريع العديد من التحديات الصعبة على مستوى الأفراد والمجتمعات. وتتضمن هذه التحديات الحاجة إلى مزيد من المأكل والملبس والمسكن والتعليم والبنية التحتية، واستيعاب أعداد كبيرة في صفوف القوة العاملة المنتجة، وبذل المزيد من الجهود لحماية البيئة. وبالرغم من أن الانفجار السكاني العالمي أصبح أقل حدة نسبيا، لا تزال الزيادة من عقد لآخر كبيرة وتنطلق من مستويات أولية متنامية أكثر من ذي قبل.

وتراجعت إلى حد ما حدة المخاوف السابقة من حدوث انفجار سكاني عالمي لتتحول إلى مخاوف من نمو سكاني سريع في بلدان ومناطق معينة (راجع المقال بعنوان «التقدم في العمر» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وحقيقة الأمر أن التراجع العام في معدل النمو السكاني العالمي يحجب تحولات هائلة في توزيع سكان العالم حسب الوضع التنموي والمنطقة الجغرافية.

ففي عام ١٩٥٠، شكلت البلدان الأقل تقدما حسب تصنيف الأمم المتحدة ٦٨٪ من سكان العالم، مقابل ٨٤٪ حاليا. وستستمر هذه النسبة في الارتفاع نظرا لأن الزيادة الصافية المتوقعة في التعداد السكاني العالمي بمقدار ملياري نسمة تقريبا على مدار العقود الثلاثة القادمة ستتركز بالكامل تقريبا في المناطق الأقل تقدما. ويعد ذلك شاغلا كبيرا، نظرا لأن المناطق الأقل تقدما غالبا ما تكون أكثر هشاشة — سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وبيئيا — مقارنة بالمناطق الأكثر تقدما.

ويبلغ التعداد السكاني الحالي في الصين ١,٤٤ مليار نسمة، وهي بذلك البلد الأكبر في العالم من حيث الكثافة السكانية، وتليها الهند التي يبلغ عدد سكانها ١,٣٨ مليار نسمة. ولكن بحلول نهاية هذا العقد، ستصبح الهند هي البلد الأكبر من حيث الكثافة السكانية، إذ يُتوقع بلوغ تعدادها السكاني ١,٥٠ مليار نسمة، وفي المقابل، ستصل الذروة السكانية في الصين إلى ١,٤٦ مليار نسمة. وخلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٥٠، سيتقدم ترتيب نيجيريا (التي يُتوقع أن تحل محل الولايات المتحدة لتصبح ثالث أكبر بلد من حيث الكثافة السكانية) وباكستان — وهما بالفعل ضمن البلدان العشرة الأعلى كثافة سكانية. وستظل آسيا موطنا لنسبة كبيرة ولكن متناقصة من سكان العالم (٦٠٪ حاليا و٥٤٪ في عام ٢٠٥٠).

وأخيرا، وعلى الرغم من النمو السكاني المستمر على مستوى العالم، فخلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٥٠، يُتوقع أن يكون النمو السكاني سالبا في ٦١ بلدا وإقليما تضم حاليا ٢٩٪ من سكان العالم، وتشير التوقعات إلى أن بلغاريا ستشهد التراجع الأكبر على الإطلاق (–٢٣٪) (راجع المقال بعنوان «الهجرة الجماعية من أوروبا الشرقية» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة

يعكس حجم السكان ومعدل نموهم عددا من القوى الأساسية المتمثلة في معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة الدولية. وتتفاوت هذه القوى تفاوتا كبيرا عبر البلدان، ويمكن أن تفسر عددا من أهم الاختلافات في النشاط الاقتصادي والأداء، مثل رأس المال المادي والعمالة ومراكمة رأس المال البشري، والرفاهية الاقتصادية والنمو، والفقر وعدم المساواة.

وعادة ما تتأثر هذه القوى بالصدمات الاقتصادية، وبالتطورات السياسية أيضا، مثل اشتعال الحروب وانتهائها وأزمات الحوكمة. وارتبط النمو السكاني في العديد من الاقتصادات النامية بظاهرة يُطلق عليها «التحول الديمغرافي» – أي التحول من معدلات وفيات مرتفعة إلى معدلات وفيات منخفضة وما يليه من تحول مماثل في معدلات المواليد.

وعلى مدى الجانب الأكبر من تاريخ البشرية، كان الشخص العادي يعيش حوالي ٣٠ عاما. ولكن بين عامي

خلال العقود القادمة، ستكون العوامل الديمغرافية مواتية بشكل أكبر لتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المناطق الأقل تقدما عنها في المناطق الأكثر تقدما.

١٩٥٠و٢٠٢٠، ازداد العمر المتوقع من ٤٦ إلى ٧٣ عاما، ومن المتوقع ازدياده بأربع سنوات إضافية بحلول عام ٢٠٥٠. وبالإضافة إلى ذلك، من المنتظر بحلول عام ٢٠٥٠ أن يتجاوز العمر المتوقع ٨٠ عاما فيما لا يقل عن ٩١ بلدا وإقليما ستشكل حينها ٣٩٪ من سكان العالم. وتعد زيادة عمر الإنسان إنجازا بشريا كبيرا يعكس تحسن آفاق العيش في جميع مراحل دورة الحياة، لا سيما مرحلتي حديثي الولادة والأطفال.

ويستمر التقارب بقوة بين الأعمار المتوقعة عبر البلدان. فعلى سبيل المثال، بلغت فجوة العمر المتوقع بين إفريقيا وأمريكا الشمالية ٣٢ عاما في ١٩٥٠ و٢٤ عاما في ٢٠٠٠، ووصلت إلى ١٦ عاما في الوقت الحالي. وتعكس الانخفاضات التاريخية والمرتقبة في الفجوة الصحية عبر البلدان تحسن مستويات الدخل والتغذية بين البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ونشر الابتكارات على مستوى التكنولوجيات والمؤسسات الصحية، وتوزيع المساعدات الدولية.

وخلال الخمسينات والستينات، كانت السيدة تلد خمسة أطفال تقريبا في المتوسط خلال السنوات الإنجابية من حياتها. أما في الوقت الحالي، فالسيدة العادية تنجب أقل من ٢,٥ طفل تقريبا. ومن المفترض أن يعكس ذلك ازدياد تكلفة تنشئة الأطفال (بما في ذلك تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة أساسا في أجور النساء)، وزيادة توافر وسائل منح الحمل الفعالة، وربما أيضا تنامي الشعور بانعدام أمن الدخل.

وقد نتجت عن هذا التراجع في معدل الخصوبة انعكاسات اجتماعية واقتصادية مهمة للغاية. فقد ساعد انخفاض معدل الخصوبة في رفع أعباء الحمل وتنشئة الأطفال عن كاهل العديد من النساء، إلى جانب مزايا أخرى. وساهم أيضا في تمكين المرأة داخل أسرتها ومجتمعها المحلي والمجتمع عموما، وسمح لها بالمشاركة بفعالية أكبر في سوق العمل مدفوع الأجر. وكانت هذه العوامل مجتمعة داعمة لخيار انخفاض معدل الخصوبة.

وخلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و٢٠٢٠، انخفض معدل الخصوبة في جميع بلدان العالم. وكان الانخفاض أكبر عادة في البلدان التي سجلت مستويات خصوبة أولية مرتفعة، وهو ما يمثل جانبا آخر من جوانب التقارب الديمغرافي. وفيما بين المناطق الجغرافية، تسجل إفريقيا وأوروبا حاليا أعلى (٤,٣) وأقل (١,٦) معدل خصوبة، على الترتيب.

وإذا كان للمرأة في العمر الأمثل للحمل وزن كاف في الهيكل العمري للسكان، فإن معدل الخصوبة قدره ٢,١ يمكن أن يؤدي زيادة معدل النمو السكاني على المدى القصير والمدى المتوسط؛ نظرا لأن معدل خصوبة المرأة المنخفض يوازنه بل ويتجاوزه عدد النساء اللاتي يرزقن بأطفال. وتعرف هذه السمة الديناميكية السكانية باسم الزخم السكاني، وهي تساعد (إلى جانب الهجرة) في تفسير الأسباب وراء النمو السكاني في ٦٩ بلدا وإقليما بالرغم من أن معدلات الخصوبة فيها تقل عن ٢,١.

كذلك تعد الهجرة بين البلدان من العوامل المؤثرة على النمو السكاني. ولهذه الآثار أهمية كبيرة في بعض البلدان، مثل غيانا وساموا وتونغا، حيث ازدادت الهجرة الصافية إلى الخارج بدرجة كبيرة خلال الثلاثين عاما الماضية. وسجلت البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة أعلى معدلات الهجرة الصافية إلى الداخل. ومن بين بلدان القوى العظمى العشرة الأكثر كثافة سكانية، توجد النسبة الأكبر نسبيا من المهاجرين في الولايات المتحدة (١٥٪ في عام ٢٠١٩). غير أن الهجرة الدولية ليست من القوى الديمغرافية المؤثرة في معظم البلدان؛ وذلك لأن ٩٦٪ من سكان العالم يعيشون حاليا في البلدان التي وُلدوا فيها (راجع المقال بعنوان «الطيور المهاجرة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

ديناميكية الهيكل العمري

يعكس الهيكل العمري للسكان في الأساس معدلات الخصوبة والوفيات التاريخية. ففي البلدان التي سجلت معدلات وفيات مرتفعة، عادة ما يكون التحسن في معدلات البقاء أكبر بين الأطفال مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. ويؤدي ذلك بالفعل إلى حدوث طفرة في عدد المواليد. وفي نهاية المطاف، تتوقف هذه الطفرة نتيجة تراجع معدلات الخصوبة بسبب التحسن المتصور في معدل بقاء الأطفال على قيد الحياة، وانخفاض مستوى الخصوبة المرغوب مع زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية. ولكن مع انتقال مجموعة المواليد الكبيرة نسبيا إلى مرحلة المراهقة والدخول في سنوات البلوغ، تزداد نسبة السكان في سن العمل والادخار.

ويؤدي ذلك إلى تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد على أساس نصيب الفرد، ويفتح المجال أمام النمو السريع في مستويات الدخل والحد من الفقر. ويتضح من أحداث العقد الماضي، بدءا من الانتفاضات العربية وحتى موجة الاحتجاجات الشعبية الأخيرة في شيلي والسودان، أن البلدان التي لا تستطيع توفير عدد كاف من الوظائف لأعداد الشباب الكبيرة تصبح عرضة لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ويشير مصطلح «المكاسب الديمغرافية» إلى العملية التي يمكن للهيكل العمري المتغير أن يساهم من خلالها في تعزيز النمو الاقتصادي. ويتوقف ذلك بالطبع على عدد

من العوامل المعقدة، بما في ذلك طبيعة التغير الديمغرافي ووتيرته، وآليات سوق العمل وسوق رأس المال، وإدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التجارية، والحوكمة، ومراكمة رأس المال البشري. غير أن نموذج المكاسب الديمغرافية يمكن أن يعكس الكثير من التفاوت في الأداء الاقتصادي في الماضي بين مختلف البلدان والمناطق (مثل شرق آسيا مقابل أمريكا اللاتينية مقابل إفريقيا جنوب الصحراء) ويساعد في تحديد الأوضاع الأكثر والأقل ملاءمة للنمو الاقتصادي على مستوى البلدان في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يُتوقع خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ أن تحقق نيبال والأردن وبوتان وإسواتيني المكاسب الأكبر على الإطلاق على مستوى العالم المرتبطة بنسب السكان في سن العمل والسكان في غير سن العمل.

وتقيس نسبة الإعالة العمرية، وهي النسبة العكسية لمن هم في سن العمل مقابل من هم في غير سن العمل، الضغوط الاقتصادية التي يواجهها المواطنون في سن العمل لإعالة المواطنين في غير سن العمل، إلى جانب إعالة أنفسهم. وفي عام ١٩٩٠، انخفضت هذه النسبة بدرجة كبيرة في المناطق الأكثر تقدما عنها في المناطق الأقل تقدما (٠,٦٨ مقابل ١,٠٤).

ولكن بحلول عام ٢٠٢٠، ونتيجة لانخفاض معدل الخصوبة بأشكال مختلفة وزيادة أعداد المسنين، ارتفعت نسبة الإعالة العمرية إلى ٠,٧٠ في المناطق الأكثر تقدما وتراجعت إلى ٠,٧٥ في المناطق الأقل تقدما. وبحلول عام ٢٠٥٠، يُتوقع أن تكون هذه النسبة أعلى في المناطق الأكثر تقدما (٠,٨٩) مقارنة بالمناطق الأقل تقدما (٠,٧٧). ويشير هذا التحول إلى أن العوامل الديمغرافية ستكون مواتية بشكل أكبر لتحقيق الرفاهية الاقتصادية في المناطق الأقل تقدما عنها في المناطق الأكثر تقدما. ويصح ذلك في إفريقيا تحديدا، وهي المنطقة الوحيدة التي يُتوقع أن تنخفض فيها نسبة الإعالة العمرية بحلول عام ٢٠٥٠.

وفي البلدان التي لم تشهد تحولا ديمغرافيا ملحوظا بعد (مثل تشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والصومال، وسيراليون)، تم توجيه السياسات على النحو الملائم لدعم هذه التحولات. وتتضمن هذه السياسات الاستثمارات التي تعزز فرص بقاء المولودين حديثا والأطفال على قيد الحياة، مثل توفير اللقاحات لأعداد أكبر من المواطنين وتوفير المزيد من نظم الرعاية الصحية الأساسية التي تمتلك الأدوات والموارد اللازمة والعدد الكافي من العاملين.

وبالنسبة للبلدان التي شهد سكانها مكاسب على جانب الصحة ومعدل البقاء على قيد الحياة، فيمكنها الاستفادة من السياسات الرامية إلى خفض معدلات الخصوبة، مثل تشجيع تعليم الفتيات وتوفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

أما البلدان التي تتركز نسبة كبيرة من سكانها في دورة الحياة المثلى للعمل والادخار، فتحتاج إلى سياسات لتحقيق المكاسب المحتملة من العوامل الديمغرافية المواتية. وتتضمن هذه السياسات دعم آليات المنافسة في سوق العمل وسوق رأس المال، وتزويد العاملين بالمهارات والمؤهلات اللازمة، وبناء البنية التحتية، والإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، وسياسات تجارية محكمة التصميم، وسلامة نظم الحوكمة. ودائما ما يكون تنفيذ هذه السياسات أمرا جيدا، ولكن ارتفاع نسبة السكان في سن العمل يزيد من المخاطر.

وقد يكون من الصعب في بعض البلدان الاستثمار في مجموعة السياسات المختلفة تلك، نظرا لأن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فيها أقل حاليا مما كان عليه في بعض من الاقتصادات المتقدمة المعاصرة عندما كانت في نفس المرحلة الديمغرافية.

اتساع الرقعة الرمادية عالميا

تعد شيخوخة السكان هي الاتجاه الديمغرافي المسيطر في القرن الحادي والعشرين — وهي انعكاس لزيادة الأعمار وانخفاض معدل الخصوبة وانتقال أعداد كبيرة إلى المراحل الأكبر سنا. فلم يسبق أن ارتفعت أعداد السكان الذين تتجاوز أعمارهم الخامسة والستين (وهي سن الشيخوخة المتعارف عليها) إلى هذا المستوى. ومن المتوقع أن يزداد عدد المسنين بمليار مسن في العقود الثلاثة إلى الأربعة التالية، علاوة على ٧٠٠ مليون مسن يعيشون اليوم. وبين السكان الأكبر سنا، تنمو فئة السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٨٥ عاما بمعدل سريع للغاية، ويُتوقع ارتفاع عددهم ليتجاوز نصف المليار في الثمانين عاما القادمة. وهو اتجاه مهم نظرا لأن احتياجات وقدرات السكان في الفئة العمرية التي تزيد على ٨٥ عاما تختلف اختلافا كبيرا عن احتياجات وقدرات السكان في الفئة العمرية من ٦٥ عاما إلى ٨٤ عاما.

وبالرغم من أن جميع بلدان العالم ستشهد زيادة في أعداد المسنين، ستكون هناك فروق شاسعة في وتيرة هذه الظاهرة بين البلدان. وتأتي اليابان في المقدمة حاليا، حيث تبلغ نسبة السكان ممن هم في سن الخامسة والستين أو أكبر ٢٨٪، أي أعلى من المتوسط العالمي بثلاثة أضعاف. وبحلول عام ٢٠٥٠، سترتفع نسبة السكان المسنين في ٢٩ بلدا وإقليما عن مستواها الحالي في اليابان. وفي واقع الأمر، ستتجاوز نسبة المسنين في جمهورية كوريا في النهاية مثيلتها في اليابان لتصل إلى ٣٨,١ ٪، وهو مستوى غير مسبوق تاريخيا. كذلك فإن وسيط الأعمار في اليابان (٤٨,٤) هو الأعلى حاليا مقارنة بأي بلد آخر، ويزيد عن وسيط الأعمار في إفريقيا (١٩,٧) بأكثر من ضعفين. ولكن في عام ٢٠٥٠، يُتوقع أن تتقدم كوريا (متوسط أعمار ٥٦,٥ في عام ٢٠٥٠) على اليابان (٥٤,٧) أيضا على ذلك المقياس.

ومنذ ثلاثة عقود، كانت نسبة السكان من المراهقين والشباب (١٥ إلى ٢٤ عاما) أعلى من نسبة السكان الأكبر سنا بأكثر من ثلاثة أضعاف. وبعد ثلاثة عقود من الآن، ستنتقل جميع هذه المجموعات العمرية تقريبا إلى مرحلة كبار السن.

بين السكان الأكبر سنا، تنمو فئة السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٨٥ عاما بمعدل سريع للغاية، ويُتوقع ارتفاع عددهم ليتجاوز نصف المليار في الثمانين عاما القادمة.

وحسب مجموعات الدخل، ستشهد البلدان المصنفة حاليا ضمن مجموعة الدخل المتوسط أعلى نمو في أعداد المسنين. وهو أمر غير مستغرب نظرا لأن هذه البلدان تشكل ٧٤٪ من سكان العالم. ولكن الأمر الذي قد يدعو إلى الاستغراب هو أن نسبة السكان الأكبر سنا في البلدان متوسطة الدخل تنمو بمعدل أسرع مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل ومرتفعة الدخل. علاوة على ذلك، ومقارنة بالبلدان مرتفعة الدخل، يُتوقع للبلدان المصنفة حاليا في المجموعة متوسطة الدخل أن تسجل دخولا حقيقية أعلى عندما ترتفع نسب السكان الأكبر سنا إلى نفس المستوى. ويتعارض ذلك مع الادعاء الشائع بأن الاقتصادات النامية ستصل إلى مرحلة الشيخوخة قبل أن تنضم إلى مصاف البلدان الغنية.

ولا يتمثل التحدي الأساسي الذي تواجهه البلدان متوسطة الدخل في عدم كفاية الدخل المتاح لرعاية كبار السن، ولكنه يكمن في مدى فعالية المؤسسات والسياسات في تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي بين كبار السن على نحو مستدام ماليا.

وتدق شيخوخة السكان ناقوس الخطر في جميع أنحاء العالم. وأصبحت مسألة زيادة الأعمار، وما إذا كانت ستؤدي إلى عيش الفرد لفترة أطول أم أقل في حالة هشة وضعيفة، من أهم التحديات التي تواجه صناع السياسات في القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم دون إيجاد حل لها حتى الآن (راجع المقال بعنوان «حياة مديدة سعيدة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

ولا يزال الاقتصاديون يعربون عن مخاوفهم إزاء الضغوط الخافضة للنمو الاقتصادي نتيجة نقص العمالة ورأس المال وتراجع أسعار الأصول في المستقبل نتيجة تزايد أعداد السكان الأكبر سنا الذين يقومون ببيع استثماراتهم لإعالة أنفسهم. وهناك قضية أخرى مهمة تتعلق بالضغوط على المالية العامة؛ فالخزانة العامة ستتكبد أعباء بسبب تنامي التزامات المعاشات، وتكاليف الرعاية الصحية والرعاية طويلة الأمد المرتبطة بالزيادة المتوقعة في معدل الإصابة بالأمراض المزمنة وانتشارها، كالسرطان وغيره. ومع ذلك، سيكون من الممكن موازنة هذه التحديات جزئيا من خلال القيمة المتزايدة، التي عادة ما يتم إغفالها، الناتجة عن مشاركة كبار السن في أنشطة إنتاجية غير سوقية، مثل العمل التطوعي وخدمات تقديم الرعاية.

ونظرا لعدم وجود دروس تاريخية سابقة عن كيفية التعامل مع عالم يشهد مثل هذه الزيادة في أعداد كبار السن، يزداد عدم اليقين بشأن المستقبل الجماعي. غير أن التصدي للتحديات الناتجة عن زيادة أعداد المسنين بنفس النهج المعتاد التعامل به مع التحديات الأخرى سيكون خيارا غير مسؤول.

ويوجد عدد من الاستجابات التي يمكن الاستعانة بها للتخفيف من الأعباء الاقتصادية الناتجة عن شيخوخة السكان. وتتضمن هذه الاستجابات إصلاح السياسات بغرض تعزيز الاستدامة المالية والمساواة بين الأجيال في تمويل خدمات الرعاية الصحية ومعاشات التقاعد. كذلك سيسهم في التخفيف من الأعباء رفع السن القانونية للتقاعد التي ظلت ثابتة نسبيا في جميع بلدان العالم تقريبا خلال العقود القليلة الماضية (راجع المقال بعنوان «تقدم في السن وليس إغراقا في الفقر» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وتعد سياسة الحوافز الضريبية الداعمة لزيادة الإنجاب من الخيارات الممكنة أيضا على المدى الطويل، ولكن تأثيرها على الخصوبة لم يثبت حتى الآن.

وتوجد نهج أخرى أيضا تتضمن العمل على زيادة تركيز نظم الرعاية الصحية على الاكتشاف المبكر للأمراض وعلى الوقاية منها، من خلال التوعية بمنافع النشاط البدني وتوفير الدعم اللازم لهذه الأنشطة على سبيل المثال. ويمكن المساعدة على التصدي لمشكلة نقص العمالة من خلال إرخاء الحواجز المؤسسية والاقتصادية المفروضة على الهجرة الدولية من المناطق التي توجد بها نسبة كبيرة نسبيا من السكان في سن العمل.

وأخيرا، من شأن الابتكارات التكنولوجية على الأرجح تحسين الآثار الناتجة عن شيخوخة السكان. ويعد استحداث عقارات جديدة لإبطاء عملية الشيخوخة والحفاظ على صحة السكان لسنوات أطول، وابتكار أجهزة مساعدة مثل الروبوتات، مثالين من أمثلة عديدة على كيفية تحسين هذه الآثار. ويمكن النظر أيضا في تطبيق ابتكارات مؤسسية، كاستحداث نماذج جديدة لتقديم خدمات الرعاية الصحية بالمنازل، ونظم نقل عام، وتصميم مناطق حضرية، وأدوات مالية.

الخلاصة

شهدت المؤشرات الديمغرافية على مستوى العالم والمناطق والبلدان تغيرات هائلة منذ أوائل الخمسينات، ومن المتوقع أن تطرأ عليها تغيرات مماثلة في العقود التالية. ولا تزال ظاهرة شيخوخة السكان تشكل محور الاهتمام بين الظواهر الديمغرافية العالمية بعد أن كان التركيز ينصب على النمو السكاني. غير أن هاتين الظاهرتين وأسبابهما نتجت عنهما تبعات عميقة على مجموعة من مؤشرات ومحددات الرفاهية الاقتصادية والتقدم، وستستمر هذه التبعات في المستقبل. غير أن العوامل الديمغرافية لن تظل ثابتة، ولا كذلك انعكاساتها على الرفاهية الفردية والجماعية. FD

ديفيد بلوم أستاذ الاقتصاد والديمغرافيا بكلية تشان للصحة العامة بجامعة هارفارد.

حياة مديدة سعيدة

حياة أطول وأكثر إنتاجية تعني حتما تغيرات كبيرة في القواعد القديمة بشأن الشيخوخة

أندرو سكوت

شهدت المائة والخمسون سنة الماضية أحد أعظم الإنجازات البشرية. ففي عام ١٨٧٠، بلغ متوسط العمر المتوقع على مستوى العالم ٣٠ عاما تقريبا، أما اليوم فيبلغ ٧٣ عاما وفي سبيله للارتفاع (دراسة Deaton 2015). كذلك فإن النسبة من العمر التي يعيشها الفرد دون ضعف أو مرض لم تتغير تقريبا، وبالتالي فهو يقضي معظم هذه السنوات الإضافية في صحة جيدة.

ولهذا التطور انعكاسات مهمة على الأفراد. ففي عام ١٩٦٠، على سبيل المثال، لم تكن للطفل الصيني العادي المولود حديثا فرصة في العيش حتى سن الخامسة والستين سوى بنسبة ٢٧٪، بينما تبلغ هذه الاحتمالية اليوم ٨٣٪ وفي سبيلها للارتفاع. وفي المتوسط، يمكن لسكان العالم في الوقت الحالي توقع حياة أطول وأكثر صحة مقارنة بالأجيال السابقة.

حدود قصوى جديدة للأعمار

وبينما يمثل ذلك خبرا سارا للأفراد، توجد مخاوف في المجمل بشأن المجتمعات التي تشهد تزايدا في أعداد المسنين. ففي عام ١٩٦٥، بلغ عدد الأشخاص الذين تجاوزت أعمارهم ٦٥ عاما ١٢٩ مليون شخص على مستوى العالم، بينما يبلغ عددهم اليوم قرابة ٧٥٠ مليون شخص، ويُتوقع ارتفاع هذا العدد إلى ٢,٥ مليار شخص بحلول عام ٢١٠٠. كذلك يتواصل ارتفاع أعداد المئويين – من ٢٠ ألف شخص في عام ١٩٦٥ إلى حوالي ١٩ مليون شخص حسب التوقعات بحلول عام ٢١٠٠.

وتتمثل المخاوف في إمكانية تراجع النمو الاقتصادي في ظل هذه الظاهرة وما يتبعها من تراجع أعداد المواطنين في سن العمل، وتفاقم أعباء المالية العامة التي تتحملها الحكومات جراء ارتفاع تكاليف معاشات التقاعد والرعاية الصحية.

ويعرض الرسم البياني التغيرات التي طرأت على حجم السكان وتركيبتهم حول العالم. ويوضح المحور الرأسي عدد سكان العالم مقسمين حسب أعمارهم، بينما يعرض المحور الأفقي عدد السكان موزعين ما بين الرجال والنساء.

ويشير المحور الأفقي بالرسم البياني إلى زيادة هائلة في نسبة السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاما، حيث يمثلون في الوقت الحالي ٩٪ من السكان مقابل ٥٪ في عام ١٩٥٠. ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة إلى ٢٣٪ بحلول عام ٢١٠٠. وسيتطلب دعم هذا التحول السكاني إجراء تغيرات عميقة في السياسات والمؤسسات والممارسات.

أما المحور الرأسي فيعرض رؤية مختلفة لا تتعلق بالشيخوخة بل بطول العمر. ووفقا لهذا المنظور، فإن الأطفال الذين يولدون اليوم سيعيشون عمرا أطول كثيرا مقارنة بالأجيال السابقة. فقد ازدادت احتمالية العيش لمراحل متقدمة من العمر، وارتفعت كذلك قمة الهرم، لتتغير بذلك المرحلة العمرية التي تشكل «سن الشيخوخة».

ويُقصد بطول العمر امتداد الفترة التي يعيشها الإنسان، ويتطلب ذلك «خريطة جديدة للحياة» كما وصفتها لورا كارستنسن، الأستاذة بجامعة ستنافورد. فعندما تزيد الأعمار، تختلف سن الدراسة وسن الزواج والسن التي يرزق فيها الإنسان بأطفال، ومدة العمل، وكيفية قضاء فترة الشيخوخة، بل فترة الشباب ومنتصف العمر (دراسة Gratton and Scott 2016). ومن هذا المنظور، فإن السؤال المهم هنا ليس «كيف نتحمل تكلفة زيادة أعداد المسنين في المجتمع؟» بل هو «كيف نعيد هيكلة السلوك لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من امتداد الأعمار؟»

وتنبع هذه التغيرات من حقيقة أن الشيخوخة أصبح من الممكن الآن التحكم فيها إلى حد ما. فالتغذية والتعليم والسلوك والصحة العامة والبيئة والرعاية الطبية جميعها عوامل من شأنها التأثير على وتيرة الشيخوخة. وعلى مستوى مجموعة متنوعة من القياسات (انتشار الأمراض ومعدلات الوفيات والوظائف الإدراكية والقوة الجسدية)، أصبح الناس في الواقع لا يشيخون بمعدل أكبر ولكن بمعدل أبطأ.

ويقوم مفهوم التحكم بوتيرة الشيخوخة على التمييز بين العمر الزمني (أي عدد السنوات التي عاشها الإنسان منذ ولادته) والعمر الحيوي (مستوى اللياقة والصحة). والدراسات حول المجتمعات المسنَّة التي تعرِّف «العمر» من منظور زمني تغفل ما إذا كان السكان يتقدمون في العمر وهم في حال أفضل وما يطرأ من تغيرات هيكلية على مدار الحياة.

الشيخوخة في المستقبل

الزيادة العالمية الكبيرة في أعداد من هم فوق سن الخامسة والستين لها انعكاسات كبيرة على جودة الشيخوخة والسياسات العامة.

(توزيع سكان العالم والتوقعات السكانية حسب نوع الجنس، ١٩٥٠–٢١٠٠)

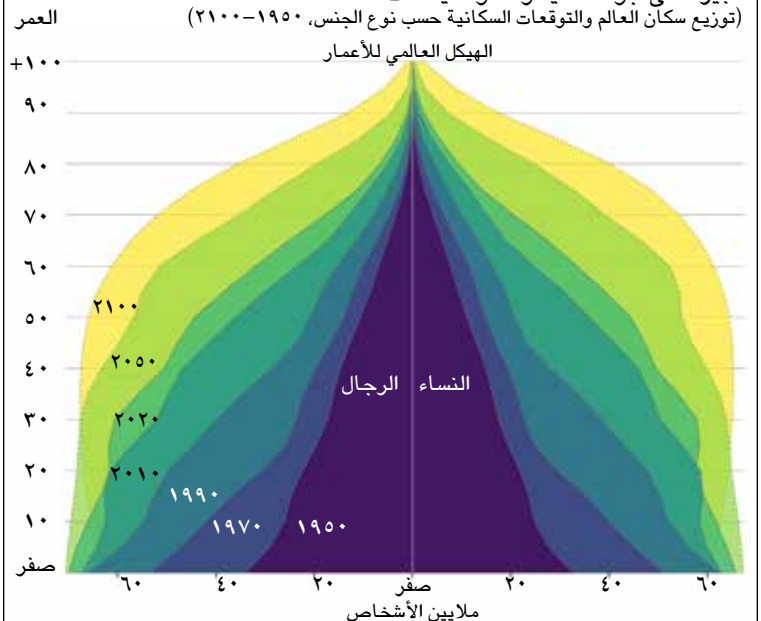

المصدر: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/NESELENA; ANASTASIIA BORIAGINA

ونتيجة لذلك، فإنها لا تركز إلا على سلبيات تلك المجتمعات: أي زيادة أعداد المسنين الذين يتطلبون الرعاية والدعم، وهي تتجاهل بذلك المكاسب المحتملة من خطة دعم امتداد الأعمار التي تهدف إلى تحقيق حياة أطول وأكثر صحة وإنتاجية.

الأساطير

توجد قوتان إذن: زيادة أعداد المسنين التي تعكس هيكلا ديمغرافيا آخذا في التغير، وأثر امتداد الأعمار الذي يقوده تحسن نمط الشيخوخة. لذلك فإن النظر إلى هذا التغير الديمغرافي من منظور مخاطر الزيادة في أعداد المسنين فقط يغفل الصورة الأكبر.

الأسطورة الأولى: من الأفضل قياس التقدم في العمر حسب التعريف الزمني

تمحورت مفاهيمنا عن العمر في القرن العشرين حول المقاييس الزمنية في ظل ازدياد موثوقية سجلات المواليد والوفيات الحكومية التي شكلت الأساس لعدد متزايد من القواعد التنظيمية. وكان المثال الأهم على القياس الزمني هو تعريف سن الشيخوخة بأنه يبدأ في الخامسة والستين، وهو الأساس الذي يقوم عليه مفهوم «نسبة الإعالة». وفي المقابل، يقوم مفهوم التحكم في وتيرة الشيخوخة على التمييز بين المقياس الزمني والمقياس الحيوي للعمر الذي يشير إلى ارتفاع أقل كثيرا في أعداد المسنين (دراسة Sanderson and Scherbov 2019).

الأسطورة الثانية: جميع البلدان تمر بمرحلة الشيخوخة حاليا

خلال العقدين الماضيين، ارتفع وسيط الأعمار في فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بينما تراجع متوسط معدل الوفيات (مقيسا بعدد الوفيات في الألف). وكلما تراجع متوسط معدل الوفيات، ازداد العمر المتوقع للمواطن العادي. وإذا ما تم قياس سن الشيخوخة بعدد السنوات منذ الولادة، يكون مواطنو هذه البلدان قد تقدموا في العمر، أما إذا اعتبرنا أن سن الشيخوخة هو اقتراب الأجل، فيمكن النظر إلى هذه البلدان الآن على أنها أكثر شبابا وتمتلك مستقبلا أكبر. ولا يبدو من الملائم وصفها بالطبع بأنها مجتمعات مسنة.

الأسطورة الثالثة: اليابان تتقدم ركب المجتمعات المسنة

تتصدر اليابان قائمة بلدان العالم من حيث أعلى عمر متوقع للمواطن، وغالبا ما ينظر إليها باعتبارها في طليعة المجتمعات المسنة. وقد أدى التحول الديمغرافي في اليابان إلى زيادة العمر المتوقع إلى أعلى مستوياته وتراجع معدل الخصوبة إلى أدنى مستوياته مقارنة ببلدان مجموعة السبعة منذ عام ١٩٥٠. ونتيجة لذلك؛ فإن تأثير الشيخوخة أكثر وضوحا في اليابان مقارنة بأقرانها في مجموعة السبعة. ويتفاوت التوازن بين مجتمع تزداد فيه أعداد المسنين مقابل فوائد امتداد الأعمار عبر البلدان، كذلك سيتفاوت التأثير على النمو الاقتصادي والسياسات اللازمة.

الأسطورة الرابعة: الشيخوخة مشكلة تخص البلدان الغنية

نظرا لصغر متوسط أعمار السكان في العديد من البلدان منخفضة الدخل، غالبا ما يُفترض أن الشيخوخة من مشكلات البلدان الغنية. غير أن السكان الشباب سيصلون إلى مرحلة الشيخوخة في السنوات اللاحقة. ويتعين على البلدان دعم من هم في الخامسة عشرة من العمر الآن لضمان أن يبلغوا مرحلة الشيخوخة في عمر الخامسة والستين، أي في عام ٢٠٧٠، وهم في أفضل حال. والشيخوخة لا تبدأ في عمر الخامسة والستين، وينبغي للحكومات أن تدرك ذلك من خلال وضع السياسات الملائمة لمساعدة كبار السن مستقبلا وحاليا.

سياسات دعم العمر الطويل

تهدف هذه السياسات إلى دعم المواطنين طوال فترة حياتهم ومساعدتهم على استغلال الفرص الناتجة عن امتداد أعمارهم. وتغطي هذه السياسات جميع جوانب الحياة، لكن مجالات التركيز المحورية هي التوظيف والتعليم والصحة، والتي يتعين أن تضطلع الحكومات بدور رئيسي فيها.

دعم العاملين الأكبر سنا؛ من الأهمية بمكان البحث عن وسائل لمساعدة العاملين الأكبر سنا على أن يظلوا منتجين. ولا يقتصر هذا الموضوع على سن التقاعد، وذلك لأن الخروج من صفوف القوة العاملة يبدأ في سن الخمسين وغالبا ما يكون بشكل غير طوعي.

وتتضح أهمية هذا الموضوع من إحصاءات التوظيف. فخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٨، شكل العاملون فوق سن الخامسة والخمسين ٧٩٪ من نمو مستويات التوظيف عبر البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و١٠٣٪ في بلدان مجموعة السبعة. علاوة على ذلك، فإن العامل الأهم وراء التفاوتات القطرية في مستويات توظيف العمالة الأكبر سنا لا يكمن في التغيرات في حجم السكان الأكبر سنا، بل التغيرات في احتمالية عملهم.

وتستند سياسات تشجيع العاملين الأكبر سنا على زيادة حجم مشاركتهم في القوة العاملة إلى سخاء خطط التقاعد وتوافرها، وخدمات الرعاية الصحية والدعم المقدمة للعاملين، والهيكل القطاعي، ونوع الوظائف المتاحة. كذلك ينبغي أن يساعد استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي في دعم توظيف هذه الفئة. وغالبا ما يفضل العاملون الأكبر سنا ترتيبات العمل المرنة بدوام غير كامل رغم تقاضيهم أجورا أقل – وهو الأمر الذي استفادت منه اليابان وسنغافورة.

ويتطلب دعم العاملين الأكبر سنا أيضا التعامل مع مشكلة التمييز الحاد على أساس السن في قطاع الشركات، والتي تجعل من الصعب عليهم العثور على وظائف جديدة وتزيد من احتمالات فصلهم من وظائفهم. وينبغي أن يكون للحكومات دور استباقي في توفير حقوق ذوي الإعاقة وسن التشريعات التي تحترم التنوع والتعددية لدعم العاملين الأكبر سنا وحمايتهم.

دعم حياة إنتاجية أطول؛ في ظل امتداد الأعمار، سيصبح من اللازم التركيز بشكل أكبر على مفهوم التعلم مدى الحياة. وفي الوقت الحالي، يتركز التعليم في سنوات الحياة الأولى في نموذج حياة مكون من ثلاث مراحل «التعلم والكسب والتقاعد». ولكن امتداد الأعمار والتغير التكنولوجي ستزداد معهما الحاجة إلى برامج تعليم الكبار، مما يتطلب إحداث تغيرات مهمة في نظم التعليم.

وعندما تطول المسيرة المهنية، سيتعين توفير قدر أكبر من المرونة للعاملين من جميع الأعمار. فسيكون من الضروري في نموذج الحياة متعدد المراحل تمكين الفرد من استقطاع وقت لإعادة التدريب، ورعاية الأسرة (الأبناء والأبوان المسنان)، وتعديل المسار الوظيفي، والاستجمام، والبحث عن أهداف جديدة إلى جانب أعباء العمل التي تزداد وتقل من مرحلة لأخرى.

كل شيء بخير ما دمنا نكبر بخير؛ مع تقدم السكان في العمر، يتحول عبء المرض إلى الأمراض غير المعدية، كأمراض القلب والسرطان والسكري وتدهور الوظائف العقلية. وفي عام ٢٠١٦، تسببت هذه الأمراض في ٧١٪ من الوفيات عالميا، ووقعت ٧٨٪ من حالات الوفاة تلك في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. غير أن التعامل مع الأمراض غير المعدية مكلف وغير فعال، لذلك فإن الحد من تأثيرها يتطلب من مقدمي خدمات الرعاية الصحية النظر في إحداث تحول كبير في مجال الرعاية الصحية الوقائية. وعلى غرار التطورات السابقة في قطاع الصحة، سيتطلب هذا التحول برامج للتوعية العامة بهدف تغيير سلوك المواطنين تجاه الأنشطة البدنية والحمية والمشاركة والإرادة. وستكون هناك حاجة أيضا إلى استخدام تكنولوجيات المراقبة والتنبؤ الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة.

والتقدم في العمر هو في حد ذاته السبب الرئيسي وراء العديد من الأمراض غير المعدية. ويشير ذلك إلى ضرورة أن يكون للجهود المبذولة لإبطاء وتيرة الشيخوخة دور أكبر في منظومة العلاج بدلا من استهداف أمراض بعينها، كالسرطان (دراسة Ellison, Sinclair, and Scott 2020). ويركز برنامج بحثي يغطي مجموعة متزايدة من المجالات على فهم أسباب الشيخوخة واستحداث العلاجات التي قد تؤدي حال نجاحها إلى تغير هائل في القدرة على التحكم في وتيرة الشيخوخة (دراسة Sinclair 2019).

دعم التنوع والتعددية؛ يعني مفهوم القدرة على التحكم في الشيخوخة وجود تنوع كبير في الكيفية التي يتقدم بها الناس في العمر. وفي ظل ارتفاع أعداد الذين يعيشون بعد الخامسة والستين بالملايين، سيصبح هذا التنوع أكثر وضوحا، مما سيسبب مشكلات بالنسبة للسياسات التي تعتمد تماما على التعريف الزمني للسن، مثل رفع السن القانونية للتقاعد. ويتعين على الحكومات تنفيذ سياسات لتقديم الدعم لغير القادرين على مواصلة العمل، وفي الوقت نفسه توفير الحوافز اللازمة لتشجيع القادرين على العمل. وعلى غرار ما يحدث مع الفئات العمرية الأخرى، ينبغي أن يدرك صناع السياسات أن التعريف الزمني للعمر مؤشر ضعيف لاحتياجات المواطنين وقدراتهم، وأن يضعوا سياسات أكثر مراعاة للفروق تتضمن خيارات مختلفة حسب الظروف.

استهداف حياة طويلة صحية؛ يدور جدل متزايد حول البحث عن بدائل بخلاف إجمالي الناتج المحلي لقياس الرفاهية. ويعد مؤشر الحياة الصحية المتوقعة أحد البدائل المحتملة. ونظرا لأن تحسن مؤشر الحياة الصحية المتوقعة لا يتوقف على الدخل والأمان الوظيفي فقط، ولكن على مجموعة أكبر من المقاصد الاجتماعية – وعلى الجودة البيئية وعدم المساواة أيضا – يرتبط تحقيق الحياة الطويلة الصحية بمجموعة كبيرة من الخطط والسياسات. وستساعد مجالس دعم كبار السن (مثل مجلس تخطيط الحياة المئوية في

الدراسات حول المجتمعات المسنَّة التي تعرِّف «العمر» من منظور زمني تغفل ما إذا كان السكان يتقدمون في العمر وهم في حال أفضل أم لا.

اليابان) في مراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف وتحسين التنسيق عبر الوزارات الحكومية.

وقد اختلف نمط الشيخوخة في الوقت الحالي، مما يفند ما قاله الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت الذي عاش في القرن التاسع عشر عن أن «الديمغرافيا قدر محتوم». فالفرد يعيش حاليا حياة أطول وأكثر صحة – وهو أمر جيد للفرد والاقتصاد. لذلك فإن الهدف هو تصميم سياسات لزيادة عدد المواطنين من مختلف الأعمار الذين يستفيدون من الأثر الإيجابي لامتداد الأعمار، وإيجاد السبل لتعزيز إنتاجية الأفراد على مدار حياة أطول. FD

أندرو سكوت أستاذ الاقتصاد بكلية لندن لإدارة الأعمال، والمؤسس المشارك لمنتدى The Longevity Forum، ومؤلف كتاب *The 100-Year Life: Living and Working in an Age of Longevity* (وشاركته التأليف ليندا غراتون).

المراجع:

Deaton, A. 2015. *The Great Escape: Health, Wealth and the Origins of Inequality.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Ellison, M., D. Sinclair, and A. Scott. 2020. "All's Well That Ages Well." Oxford University/ Harvard Medical School/London Business School, unpublished.

Gratton, L., and A. Scott. 2016. *The 100-Year Life: Living and Working in an Age of Longevity.* London: Bloomsbury Business.

Sanderson, W. C., and S. Scherbov. 2019. *Prospective Longevity: A New Vision of Population Aging.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Sinclair, D. 2019. *Lifespan: Why We Age and Why We Don't Have To.* New York: Altria.

عكس اتجاه الانخفاض الديمغرافي

تجربة سنغافورة في محاولة رفع معدل الخصوبة تقدم دروسا للبلدان الأخرى

بوو لين تان

الخصوبة آخذة في الانخفاض على الصعيد العالمي. ورغم أن معدل الخصوبة الكلي دون معدل الإحلال البالغ ٢,١ يمثل القاعدة العامة الآن في الاقتصادات المتقدمة، فإن أدنى المعدلات حاليا مسجلة في اليابان، وجمهورية كوريا، وسنغافورة، ومقاطعة تايوان الصينية، والمدن الصينية ذات الدخل المرتفع، بما في ذلك شنغهاي ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. ونتيجة لذلك، وفي غياب الهجرة الوافدة، من المقرر أن تشهد هذه المنطقة أسرع معدلات شيخوخة السكان وانخفاض عددهم.

وفي حالة سنغافورة، سعت الحكومة جاهدة لمكافحة الاتجاه الهبوطي المستمر لمعدل الخصوبة منذ ثمانينات القرن الماضي. وبعد أن فشلت حملة عامة ومجموعة محدودة من البرامج في تحقيق نتائج، أُطلقت في عام ٢٠٠١ مجموعة من الحوافز التي تشجع الإنسال وتم تعزيزها على مر السنين. وتتضمن هذه المجموعة في الوقت الحالي إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وإعانات لرعاية الأطفال، وإعفاءات وخصومات ضريبية، ومزايا نقدية لمرة واحدة، ومنح للشركات التي تطبق ترتيبات عمل مرنة. وبالرغم من هذه الجهود، تراجع معدل الخصوبة من ١,٤١ طفل لكل امرأة في عام ٢٠٠١ إلى معدل ضعيف قدره ١,١٦ في عام ٢٠١٨.

فماذا الذي يمكن أن نتعلمه من تجربة سنغافورة؟

الدرس الأول: معالجة ارتفاع متوسط العمر عند الإنجاب. ارتفع متوسط سن الإنجاب بمقدار عام تقريبا في كل عقد بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفقا لحسابات ميليندا ميلز وزملائها بجامعة أكسفورد (دراسة Mills and others 2011). وفي سنغافورة، كانت التغيرات في التكوين العمري للنساء في سن الإنجاب مثيرة للغاية. ففي الوقت الحالي، أصبحت احتمالات إنجاب النساء في الفئة العمرية من ٢٠ –٢٤ سنة مماثلة لاحتمالات إنجاب النساء في الفئة العمرية من ٤٠–٤٤ سنة وأقل بكثير من احتمالات إنجاب النساء في الفئة العمرية من ٣٥–٣٩ سنة. وبالإضافة إلى ذلك، على خلاف عدد من البلدان الأوروبية، فإن الانخفاض الحاد في الخصوبة بين النساء في العشرينات من العمر لم يعوضه ارتفاع معدلات المواليد بين النساء في الثلاثينات من العمر. وبدلا من مجرد تأجيل الإنجاب، ضاعت فرصة إنجاب هؤلاء الأطفال إلى الأبد.

منحوتة «الكوكب» (٢٠٠٨) للفنان التشكيلي مارك كوين، عند غروب الشمس في «حدائق الخليج» في سنغافورة، ويظهر في الخلفية مشهد الأفق في سنغافورة.

ويعتبر ارتفاع متوسط العمر عند الإنجاب أسهل مشكلة من منظور السياسات. فمن الأسهل كثيرا مساعدة المتزوجين بالفعل الذين يرغبون في إنجاب طفلين على الأقل على تحقيق أهدافهم المتعلقة بالخصوبة مقارنة بمحاولة التوفيق بين العزاب في سوق الزواج أو إقناع الأزواج الذين لا يريدون إنجاب المزيد من الأطفال بتغيير فكرهم. وبالرغم من أن فكرة الأسرة المثلى التي تتكون من طفلين لا تزال هي الفكرة السائدة في سنغافورة، فإن ظاهرة زيادة أعمار الأبوين تؤدي إلى تقليل احتمال تحقيق ذلك، إما بسبب التغيرات غير المتوقعة في الظروف، مثل الطلاق أو الحالة الصحية أو صدمات الدخل، وإما بسبب انخفاض القدرة على الحمل وإتمامه.

ويهدف نهج السياسات في سنغافورة إلى تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للزواج والخصوبة لجميع الفئات – خاصة لمساعدة النساء المتزوجات على التوفيق بين المشاركة في سوق العمل والأمومة. غير أن عددا قليلا من الأدوات، إن وُجد، مصمم خصيصا بطريقة تتيح للنساء أن يصبحن أمهات في ذروة عمرهن الإنجابي، إما لوقف الانخفاض فيما بين النساء اللاتي في العشرينات من العمر أو لتشجيع ارتفاع معدلات الخصوبة بين النساء اللاتي في أوائل الثلاثينات من العمر. ونتيجة لذلك، يمثل عدم مراعاة مسألة العمر فرصة ضائعة لدعم المجموعة الأكثر تقبلا من الآباء المرتقبين.

الدرس الثاني: التكنولوجيات المساعدة على الإنجاب ليست حلا سحريا. فأحد أسباب تقادم سن الإنجاب في الاقتصادات المتقدمة يتمثل في ثقة الجمهور، التي تكون في غير محلها، في فعالية التكنولوجيات المساعدة على الإنجاب. ووفقا لجوديث دانيلوك وزملائها في جامعة كولومبيا البريطانية، تتضمن الروايات الشائعة عن الخصوبة الاعتقاد بأن الصحة الجيدة والإخصاب عن طريق الأنابيب يمكن أن يعوضا تأثيرات العقم المرتبط بالعمر (دراسة Daniluk, Koert, and Cheung 2012). ويدرك عدد قليل من الناس أن الإخصاب عن طريق الأنابيب يشكل مخاطر صحية على النساء أو أن تأخر الإنجاب يمكن أن يؤدي إلى مضاعفات أكبر أثناء الحمل أو الولادة وإلى مزيد من العيوب الخلقية عند الولادة. ولذا، يميل الرجال والنساء إلى تقدير المخاطر المرتبطة بتأخير الزواج والإنجاب بأقل من حجمها الحقيقي.

الصورة: DREAMSTIME.COM / ANDREI IANCU

وفي إطار حزمة الحوافز المشجعة للإنسال، تدعم حكومة سنغافورة ما يصل إلى ٧٥٪ من تكاليف العلاج بالتكنولوجيا المساعدة على الإنجاب لتأهيل المتزوجين، وتسمح لهم بالاستفادة من حساباتهم الطبية في إطار برنامج الادخار الوطني لدفع تكاليف الإجراءات الطبية. وتشير تجربة الخصوبة في سنغافورة إلى أن الحصول على الإخصاب عن طريق الأنابيب، وغيرها من تكنولوجيات المساعدة على الإنجاب، لا يكفي لضمان أن يكون لدى النساء الأكبر سنا العدد الكافي من الأطفال الذي يعوض عن انخفاض الخصوبة بين النساء الأصغر سنا. وتعد اليابان مثالا ممتازا آخر، إذ لديها أعلى نسبة في العالم من الأطفال المولودين بالإخصاب عن طريق الأنابيب (حوالي ٥٪)، وأحد أدنى معدلات الخصوبة أيضا.

الدرس الثالث: لا يمكن أن يعتمد إنتاج الأسر على المصادر الخارجية بشكل كامل. فانخفاض الخصوبة في سنغافورة يبرهن أيضا على أوجه قصور القطاع الرسمي في توفير خدمات رعاية الأطفال والأعمال المنزلية. ويرى بيتر ماكدونالد الباحث بالجامعة الوطنية الأسترالية أنه على الرغم من أن النساء يحظين بفرص تعليمية وفرص في سوق العمل أكثر من أي وقت مضى، فإن انعدام المساواة بين الجنسين في المنزل، الذي يحمّل النساء عبء رعاية الأطفال والأعمال المنزلية، يؤدي إلى ارتفاع كبير جدا في تكلفة الفرصة البديلة للإنجاب وبالتالي انخفاض شديد في الخصوبة (دراسة McDonald 2006).

وتوفر سنغافورة رؤى لهذه المسألة بسبب مجموعة الخيارات بالغة القوة التي يوفرها قطاعها الرسمي. فالحكومة تشارك بقوة في تقديم خدمات رعاية الأطفال منخفضة التكاليف وعالية الجودة. وتحصل الأمهات العاملات على إعانات لرعاية الأطفال قدرها ٣٠٠ دولار سنغافوري في الشهر لرعاية الأطفال في الإطار الرسمي؛ وتحصل الأسر منخفضة الدخل على أكثر من ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، وبخلاف ما يحدث في معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى، يمكن للأسر (ويقوم العديد من الأسر بذلك بالفعل) أن توظف عاملات منازل بتكلفة منخفضة من الدول المجاورة في منطقة جنوب شرق آسيا، مثل إندونيسيا والفلبين. وبالتالي، من السهل نسبيا على النساء الاستعانة بمصادر خارجية لرعاية الأطفال والأعمال المنزلية في سنغافورة.

ويشير انخفاض معدلات الخصوبة في سنغافورة إلى أن الخدمات التي يوفرها القطاع الرسمي لا يمكن أن تحل محل قضاء الوالدين لوقت ممتع مع أطفالهم. فبالرغم من أن الاستفادة من خيارات رعاية الأطفال الممتازة والعاملات في المنازل يمكن أن تساعد في هذا الأمر، فهناك حاجة إلى دعم مؤسسي أيضا – مثل الإجازة الأبوية وترتيبات العمل المرنة التي تتيح لأفراد الأسر قضاء وقت أكبر مع بعضهم البعض.

الدرس الرابع: الاعتراف بالتكلفة الحقيقية لرأس المال البشري. ليس من قبيل الصدفة أن تميل اليابان وسنغافورة والبلدان الأخرى منخفضة الخصوبة إلى تحقيق نتائج جيدة جدا في تصنيفات رأس المال البشري، بدءا من اختبارات برنامج التقييم الدولي للطلاب ووصولا إلى مؤشر رأس المال البشري الجديد الصادر عن البنك الدولي. وقد لاحظ الاقتصاديون منذ فترة طويلة مفاضلة بين كمية و«نوعية» الأطفال (من حيث الموارد المخصصة لكل طفل). ونرى، أنا ومؤلفا هذه الدراسة (دراسة Tan, Morgan, and Zagheni 2016) أن التركيز المؤسسي في شرق آسيا على الإنجازات في مراحل الحياة المبكرة يزيد عائدات الاستثمار في رأس المال البشري للأطفال، مما يعني المزيد من الأطفال والمزيد من النفقات.

ويتمثل الوجه الآخر للعملة في العواقب الخطيرة لأن يكون الوالدان وأطفالهم أقل نجاحا من الآخرين. فالمسوح المحلية تشير إلى أن نسبة كبيرة من العزاب ترغب في الزواج في يوم من الأيام، إلا أنهم يختارون السعي إلى تحقيق النجاح التعليمي أو المهني على حساب المواعدة. وأغلبية المتزوجين لديهم أطفال، ولكن يكتفي معظمهم بطفل واحد أو طفلين نتيجة ارتفاع النفقات المرتبطة بالتعليم والرغبة في استثمار المزيد في كل طفل. ويعبر الأزواج الذين قد يرغبون على خلاف ذلك في إنجاب أطفال عن مخاوفهم إزاء الجوانب الأخلاقية المتعلقة بالطفولة والتربية المجهدتين أو عن القلق من أنهم قد لا يمتلكون الطاقة أو القدرة اللازمتين لمساعدة أطفالهم على المنافسة بفعالية.

وبالتالي، جاءت قصة نجاح رأس المال البشري في سنغافورة، والتي دفعتها إلى قمة التصنيف العالمي، على حساب استعداد شعبها وقدرته على تكوين الأسر. وبالتالي، لا يعتبر عدم القدرة على رفع معدل الخصوبة شهادة على عدم فعالية السياسات المشجعة للإنسال بقدر ما هو شهادة على النجاح الساحق لنظام اقتصادي واجتماعي يكافئ بشدة الإنجاز ويعاقب على عدم الطموح. ولذلك، فإن تناول مسألة معدل الخصوبة قد يتطلب مواجهة بعض مواطن الضعف في النظام الأساسي، مما لا يعني التصدي للتحديات الديمغرافية فحسب، ولكن أيضا إمكانية المساعدة على بناء التماسك الاجتماعي أو المواقف الثقافية السليمة تجاه الإقبال على المخاطرة.

وفي نهاية المؤتمر العالمي للمديرين التنفيذيين للشركات المدرجة على قائمة فوربس لهذا العام، أشار السيد لي هسين لوونغ، رئيس وزراء سنغافورة، إلى أنه بمساعدة من الهجرة، يمكن أن يكون معدل الخصوبة الذي يتراوح بين ١,٣ و١,٤ كافيا لتلبية احتياجات البلد (دراسة Yong 2019). وما دامت حالة التوتر قائمة بين رأس المال البشري والخصوبة، فإن رفع معدلات المواليد في سنغافورة إلى معدلات الإحلال سيحتاج إلى أكثر من مجرد تحديثات وإصلاحات للسياسات. ومع ذلك، قد يؤدي مزيج من السياسات المراعية للعمر والتحسينات في الحوافز المشجعة للإنسال إلى دفع معدل الخصوبة إلى مستوى مستهدف أكثر اعتدالا قدره ١,٤. ولا تمتلك سنغافورة وقتا لتضيعه: فمع تقدم السكان في العمر، سيكون عدد أقل فأقل من الأزواج في سن الإنجاب، وسيؤدي ارتفاع معدل الخصوبة إلى تحقيق قيمة أقل مقابل المال. العمل إذن واجب الآن قبل فوات الأوان. FD

بوو لين تان أستاذ مساعد بكلية لي كوان يو للسياسة العامة بجامعة سنغافورة الوطنية.

المراجع:

Daniluk, J. C., E. Koert, and A. Cheung. 2012. "Childless Women's Knowledge of Fertility and Assisted Human Reproduction: Identifying the Gaps." *Fertility and Sterility* 9 7 (2): 420–26.

McDonald, Peter. 2006. "Low Fertility and the State: The Efficacy of Policy." *Population and Development Review* 32 (3): 485–510.

Mills, Melinda, Ronald R. Rindfuss, Peter McDonald, and Egbert te Velde. 2011. "Why Do People Postpone Parenthood? Reasons and Social Policy Incentives." *Human Reproduction* 17 (6): 848–60.

Tan, Poh Lin, S. Philip Morgan, and Emilio Zagheni. 2016. "Examining the Link between Education Costs and Lowest-Low Fertility." *Population Research and Policy Review* 35 (5): 327–50.

Yong, Nicholas. 2019. "We Must Make Enough of Our Own Babies to Secure Singapore's Future: Lee Hsien Loong." Yahoo News Singapore, October 17. https://sg.news.yahoo.com/we-must-make-enough-of-our-own-babies-to-secure-our-future-lee-hsien-loong-083432783.html.

قبول واقع الركود المزمن

هناك حاجة إلى نُهُج جديدة للتعامل مع تباطؤ النمو وانخفاض أسعار الفائدة وغياب التضخم

لورانس سامرز

الصورة: RALPH ALSWANG

أحد الفروق الأساسية بين نظريات العلوم الطبيعية ونظريات العلوم الاجتماعية يتمثل في أن نظريات العلوم الطبيعية، إن ثبتت صحتها، تظل صالحة لكل زمان ومكان. وعلى النقيض، تعتمد صحة النظريات الاقتصادية على السياق. فقد كانت نظرية مالتوس عن توفُّر الغذاء صالحة للألفيات التي سبقت صوغه للنظرية، ولكنها لم تكن صالحة لحقبة ما بعد الثورة الصناعية. وكانت أفكار كينز صالحة خلال فترة الكساد الكبير أكثر مما كانت عليه خلال الفترة التضخمية التي شهدتها سبعينات القرن الماضي.

وتتزايد قناعتي بأن النظريات الاقتصادية الكلية الحالية، التي تقوم على فرضية أن السياسة النقدية يمكن أن تحدد معدل التضخم، قد لا تكون مناسبة للواقع الاقتصادي الحالي وبالتالي تقدم وصفات تضليلية على مستوى السياسات. فقد فشلت في توقع التباطؤ الانكماشي في اليابان الذي بدأ في عام ١٩٩٠، أو الأزمة المالية العالمية وتباطؤ التعافي وانخفاض التضخم دون المستوى المستهدف طوال عقد من التعافي، أو استمرارية المستويات العالية من الدين الحكومي بأسعار فائدة حقيقية منخفضة جدا.

وفهم هذه التطورات وصوغ سياسات تستجيب لها بفعالية سيتطلبان على الأرجح أن يصمم الاقتصاديون ما يمكن أن يطلق عليه «الاقتصاد الكينزي القديم في ثوبه الجديد» استنادا إلى فكرة ألفين هانسن عن الركود المزمن في حقبة ما بعد الكساد الكبير. ويلخص هذا المقال الأساس الذي يدعو إلى تبني نُهُج جديدة إزاء الاقتصاديات الكلية عن طريق تسليط الضوء على التغيرات الهيكلية الكبيرة في اقتصاد العالم الصناعي، ويوضح منظور الركود المزمن، ويستخلص بعض الانعكاسات بالنسبة للسياسات.

شُح الاستثمارات

ما لم يحدث تغير في الاتجاهات السائدة الحالية، سيشهد عدد السكان الذين هم في سن العمل انخفاضا في بلدان العالم الصناعي خلال الجيل التالي، كما سينخفض عدد السكان الذين هم في سن العمل في الصين أيضا. وفي الوقت نفسه، أفضت الاتجاهات السائدة نحو زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة، على سبيل المثال، إلى زيادة عدد النساء العاملات في الولايات المتحدة في الوقت الحالي مقارنة بالرجال.

وتؤدي هذه التطورات الديمغرافية إلى زوال الطلب على السلع الرأسمالية الجديدة لتسليح قوة العمل المتنامية واستيعابها. ومما يعزز هذا الاتجاه ملاحظة حدوث انخفاض حاد في المبلغ المدخر المطلوب لشراء كمية معينة من السلع الرأسمالية، نتيجة الانخفاض الحاد في الأسعار النسبية للمعدات، ولا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات. فاليوم، أصبح لدى هاتف الآيفون الذي يبلغ ثمنه ٥٠٠ دولار قدرة حاسوبية أكبر مما كانت لدى الحاسوب الفائق الذي أنتجته شركة كراي منذ جيل مضى. وبالإضافة إلى انخفاض أسعار السلع الرأسمالية، يُشجع الاتجاه الهبوطي في أسعارها إلى تأجيل الاستثمار.

وبالإضافة إلى ذلك، ارتبطت الثورة التكنولوجية بتجزؤ أوسع للاقتصاد. فقد أدت التجارة الإلكترونية إلى انخفاض الطلب على متاجر التسوق، وأدت الحوسبة السحابية إلى انخفاض الطلب على الحيز المكتبي عن طريق إزالة الحاجة إلى خزائن حفظ الملفات، مما سمح بإضفاء طابع شخصي على المكاتب بضغطة زر، وينطبق ذلك حتى على الصور العائلية المعلقة على الجدران.

تتزايد قناعتي بأن النظريات الاقتصادية الكلية الحالية، التي تقوم على فرضية أن السياسة النقدية يمكن أن تحدد معدل التضخم، قد لا تكون مناسبة للواقع الاقتصادي الحالي.

ويتطلب أسلوب التكسير الهيدروليكي لاستخراج النفط والغاز الطبيعي رأس مال أقل بكثير من تقنيات الحفر التقليدية، وتيسر تكنولوجيا المعلومات استهداف أماكن التنقيب، مما يزيد من انخفاض الطلب على الاستثمار.

وتتيح التكنولوجيا الآن تقاسم كل شيء من الشقق (Airbnb) إلى الطائرات (NetJets) والملابس (Rent the Runway) والسيارات (Uber) بطرق لم نكن نتخيلها منذ عقد مضى. وأصبحت الأجيال الصاعدة تتطلع إلى السكن في شقق قليلة الأثاث وليس في منازل كبيرة.

ويذهب كثيرون إلى تزايد القوة الاحتكارية – على الأقل في الولايات المتحدة – مما أدى إلى تثبيط الاستثمارات الجديدة. وأدى تزايد امتلاك حق النقض بدون ضوابط إلى تباطؤ الاستثمار العام في البنية التحتية، الذي وصل مستواه على أساس صاف في الولايات المتحدة إلى أقل من نصف مستوياته السابقة.

وتتمثل حصيلة هذه التطورات في انخفاض الطلب على الاستثمار انخفاضا كبيرا، بصرف النظر عن مستويات أسعار الفائدة.

وفرة الادخارات

في الوقت الذي انخفض فيه الطلب على الاستثمار، اجتمع عدد من العوامل التي أدت إلى زيادة الادخار. فالجزء الأكبر من الدخل يذهب إلى فئات السكان الأعلى دخلا، وهي الفئات التي لديها نزعة أكبر للادخار. وزيادة ربحية الشركات مقترنة بانخفاض أسعار الفائدة تعني زيادة الأرباح المحتجزة لدى الشركات.

ويؤدي تزايد عدم اليقين المرتبط بتنامي الشكوك حول قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمعاشات التقاعدية وارتفاع مخاطر حدوث زيادات ضريبية في المستقبل إلى زيادة الادخار. وبالمثل، يؤدي انخفاض نمو الدخل المتوقع في المستقبل إلى زيادة الحاجة إلى الادخار للمستقبل.

وتشديد القيود التنظيمية المالية والقيود الموروثة يعني أن تواجه الأسر المعيشية صعوبة أكبر في الاقتراض والإنفاق، مما يؤدي إلى زيادة الادخار الإجمالي. ويمكن أن يحدث ذلك إما لحماية المستهلك – كما يحدث مثلا عندما تؤدي زيادة الدفعات المقدمة الإلزامية إلى انخفاض القروض العقارية – أو بسبب الأعباء التنظيمية على الوسطاء الماليين عن طريق زيادة رأس المال الإلزامي، على سبيل المثال.

وبالتالي، أدت التغيرات الهيكلية في الاقتصاد إلى زيادة الادخار وخفض الاستثمارات على السواء.

الركود المزمن

استنادا إلى مجموعة مختلفة إلى حد ما من العوامل، وصف ألفين هانسن، أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد، عجز الاستثمارات الخاصة عن الاستيعاب الكامل للمدخرات الخاصة باسم «الركود المزمن» بسبب الخوف من أن ذلك سيعني عدم كفاية الطلب.

وهناك عدد من الأشياء التي نتوقع رؤيتها إن كان الركود المزمن قد بدأ بالفعل في السنوات الأخيرة. أولا، زيادة المعروض من المدخرات وانخفاض مستوى الطلب سيعنيان انخفاض أسعار الفائدة. وبالفعل، سلكت أسعار الفائدة الحقيقية اتجاها نزوليا وفقا لجميع المقاييس تقريبا خلال السنوات العشرين الماضية، حتى مع زيادة عجز الميزانيات. وهذا ما رأيناه في القيم السالبة لأسعار الفائدة الحقيقية في بلدان العالم الصناعي على الرغم من الزيادات الكبيرة في الدين الحكومي.

وثانيا، يمكن أن نتوقع أن تؤدي الصعوبات في استيعاب المدخرات إلى انخفاض النمو وصعوبة في تحقيق التضخم المستهدف. وهذا ما لاحظناه. ففي الوقت الحالي، لا تتوقع الأسواق أن يحقق أي بلد من بلدان العالم الصناعي نسبة التضخم المستهدفة البالغة ٢٪. وعلى الرغم من انخفاض أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق ووصول العجز إلى أعلى مستوياته على الإطلاق بعد أكثر من عقد من التعافي، فإن النمو لا يزال ضعيفا. وجدير بالذكر أن البنوك المركزية رأت أنه من الصعب رفع أسعار الفائدة ولا تزال تعتمد على زخم التعافي – على خلاف آراء الذين فسروا انخفاض أسعار الفائدة بعد الركود بالإشارة إلى «التأثيرات المعاكسة».

وثالثا، تزامن النمو المخيب للآمال مع استمرار انخفاض التضخم دون المستوى المتوقع مرة تلو الأخرى بما يثير الدهشة. ويُعلّم أساتذة الاقتصاد طلابهم المبتدئين أن انخفاض الكمية وتراجع الأسعار يشيران إلى انخفاض الطلب. ولو كان السبب الرئيسي لهذا الركود، على النحو الذي يراه الكثيرون، هو أداء الإنتاجية المخيب للآمال، لكان المتوقع أن نرى الأسعار ترتفع لا تنخفض. ومع عدم تطبيق سياسات استثنائية، قد يكون الانكماش جاريا.

ورابعا، فإن الفترات التي شهدت انكماشا وتباطؤا في النمو شهدت أيضا تضخما في أسعار الأصول. فقد ارتفعت أسواق الأوراق المالية الأمريكية أربعة أضعاف منذ الأزمة، وعادت الأسعار الحقيقية للمنازل إلى مستويات الذروة السابقة تقريبا. وهذا ما نتوقعه في ظل الركود المزمن، حيث تتجه المدخرات الوفيرة إلى الأصول القائمة؛ مما يؤدي مثلا

إلى زيادة نسب أسعار الأسهم إلى أرباحها ونسب أسعار العقارات إلى ريعها وتناقص علاوات الاستثمار على الديون طويلة الأجل.

ومبلغ علمي أنه لا توجد أي نظرية أخرى يمكن أن تفسر تباطؤ النمو أمام السياسات التوسعية المفرطة والتسارع الكبير في نمو ائتمان القطاع الخاص. فضعف نمو الإنتاجية يُتوقع أن يؤدي إلى زيادة تضخم أسعار الناتج وتراجع تضخم أسعار الأصول. وغالبا ما تؤدي زيادة المخاطر وعدم اليقين إلى انخفاض مضاعفات أسعار الأصول وليس زيادتها. ومن شأن أي انعكاسات مؤقتة للأزمة المالية أن تتسبب في تراجع التوسع الائتماني وانحدار منحنى العائد على عكس ما لاحظناه.

ما الذي ينبغي فعله؟

الديمغرافيا يمكن أن تكون مصيرا محتوما. وهناك عناصر أخرى كثيرة تتحرك مع الديمغرافيا لتهيئة بيئة تتسم بوفرة المدخرات التي تصاحبها مشكلة استيعابها. وهذه هي الصورة العاكسة للمشاكل الاقتصادية الكلية التي تعاملنا معها على مدى عقود.

فعلى البنوك المركزية، التزاما بالمهام المنوطة بها، أن ترفع معدلات التضخم لا أن تخفضها. ويمثل ضمان تحقيق الاقتصادات لكامل إمكاناتها تحديا يأتي منطقيا قبل زيادة تلك الإمكانات. فالاستقرار المالي معرض لمخاطر انخفاض الأسعار بنفس قدر تعرضه لمخاطر ارتفاعها. وتتمثل المشكلة على المدى المتوسط في الاستيعاب الكامل للمدخرات وليس مزاحمة الاستثمار.

وفي الوقت نفسه، من غير المرجح أن يكون لدى البنوك المركزية – في ظل أسعار فائدة سالبة بالفعل في اليابان وأوروبا ودون ٢٪ في الولايات المتحدة – حيز كبير، بالمعايير التاريخية على الأقل، لمواجهة الصدمات المعاكسة. ودرجت بلدان العالم الصناعي على أن تواجه نوبات الكساد بخفض أسعار الفائدة بمقدار ٥ نقاط مئوية.

إن بداية التصدي لأي تحديات جديدة هو الاعتراف بها. وهذا يعني قبول واقع الركود المزمن وتركيز حوارات السياسات على التحديات التي يفرضها. FD

لورانس سامرز الأستاذ بجامعة هارفارد الحائز على لقب أستاذية تشارلز إليوت الجامعية.

جميع مطبوعات الصندوق
في بيئة بحثية
متكاملة يدعمها
نظام تصفح يتميز بسهولة الاستخدام
و سبل البحث البديهية،
وخصائص إضفاء الطابع الشخصي.
ELIBRARY.IMF.ORG
صندوق النقد الدولي

اقتصاديات الانكماش
دروس من اليابان

اليابان هي مختبر العالم لاستخلاص الدروس في مجال السياسات بشأن شيخوخة السكان وتناقص عددهم

جي هي هونغ وتود شنايدر

يؤثر التغير الديمغرافي تأثيرا جوهريا على الاقتصاد العالمي – ولكن ليس بالطريقة التي كنا نعتقدها في يوم من الأيام.

فمنذ خمسة عقود فقط، كان بعض المراقبين يتوقعون أن يكون عدد السكان كبيرا جدا وأن يجرد العالم من الموارد بعد وقت قريب، مما يؤدي إلى مجاعة جماعية وانهيار الاقتصاد العالمي ومجموعة من الاضطرابات الأخرى. ولكن لم يتحقق سيناريو الهلاك الناجم عن الاكتظاظ السكاني. وعلى عكس ذلك، من المتوقع، لأول مرة في التاريخ الحديث، أن يتوقف تزايد عدد سكان العالم تقريبا بنهاية هذا القرن، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض معدلات الخصوبة العالمية.

والتاريخ الفريد لليابان من حيث السكان والخصوبة والهجرة يجعلها نموذجا رائدا لهذا الاتجاه. فأثر شيخوخة السكان وتقلص عددهم يبدو واضحا بالفعل في كل شيء بداية من الأداء الاقتصادي والمالي إلى شكل المدن وأولويات السياسات العامة (مثل الملاءة على المدى الطويل لنظم التقاعد العامة، والرعاية الصحية، والرعاية طويلة الأجل).

الصورة: ALAMY STOCK PHOTO / DAVID CHEREPUSCHAK; ART: ISTOCK / EBLIS

ونظرا لما للعوامل الديمغرافية من أثر واضح ومتسارع، فإن اليابان هي حقل التجارب عن «اقتصاديات الانكماش» — أي المختبر الذي بدأت بلدان أخرى تستخلص منه الدروس.

وقد ركز عمل صندوق النقد الدولي المتعلق بالاقتصاد الياباني تركيزا شديدا على العوامل الديمغرافية في السنوات الأخيرة — بما يعكس الجدل الحاد الدائر داخل اليابان بشأن أفضل طريقة للاستجابة للضغوط الناجمة عن سرعة شيخوخة السكان وتقلص عددهم. ورغم أن تجربة كل بلد ستكون مختلفة — وتستلزم حلولا مختلفة — فمن الممكن التعرف على جانب من أهم الانعكاسات الاقتصادية الكلية والمالية من تجربة اليابان في الفترة الأخيرة.

اختفاء العمالة

أولا، قد تؤثر شيخوخة السكان وتناقص عددهم تأثيرا مباشرا على القوة العاملة وأسواق العمل في أي بلد — لا سيما من حيث حجم السكان في سن العمل. وقد ظل التغير الديمغرافي بمثابة إحدى القوى المحركة لسوق العمل في اليابان منذ عقود عديدة. وفي الفترة بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٣ وصلت القوة العاملة المحتملة في اليابان — الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عاما كنسبة من إجمالي عدد السكان — إلى ذروتها بنسبة أقل قليلا من ٧٠٪. غير أنها سرعان ما انخفضت لتصل إلى أعلى قليلا من ٥٩٪، وهو أدنى مستوى بين بلدان مجموعة السبعة وأقل بكثير من المستويات المشاهدة في منتصف خمسينات القرن الماضي.

وفي ضوء انخفاض معدلي الخصوبة والوفيات في الوقت الراهن، من المتوقع استمرار تراجع هذه النسبة على المدى المتوسط. ومع ضعف تدفق العمالة الأجنبية، فإن هذا يعني عدم كفاية العمالة اللازمة للحفاظ على مستويات النشاط الاقتصادي الحالية. غير أن مثل هذه النظرة الخطية للمستقبل تعبر عن وضع أسوأ حالا مما يتضح من تجربة اليابان. فاستمرار الطلب على العمالة في اليابان حفّز عددا أكبر من النساء وكبار السن (ممن هم خارج الفئة العمرية التقليدية من ١٥ إلى ٦٤ عاما) على الانضمام إلى القوة العاملة. وستكون الأتمتة والذكاء الاصطناعي والروبوتات (بما في ذلك تكنولوجيا زيادة إنتاجية العامل) عوامل بالغة الأهمية أيضا في استجابة اليابان لمظاهر «اقتصاديات الانكماش».

ولتقدم السكان في العمر وانخفاض عددهم أيضا انعكاسات على الإنتاجية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، وتشير بحوث الصندوق إلى أن اليابان مثال جيد في هذا الشأن (دراسة Westelius and Liu 2016). أولا، العمالة الأكبر سنا قادرة على تحقيق مستويات إنتاجية أعلى بسبب تراكم الخبرة العملية لديهم، بينما يتمتع العمال الأصغر سنا بصحة أفضل، وسرعة معالجة التغيرات التكنولوجية السريعة والقدرة على التكيف معها، وقدرا أكبر من ريادة الأعمال، مما يؤدي إلى مزيد من الابتكار. وتشير هاتان القوتان المتضادتان إلى وجود علاقة على شكل حرف«U» معكوسة بين السن والإنتاجية، حيث تكون الإنتاجية عند أدنى مستوياتها في مرحلتي بداية ونهاية الحياة المهنية. ثانيا، من المرجح أن تؤدي الشيخوخة إلى زيادة الطلب النسبي على الخدمات (كالرعاية الصحية)، مما يتسبب في حدوث تحول قطاعي نحو قطاع الخدمات — الأكثر كثافة في استخدام العمالة – والأقل إنتاجية. ثالثا، يمكن أن يؤثر حجم السكان أو كثافتهم أيضا على الإنتاجية (أي ازدياد الإنتاجية مع زيادة حجم وكثافة السكان في سن العمل).

وتشير زيادة عدد المسنين وانخفاض عدد السكان — وهو ما يعني عددا أكبر نسبيا من المتقاعدين، وقوة

ما الذي يجعل اليابان مختلفة؟

من ناحية، اليابان ليست وحدها التي تشهد هذه الاتجاهات الديمغرافية العامة. فباستعراض بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نجد أن العديد من البلدان تشهد انخفاضا في عدد السكان، ومن المرجح ازديادها في المستقبل. واليابان ليست وحدها كذلك — في المنطقة أو مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى — فيما يتعلق بانخفاض معدل الخصوبة، فهو أمر شائع عبر معظم بلدان مجموعة السبعة. وتشهد اليابان أيضا، شأنها شأن بلدان أخرى، تحسنا في الصحة ومتوسط العمر المتوقع. وهذا الاتجاه شائع عبر معظم الاقتصادات المتقدمة، وإن كان وضع اليابان بالتأكيد أفضل من المتوسط.

ولكن هذه ليست القصة كلها. فالخصائص الفريدة لليابان تبرز الاتجاهات الديمغرافية (وانعكاساتها الاقتصادية الكلية والمالية) أكثر منها في البلدان الأخرى:

- **فترة طفرة المواليد بعد الحرب في اليابان كانت قصيرة**؛ إذ استمرت حوالي ثلاث سنوات فقط، مقارنة بغيرها من البلدان الأعضاء في مجموعة السبعة، حيث امتدت هذه الفترات من تسعة أعوام إلى عشرين عاما. وهذا يعني أن البنية الديمغرافية لليابان ستتحول تحولا كبيرا في غضون سنوات قليلة فقط – خاصة عندما يصل المواليد إلى سن التقاعد ويصبحون مؤهلين للحصول على المعاشات التقاعدية العامة ومزايا الرعاية الصحية.
- **اليابان تتصدر العالم من حيث متوسط العمر المتوقع**؛ إذ تجاوزت جميع اقتصادات مجموعة العشرين منذ عام ١٩٧٨. فامتداد متوسط العمر المتوقع، مقترنا بانخفاض الخصوبة، يقوي الشعور بالتغير الديمغرافي في اليابان ويتجلى في حدوث زيادة مطردة في نسبة الإعالة (عدد المتقاعدين مقارنة بالسكان في سن العمل).
- **تدفقات الهجرة أصغر من أن تحدُث أي أثر على الشيخوخة وتقلص عدد السكان**. فاليابان، مقارنة باقتصادات مجموعة السبعة الأخرى، تعتبر استثناء واضحا من حيث حجم استعانتها المحدود للغاية بالعمالة المستوردة. فالعمالة الأجنبية في اليابان لم تمثل سوى ٢,٢٪ تقريبا من القوة العاملة الكلية في عام ٢٠١٨، مقارنة بنحو ١٧,٤٪ في الولايات المتحدة و١٧٪ في المملكة المتحدة.

استمرار الطلب على العمالة حفز عددا أكبر من النساء وكبار السن على الانضمام إلى القوة العاملة.

عاملة أصغر، وانكماش قاعدة ضريبة دخل العمل — إلى صعوبة تمويل نظم الضمان الاجتماعي. ومع تقدم السكان في السن، يزيد بطبيعة الحال الإنفاق العام على الرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل والمعاشات التقاعدية. ولكن في سياق اقتصاديات الانكماش، حيث تتراجع القوة العاملة النشطة التي تدفع الضرائب، قد يكون من الصعب تمويل هذه الزيادة في الإنفاق العام. والتحديات جسيمة بالنسبة لليابان على وجه الخصوص؛ فالسكان من جيل طفرة المواليد سيتجاوزون سن الخامسة والسبعين في غضون ثلاث سنوات (بدءا من عام ٢٠٢٢ وانتهاء في عام ٢٠٢٥)، والدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي بلغ بالفعل أعلى مستوى في العالم.

ويعد الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالضمان الاجتماعي مع الحفاظ على وضع مالي قابل للاستمرار وتحقيق العدالة بين الأجيال مهمة شائكة بالنسبة للسلطات اليابانية، وسيتطلب على الأرجح إجراء تعديلات كبيرة في إطار المنافع الاجتماعية وهيكل تمويله. وقد بحثت دراسات الصندوق المتعلقة باليابان الخيارات الممكنة على مستوى السياسات.

ومن الخيارات المتعلقة بالتمويل، نجد أن إجراء تعديلات مستمرة وتدريجية على ضريبة الاستهلاك يأتي على قمة التدابير المحتملة الأخرى لتمويل تكلفة الشيخوخة، بما في ذلك زيادة اشتراكات الضمان الاجتماعي، وتأجيل الضبط المالي (مع ما ينطوي عليه ضمنا طول فترة التمويل بالديون)، وزيادة نصيب المؤمَّن في تكاليف الرعاية الصحية. ومقارنة بهذه الخيارات، فإن زيادات ضريبة الاستهلاك – التي تسري على جميع الفئات العمرية – لها آثار سلبية أقل على إجمالي الناتج المحلي والرفاهية على المدى الطويل، وفقا لإحدى دراسات الصندوق (دراسة Mc-Grattan, Miyachi, and Peralta-Alva 2018). وتشير هذه الدراسة أيضا إلى أن تأجيل التعديل من خلال التمويل بالديون يؤدي إلى مزاحمة كبيرة لاستثمار القطاع الخاص — بنسبة تصل إلى ٨٪ — مع ما لذلك من انعكاسات ضارة على إجمالي الناتج المحلي والرفاهية على المدى الطويل. وأخيرا، فإن الزيادة الموحّدة في نصيب المؤمَّن في تكاليف الرعاية الصحية بالنسبة لكبار السن — التي قد تنطوي على تحويل جزء من تكاليف الشيخوخة إلى الأجيال الحالية — ستكون لها انعكاسات تراجعية.

وقد تؤدي الاتجاهات الديمغرافية أيضا إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل بين الأجيال. ويُعد تزايد عدم المساواة في الدخل بين الشباب والكبار مصدر قلق في اليابان، خاصة مع تزايد انخفاض نسبة السكان المطالبة بتحمل تكاليف تمويل تحويلات الضمان الاجتماعي المتزايدة.

وتعد الأجيال الأكبر سنا التي تستفيد أكثر من غيرها من إعادة التوزيع المالي (عن طريق الضرائب والتحويلات) أغنى بكثير من الأجيال الشابة. ويلاحظ أن معدل فقر الثروة منخفض كثيرا في الأجيال الأكبر سنا، كما أن نسبة ثروة الفئة الأكبر سنا إلى الفئة الأصغر سنا مرتفعة نسبيا في اليابان مقارنة بألمانيا وإيطاليا، وإن كانت أقل من النسبة المسجلة في الولايات المتحدة. وبالتالي، تشير الأدلة إلى عدم المساواة الكبير في الثروة بين الأجيال.

والثروة النسبية للأجيال الأكبر سنا في اليابان تبعث على الشك في آلية إعادة التوزيع المالي المعمول بها والتي تهدف إلى خفض عدم المساواة في الدخل بالنسبة للمسنين عن طريق معاشات التقاعد بشكل رئيسي. وتتناول حاليا دوائر السياسات الاقتصادية في طوكيو مناقشة هذه الجوانب وغيرها من جوانب الضمان الاجتماعي العام.

فعالية السياسة النقدية

قد يفرض التغير الديمغرافي ضغوطا على الحيز المتاح للسياسة النقدية في بلد ما بخفض سعر الفائدة الطبيعي، أي سعر الفائدة الذي يدعم اقتصاد البلد في حالة العمالة الكاملة والحد الأقصى من الناتج مع الحفاظ على تضخم ثابت. ويمثل هذا الأثر الخافض مشكلة على وجه الخصوص للسياسة النقدية في البلدان التي تعاني بالفعل من «الانخفاض المطول» في أسعار الفائدة وديناميكيات التضخم، وقد ينعكس على فعالية السياسة النقدية.

ومرة أخرى تعد اليابان مثالا جيدا على ذلك. فقد خلصت دراسات الصندوق في هذا المجال إلى أن التغير الديمغرافي في اليابان كان له أثر سلبي كبير على سعر الفائدة الطبيعي في السنوات الأخيرة (على سبيل المثال، دراسة Han 2019). وتشير نتائج هذه الدراسات أيضا إلى أن سعر الفائدة الطبيعي في اليابان انخفض بالفعل ووصل إلى أرقام سالبة، مما يبرز الحاجة إلى المضي قدما بالإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو الممكن ورفع سعر الفائدة الطبيعي. وبينما يتوقع زيادة التراجع في نمو السكان في سن العمل بحلول عام ٢٠٤٠، من المرجح أن يزيد الأثر الديمغرافي السلبي على سعر الفائدة الطبيعي في اليابان، مما قد يحد أكثر من دور السياسة النقدية في إنعاش الاقتصاد. وتبرز هذه النتائج أهمية تعزيز النمو الممكن عن طريق، مثلا، تعجيل إصلاحات سوق العمل والإصلاحات

الهيكلية الأخرى — بما في ذلك سياسات الهجرة الأكثر فعالية — لتعويض الأثر الديمغرافي السلبي المتزايد على سعر الفائدة الطبيعي.

وترتبط المعضلة التي تشكلها اقتصاديات الانكماش في السياسة النقدية ارتباطا وثيقا بأثر شيخوخة السكان وتقلص عددهم على القطاع المالي، وتحديدا بكيفية تأثير هذه القوى على دور الوساطة المالية الذي تمارسه البنوك. ونظرا لأنه من المرجح أن تؤثر الاتجاهات الديمغرافية على سلوك الادخار والاستثمار، فقد يكون لها انعكاسات كبيرة على العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض.

وتشكل الاتجاهات الديمغرافية المعاكسة في اليابان تحديا لجميع المؤسسات المالية اليابانية، لا سيما الشركات المالية الإقليمية. ونظرا لاعتماد البنوك الإقليمية اليابانية على أنشطة تلقي الودائع والإقراض المحلية فإنها تتسم بالحساسية إزاء التغيرات في البيئة المحلية. وربما يكون تقلص عدد السكان والشيخوخة على مستوى المحافظات أكبر تحديين في هذا الصدد، ولا سيما بالنسبة للبنوك الإقليمية في المحافظات الريفية. وحتى المحافظات الحضرية يتوقع أن تشهد تراجعا في عدد السكان وزيادة في الشيخوخة بدرجة كبيرة ومفاجئة. وأهم من ذلك أنه في حين جاءت التحولات في التوزيع العمري والنمو السكاني في السابق لتوازن أثر بعضها البعض، فمن المرجح أن يتغير هذا الوضع على مدى العقد المقبل، مما قد ينشئ منحدرا ديمغرافيا.

وما لم تجد البنوك الإقليمية في اليابان مصادر واستخدامات بديلة للأموال، فإن تقلص عدد السكان سيؤدي بالضرورة إلى تقليص الميزانيات العمومية وانخفاض نسب القروض إلى الودائع. وسيستمر هذا بدوره في وضع ضغوط خافضة على مستويات الربحية المنخفضة بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يتسارع اتجاه البنوك الإقليمية في المستقبل القريب نحو التحول إلى نموذج مصرفي أكثر توجها نحو الأوراق المالية وقائم على الرسوم.

مختبر السياسات في العالم

ومن شأن الفروق بين البلدان من حيث الأوضاع المبدئية وهيكل التحولات الديمغرافية أن تؤثر على حجم وسرعة التكيف الضروريين لكي تتمكن البلدان من الحفاظ على النتائج الاقتصادية الإيجابية في مواجهة شيخوخة السكان وتقلص عددهم. وفي هذا الشأن، فإن اليابان – التي يذهب البعض إلى أنها الأطول باعا بين بلدان مجموعة العشرين في مواجهتها لمظاهر اقتصاديات الانكماش — هي بالفعل مختبر العالم على صعيد السياسات. وقد تكون الحلول على مستوى السياسات التي تم التوصل إليها هناك قابلة للتطبيق على نطاق أوسع، خاصة وأن البلدان المتقدمة الأخرى والمؤثرة على النظام المالي تواجه نفس الاتجاهات الديمغرافية. ورغم أن الدواء الأمثل لا بد أن يكون ملائما تماما للمريض، فإن بعض التوصيات المشتركة على مستوى السياسات تصلح (دراستا IMF 2020a و 2020b):

- ضرورة وضع رؤية طويلة الأجل بشأن الموارد العامة تراعي أثر وتكلفة شيخوخة السكان وتقلص القوة العاملة بصورة تامة. وإجراء التعديلات مبكرا، لا سيما في المجالات الحساسة مثل معاشات التقاعد العامة والرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل، هو مطلب بالغ الأهمية.
- الأثر السلبي المحتمل لاقتصاديات الانكماش على الإنتاجية والنمو يبرز الحاجة إلى الإصلاح الهيكلي والابتكار. وتعد مرونة سوق العمل واستراتيجيات ضمان نمو الإنتاجية المرتفع (بما في ذلك استخدام الأتمتة والروبوتات والذكاء الاصطناعي) مطلبا أساسيا، إلى جانب وضع رؤية أكثر مرونة فيما يتعلق بالشيخوخة والتقاعد (دراسة Colacelli and FernandezCorugedo 2018).
- قد تتزايد صعوبة الحفاظ على العدالة بين الأجيال في ظل اتباع منهج «المسار المعتاد» — وما لذلك من انعكاسات كبيرة على برامج الضمان الاجتماعي والتحويلات العامة.
- قد يلحق الضعف بالسياسة النقدية نتيجة تأثير العوامل الديمغرافية – مما يحد من دورها المحتمل في تيسير سلاسة التكيف مع تقلبات الدورة الاقتصادية أو الاستجابة للصدمات — الأمر الذي يلقي بجانب أكبر من العبء على سياسة المالية العامة والإصلاح الهيكلي.
- ضرورة دمج احتمالات وجود جيوب من عدم الاستقرار في القطاع المالي ضمن عمليات الإشراف والرقابة نظرا لأن الاتجاهات الديمغرافية تفرض تغيرات كبيرة على بيئة الأعمال فيما يتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. FD

جي هي هونغ اقتصادية، **وتود شنايدر** رئيس شعبة بإدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى كتاب سيصدر قريبا عن الصندوق بعنوان Economic Policies for Japan's Aging and Shrinking Population ، قام بتحريره بول كاشين وتود شنايدر.

المراجع:

Colacelli, Mariana and Emilio Fernandez-Corugedo, 2018, "Macroeconomic Effects of Japan's Demographics: Can Structural Reforms Reverse Them?" IMF Working Paper 18/248, Washington D.C.: International Monetary Fund.

Han, F. 2019. "Demographics and the Natural Rate of Interest in Japan." IMF Working Paper 19/31, International Monetary Fund, Washington, DC.

International Monetary Fund, 2020a, Japan: Article IV Consultation—Staff Report, IMF Country Report 20/39, Washington, DC: International Monetary Fund.

International Monetary Fund, 2020b, Japan: Selected Issues, IMF Country Report 20/40, Washington D.C.: International Monetary Fund.

McGrattan, E., K. Miyachi, and A. Peralta-Alva. 2018. "On Financing Retirement, Health, and Long-Term Care in Japan." IMF Working Paper 18/249, International Monetary Fund, Washington, DC.

Westelius, N., and Y. Liu. 2016. "The Impact of Demographics on Productivity and Inflation in Japan." IMF Working Paper 16/237, International Monetary Fund, Washington, DC.

الهجرة الجماعية
من أوروبا الشرقية

النزوح من الدول الأوروبية الجديدة يؤدي إلى تفاقم مشكلة شيخوخة السكان

ماريا بيتراكيس

عانت أسرة كريس توبالوف من الأوضاع المتقلبة التي شهدتها اقتصادات أوروبا المتعثرة لعدة عقود من الزمن. فقد ترك والداه موطنهما في بلغاريا هروبا من الاضطراب المالي في عام ١٩٩٧؛ إلا أن الاضطراب تبعهما إلى اليونان حيث ولِد كريس. وفي عام ٢٠١٦، انتقلت الأسرة إلى الولايات المتحدة بحثا عن آفاق أفضل.

وقد دفعت هذه الملحمة كريس إلى دراسة علم الاقتصاد لمحاولة فهم المتاعب التي تواجه أوروبا وهو في سبيله للالتحاق بالجامعة هذا العام. وعلى الرغم من شعوره بأنه بلغاري الأصل، فإنه غير متأكد مما إذا كان سيعود إليها أبدا.

وهذه المشكلة تواجهها بلغاريا وبلدان أخرى، معظمها من البلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية. ووفقا لتوقعات الأمم المتحدة، تقع تسعة من البلدان العشرة الأكثر تقلصا في العالم في أوروبا الشرقية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على النمو الاقتصادي وفرصة لتحقيق الازدهار الأوروبي الذي بشر به انهيار الشيوعية.

وقد زاد العمر المتوقع عند الولادة إلى ٧٤ عاما من ٦٧ عاما في عام ١٩٩٥، وزاد إجمالي الناتج المحلي بأكثر من الضعف. ولكن العمر الأكثر طولا والأسر الأصغر حجما وسهولة الهجرة اجتمعت لتفرض ضغوطا ديمغرافية ستؤثر بشكل متزايد على النمو الاقتصادي وتقوض المكاسب التي تحققت منذ سقوط جدار برلين. وقد حذر السيد تاو زانغ، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، من أن بلدان المنطقة تواجه مخاطر الوصول إلى سن الشيخوخة قبل أن تصبح غنية.

وبالتالي فليس من المستغرب أن كثيرا من مواطني بلدان أوروبا الشرقية يسعون للحصول على فرص في أماكن أخرى. وقد يسرت عضوية الاتحاد الأوروبي تحفيز التجارة والاستثمار الأجنبي وجلبت معها وتيرة استثنائية لتقارب دخل الفرد مع مثيله في بلدان أوروبا الغربية. ولكنها أبقت الضغوط الدافعة إلى هجرة شباب المهنيين أصحاب المهارات، وهو الاتجاه الذي بدأ منذ سقوط الشيوعية في عام ١٩٨٩.

وقد فقدت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية حوالي ٧٪ من قوتها العاملة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١٧، ومعظمهم من العمال الشباب المتعلمين، مثل والدي توبالوف. وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى أن عدد سكان منطقة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية سينخفض بنسبة ١٢٪ بحلول عام ٢٠٥٠ نتيجة للشيخوخة والهجرة إلى الخارج. وستنخفض القوى العاملة بمقدار الربع خلال الفترة نفسها.

ويقول السيد أليسدير سكوت الخبير الاقتصادي بالصندوق الذي شارك في إجراء دراسة في الفترة الأخيرة عن الأوضاع الديمغرافية في أوروبا الوسطى والشرقية إن «شيخوخة السكان لا تتعلق بالمعاشات التقاعدية العامة

فقط، بل إن لها آثارا خطيرة على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية وآثارا عميقة على النمو عموما وتطلعات هذه البلدان لتحقيق التقارب بين دخولها ودخول بلدان أوروبا الغربية».

ويشير البحث إلى أن تقلص العرض من العمالة وانخفاض إنتاجية العمال كبار السن، إلى جانب الضغوط الكبيرة الواقعة على الأموال العامة لتغطية احتياجات الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية، يمكن أن تكلف هذه البلدان ١٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة على مدار الثلاثين عاما القادمة. وسيؤدي ذلك إلى كبح ارتفاع الدخول ووصولها إلى مستويات بلدان أوروبا الغربية: سيبقى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في هذه البلدان ٦٠٪ فقط من مستويات بلدان أوروبا الغربية في عام ٢٠٥٠. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تشكل زيادة من نسبة ٥٢٪ في الوقت الحالي، فقد كان من الممكن أن تكون ٧٤٪ في حالة عدم وجود المشاكل الديمغرافية.

وتلجأ بعض حكومات المنطقة إلى الحوافز المالية لرفع معدلات المواليد. ففي هنغاريا التي أعربت فيها الحكومة عن معارضتها للهجرة إلى الخارج، أُعفيت النساء اللواتي لديهن أكثر من أربعة أطفال من ضريبة الدخل، والزوجان اللذان يحتاجان إلى علاج للخصوبة يحصلان عليه بالمجان.

ولكن معدلات الخصوبة ليست المشكلة الرئيسية كما يقول سكوت. فالذي يجعل الأوضاع الديمغرافية في هذه المنطقة تتسم بالصعوبة هو مدى الفرق في معدلات الهجرة والوفيات، التي تزيد كثيرا عن مثيلاتها في أوروبا الغربية.

ويقول «لا يبدو أن الحوافز المالية في البلدان الأخرى كان لها تأثير كبير على معدلات المواليد. ولكن حتى لو كان لها تأثير فوري، سيستغرق الأمر عقدين من الزمن قبل أن يُرى اختلاف بين السكان الذين هم في سن العمل – في حين أن الضغوط الديمغرافية موجودة وقائمة الآن».

وتحتاج المنطقة إلى اتخاذ خطوات سريعة. فيتعين إدخال المزيد من النساء في القوى العاملة، وإقناع العمال المسنين بمواصلة العمل والتدريب حتى يتمكنوا من القيام بذلك. وتحتاج بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية إلى إقناع الناس بعدم مغادرة البلد. ويستلزم ذلك تعزيز المؤسسات وتحسين البيئة الاقتصادية الكلية ومناخ الاستثمار.

وتقول الصحفية ماريا توبالوفا، والدة كريس «إن العالم مكان تنافسي للغاية» وإذا كانت بلدان مثل بلغاريا «ترغب في الحفاظ على الشباب المجتهد والذكي، فعليها أن تقدم أشياء في المقابل».

وعلى الصعيد العالمي، فإن ٥٤٪ من الشركات تقول إنها تعاني من أجل إيجاد الأشخاص المؤهلين لملء الوظائف الشاغرة، وهو أعلى معدل مسجل خلال عقد من الزمن، وفقا للمسح الذي أجرته شركة Manpower Group بشأن نقص المواهب لعام ٢٠١٩. وفي مقر شركة داتشيا ببوخارست، وهي السيارة الأيقونية التي أنتجت خلال فترة الشيوعية وتمتلكها الآن مجموعة رينو، يحصل الموظفون على جلسات تدليك ويستخدمون صالات الألعاب الرياضية ويمكنهم العمل عن بُعد لمدة يومين في الأسبوع كجزء من حملة الشركة لجذب الأشخاص المؤهلين، حسبما جاء على لسان المدير التنفيذي السيد كريستوف دريدي. وقال السيد دريدي في أحد المؤتمرات التي عقدت خلال العام الماضي «نحن بحاجة إلى تقديم تلك المزايا لإقناعهم بالبقاء معنا».

وبخلاف ذلك، ستحتاج البلدان إلى النظر إلى مسألة الهجرة الداخلية. فقد استعان عملاق الوجبات السريعة ماكدونالدز بثلاثين عاملا من سري لانكا لسد نقص العمالة في ثلاثة من محلاته في بوخارست، كجزء من مشروع تجريبي ممتد لسنتين. وتقدم الشركة خدمات إلى ٢٣٠ ألف شخص في اليوم من خلال ٨٤ مطعما في رومانيا. وقد افتتحت الشركة أربعة منافذ بيع جديدة في عام ٢٠١٩ وتعتزم فتح ثمانية منافذ أخرى هذا العام.

> والمفتاح، في نهاية المطاف، هو التعليم — وليس قبل بلوغ سن الرشد فقط، ولكن طوال الحياة العملية.

وقد قيل الكثير عن الأتمتة. فمن حيث المبدأ، يمكن أن تحرر العمال لأداء أنشطة ذات قيمة أكبر، مثل قضاء وقت أطول في التعليم بدلا من أداء العمل الإداري. ولكنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى استبعاد العمال ذوي المستويات المنخفضة من المهارات. والمفتاح، في نهاية المطاف، هو التعليم – وليس قبل بلوغ سن الرشد فقط، ولكن طوال الحياة العملية.

وفي بلغاريا ، اعتُبِرت منظمة Rails Girls Sofia مثالا لكيفية بناء مجموعات المهارات للمستقبل. فقد قامت المنظمة بتدريب حوالي ألف امرأة على برمجة الإنترنت منذ عام ٢٠١٣.

وتوافق ماريا توبالوفا على أن بلغاريا تغيرت كثيرا عن البلد الذي غادرته حين كان على وشك الانهيار الاقتصادي، في ظل مؤسسات غير مستقرة، وهو ما دفعها إلى اتخاذ قرار مغادرة البلاد. وهناك تحسن في مؤسسات بلغاريا الآن، وهو أمر تشير بحوث الصندوق إلى أنه يمكن أن يجذب المهاجرين المهرة مرة أخرى إلى البلد ويوقف هجرة العقول. غير أنه يتعين القيام بالمزيد لإقناع جيل جديد بعدم الرحيل.

وتقول: «أصبحت بلغاريا الآن عضوا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ولديها اقتصاد مستقر، ومؤشرات الاقتصاد الكلي الخاصة بها ممتازة، وهي تتمتع بديمقراطية فعلية». ولكن «إذا كنت تريد الطيران في الفضاء أو إيجاد علاج للسرطان، فعليك أن تنتقل إلى بلدان وجدت بالفعل طرقا لتمويل هذه البحوث». FD

ماريا بيتراكيس صحفية حرة مقرها أثينا، اليونان.

الصورة: ISTOCK/BORCHEE

الرسم التوضيحي: ISTOCK/AAGGRAPHICS

الطيور المهاجرة

بمقدور الهجرة أن تحل الأزمة الديمغرافية – ولكن ليس بدون سياسات سليمة

جيوفاني بيري

غالبا ما تركز المناقشات حول الهجرة على الثقافة والهوية والاقتصاد. وفي بلدان مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يندمج العديد من المهاجرين في القوة العاملة سريعا — لا سيما الذين رحلوا عن بلدانهم لأسباب اقتصادية — تستند الحجج المؤيدة لزيادة الهجرة إلى منافعها الاقتصادية المحتملة. فالبحوث تشير إلى أن الهجرة لا تحد من الكثافة الرأسمالية للاقتصاد، بل تسمح بتوسع الشركات وتصحيح مسار الاستثمارات، كما تشجع الابتكار والنمو – لا سيما عند دخول المهاجرين من أصحاب المهارات. كذلك لا توجد سوى شواهد قليلة على أن الهجرة تؤدي إلى خسارة الوظائف أو تراجع الأجور في البلدان المستقبلة (راجع على سبيل المثال دراسة Lewis and Peri 2015 ودراسة PERI 2016).

غير أن المناقشات حول الهجرة غالبا ما لا تولي اهتماما كافيا بنقطة الضعف في شمال العالم، ألا وهي العوامل الديمغرافية. ففي هذه البلدان، يبلغ معدل الخصوبة في الوقت الحالي ١,٧، وتراجع هذا المعدل دون مستوى الإحلال — أي مستوى الإحلال السكاني الكامل من جيل لآخر — في عام ١٩٨٠ تقريبا. وبالتالي، ستؤدي الفروق بين عدد المواليد والوفيات إلى تراجع عدد السكان وزيادة متوسط الأعمار في الشمال بدرجة كبيرة، وهما عاملان من شأنهما إحداث اضطرابات في أسواق العمل، وتهديد الاستدامة المالية لنظم معاشات التقاعد، وإبطاء وتيرة النمو الاقتصادي، ما لم يوازن صافي مجموع أعداد المهاجرين هذه الانخفاضات.

وتنتج عن هذه الاتجاهات التاريخية المستمرة عواقب حتمية على التركيبة السكانية. فبين عامي ١٩٥٠ و٢٠١٠، ارتفعت أعداد السكان في المناطق الغنية في الشمال من خلال الزيادة الصافية في مستويات الهجرة، وأصبحت الهجرة المصدر الأول للنمو السكاني في الشمال منذ عام ١٩٩٠. وفي أوروبا، شكلت الهجرة ٨٠٪ من النمو السكاني بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٨، بينما شكلت ٣٢٪ من النمو السكاني في أمريكا الشمالية خلال الفترة نفسها.

ونخلص من ذلك إلى أن الهجرة الصافية هي السبيل الوحيد لضمان استقرار مستويات السكان أو نموها في الاقتصادات المتقدمة في الشمال التي تشهد زيادة في أعداد المسنين – وهو ما لن يحدث إلا في حالة تشجيع سياسات الهجرة الاستشرافية التي تسمح بزيادة أعداد المهاجرين وتدرك تأثيرهم على المدى الطويل، بدلا من التركيز فقط على حساب تكلفتهم (وهي تكلفة سياسية في معظمها) على المدى القصير.

هل يحل المهاجرون محل المواطنين الأصليين؟

بينما تشير هذه الاتجاهات العامة إلى الدور المهم للهجرة الدولية في الحد من الفروق الديمغرافية، قد يتساءل البعض عما إذا كانت تسهم بشكل منهجي في إبطاء وتيرة التراجع السكاني في الشمال. وبعبارة أخرى، هل يحل المهاجرون محل أعداد المواطنين الأصليين المتناقصة عبر البلدان؟ إذا ما ألقينا نظرة أقرب على الأوضاع، ربما تكون الإجابة لا.

فحتى يمكن لمستويات الهجرة الدولية التصدي للضغوط السكانية والتحول إلى أداة تلقائية لضبط الأوضاع الديمغرافية، يتعين انتقال الأشخاص من البلدان الشابة سريعة النمو السكاني إلى البلدان بطيئة النمو السكاني التي تشهد تزايدا في أعداد المسنين. ويوضح الرسم البياني ١ الارتباط بين معدل الخصوبة في عام ٢٠٠٠ ومعدلات الهجرة الصافية اللاحقة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٩ (صافي تدفقات المهاجرين الوافدين أجنبيي المولد مقسوما على عدد السكان في عام ٢٠٠٠) عبر مجموعة من البلدان المتوافر عنها بيانات، وعددها ١٩١ بلدا. ويتناسب حجم الفقاعة التي تمثل البلد مع تعداده السكاني في عام ٢٠٠٠. وحتى تتحول الهجرة إلى أداة ضبط ديمغرافي عبر البلدان، يتعين وجود ارتباط سلبي بين هذين المتغيرين عبر البلدان.

غير أن الرسم البياني لا يوضح وجود أي ارتباط على الإطلاق، مما يعني أن البلدان التي انخفضت فيها معدلات

الرسم البياني ١

الخصوبة والهجرة

البلدان التي سجلت معدلات خصوبة منخفضة في عام ٢٠٠٠ لم تشهد معدلات هجرة أعلى في العشرين سنة التالية.

(صافي الهجرة الوافدة، ٢٠٠٠–٢٠١٩، مقابل معدل الخصوبة في عام ٢٠٠٠)

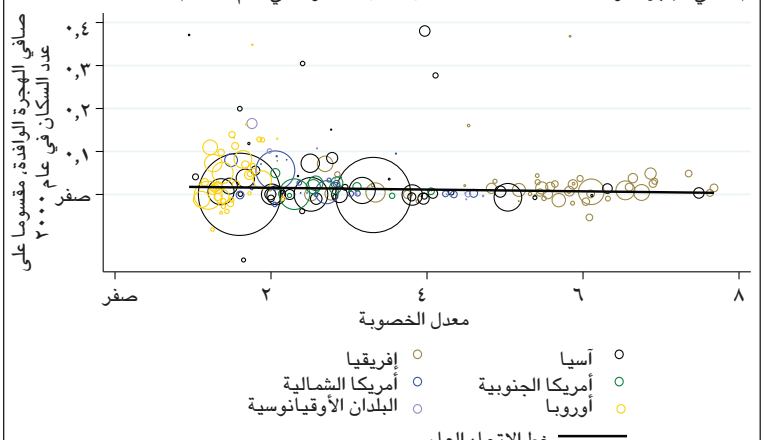

المصدر: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

الرسم البياني ٢

أضواء على أوروبا

بعض البلدان التي سجلت أدنى معدلات الخصوبة شهدت معدلات هجرة منخفضة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٩.

(صافي الهجرة، ٢٠٠٠–٢٠١٩، مقابل معدل الخصوبة، أوروبا)

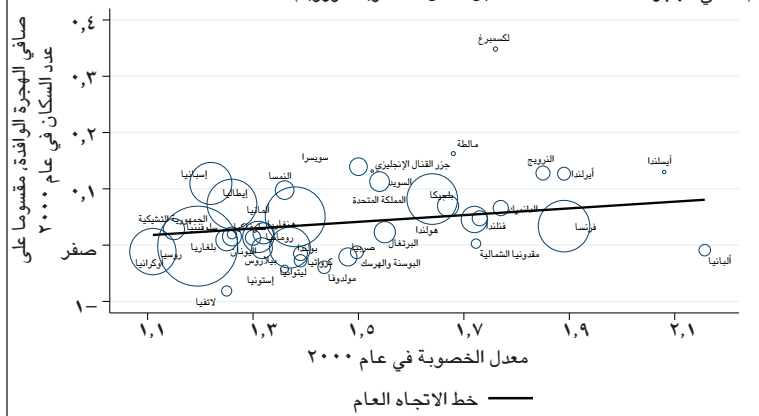

المصدر: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

الخصوبة في عام ٢٠٠٠ لم تشهد ارتفاعا في معدل الهجرة في العشرين سنة التالية. لذلك لم يكن للهجرة أي دور في موازنة النمو السكاني عبر بلدان العالم.

ويركز الرسم البياني ٢ على بلدان أوروبا التي تتضمن بعض بلدان العالم الأكثر ثراء والأقل من حيث معدلات الخصوبة. وحتى في هذه الحالة، نجد أن العلاقة بين الخصوبة والهجرة إيجابية، إن وجدت. فبمراجعة الرسم البياني يتضح أن بعض البلدان ذات معدلات الخصوبة الأدنى على الإطلاق (ومعظمها في أوروبا الشرقية والجنوبية) شهدت معدلات هجرة منخفضة. كذلك فإن بعض هذه البلدان، مثل هنغاريا وبولندا، انتخبت مؤخرا حكومات تضمر عداء واضحا للمهاجرين. ومن الواضح للغاية أن انخفاض معدلات الخصوبة في بلدان الشمال الثرية لا يساعد في حد ذاته على تسهيل زيادة معدلات الهجرة. وفي إفريقيا، وهي المنطقة الأعلى من حيث معدلات الخصوبة، لا يوجد ارتباط أيضا بين معدلات الخصوبة والهجرة.

لذلك لا يبدو أن الهجرة الدولية على مستوى البلدان تشكل عاملا لتحقيق الاستقرار السكاني. والسبب في ذلك أنه في غياب السياسات الاستشرافية، لا تكون هناك قناة واضحة يمكن من خلالها جذب مزيد من المهاجرين إلى المجتمعات التي تتزايد فيها أعداد المسنين – والتي باتت في حالة ركود اقتصاديا، كما باتت أقل ابتكارا، ومن المرجح أن مواطنيها يشعرون بالخوف من التغيرات المصاحبة لركب الهجرة الدولية. ويعني ذلك أن الهجرة ليست حلا تلقائيا للأزمة الديمغرافية في شمال العالم، بل سيتعين أن تضطلع السياسات بدور فعال إذا أُريد للهجرة أن تؤدي الدور المنتظر منها.

المنافع الاقتصادية

لا تقتصر المنفعة المتحققة من تدفقات المهاجرين إلى البلدان التي تشهد تراجعا سكانيا على تجنب هذا التراجع، ولكن تأثير الهجرة الإيجابي يمتد إلى هيكل الأعمار في هذه البلدان. فعادة ما يكون المهاجرون أصغر سنا من المواطنين في البلدان المستقبلة. ومقارنة بالسكان الأصليين، نجد أن المهاجرين في سن العمل أكثر عددا. وبالتالي يساهم المهاجرون الجدد في زيادة حجم القوة العاملة في مواجهة تراجعها الطبيعي في اقتصادات الشمال المتقدمة حيث تتزايد أعداد المسنين الذين يخرجون من صفوف القوة العاملة بمعدل أسرع مقارنة بمعدل انضمام الشباب إليها.

وبالمثل، فإن ارتفاع نسبة المهاجرين في سن العمل قد يساهم في الحد من نسبة الإعالة (أي عدد السكان الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ عاما مقسوما على عدد السكان في المرحلة العمرية من ١٥ عاما إلى ٦٤ عاما) التي ترتفع سريعا في الاقتصادات المتقدمة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفعت هذه النسبة من ٠,١٢٦ في عام ١٩٥٠ إلى ٠,٢٢٣ في عام ٢٠١٨. وفي اليابان، ارتفعت النسبة من ٠,٠٩ في عام ١٩٦٠ إلى ٠,٤٦ في عام ٢٠١٨.

كذلك تزداد صعوبة استمرار نظم معاشات التقاعد غير الممولة في هذه البلدان التي تشهد زيادة سريعة في أعداد المسنين، حيث أصبحت نسبة العاملين إلى المتقاعدين ٣ أو ٤ إلى ١ بعد أن كانت ١٠ إلى ١ منذ عقود قليلة. وستساعد زيادة الهجرة، لا سيما في البلدان التي تزداد فيها أعداد المسنين سريعا، في إبطاء نمو نسبة الإعالة. وبالرغم من أن المهاجرين سيبلغون سن الشيخوخة في نهاية المطاف، فإن تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الشباب في

سن العمل خلال السنوات التي تشهد الانخفاض الأكبر في أعداد المواطنين الأصليين سيسمح بتحول تدريجي يسهل على البلدان إدارته.

والناس يهاجرون وهم في سن الشباب، وهي حقيقة يعزى إليها أيضا ما توصلت إليه عدة دراسات من أن المهاجرين يساهمون مساهمة إيجابية في المالية العامة على مدار حياتهم (راجع دراسة Orrenius 2017). وبالطبع فإن التأثير الإيجابي الصافي للمهاجرين على المالية العامة يتوقف على قدرتهم على الاندماج في سوق العمل وامتلاكهم المهارات المطلوبة. غير أن قدرة المهاجرين على تحسين رصيد المالية العامة في البلد المستقبِل تمثل واقعا فعليا. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، حيث ترتفع معدلات توظيف المهاجرين، ومعظمهم من الحاصلين على تعليم عال، فإن المهاجر الذي وصل إلى البلاد في السنوات العشر الأخيرة يبلغ متوسط مساهمته في المالية العامة ١٧٣ ألف دولار أمريكي على مدار حياته.

كذلك يدعم المهاجرون الخصائص الديمغرافية في الاقتصادات المتقدمة بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة بينهم مقارنة بالسكان الأصليين. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغ مجموع معدل الخصوبة للمواطنين ١,٧٦ طفل للسيدة الواحدة في عام ٢٠١٧، مقابل ٢,١٨ في حالة المهاجرين. وبالتالي يساعد وجود المهاجرين على استقرار معدلات الخصوبة في الولايات المتحدة عند مستويات أقرب إلى معدل الإحلال السكاني.

ومن منظور بلدان الجنوب، تساعد السياسات التي تسمح بزيادة الهجرة إلى الشمال في الحد من الضغوط الديمغرافية في البلدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة. وبالرغم من أن هجرة أصحاب المؤهلات الدراسية العالية (وهو ما يطلق عليه هجرة الكفاءات) قد تكون لها آثار سلبية على البلدان المرسلة، تشير عدة دراسات إلى أن تحويلات العاملين بالخارج، والمهاجرين العائدين، و«استقطاب العقول» جميعها قنوات لآثار إيجابية محتملة. وتشير البحوث إلى أن معدلات الهجرة إلى الخارج أعلى ما تكون في البلدان ذات الدخل المتوسط وليس في البلدان الأكثر فقرا. فعندما ينحصر الناس في حياة الكفاف، لا تكون لديهم السيولة الأساسية اللازمة للاستثمار في الهجرة أو استكشاف الفرص الخارجية. لذلك فإن زيادة الهجرة إلى الشمال قد تستفيد منها البلدان متوسطة الدخل التي يرجح أن يغتنم مواطنوها هذه الفرص.

عيش كريم في الشيخوخة

ومن ثم، فمن منظور ديمغرافي، يبدو أن زيادة تدفقات المهاجرين، لا سيما الشباب، إلى اقتصادات الشمال المتقدمة أمر مُحبذ. فمن شأن ذلك أن يسهم في الحد من التراجع السكاني ومنع تقلص القوة العاملة وتحسين نسب الإعالة وتحقيق مكاسب مالية إيجابية. ومن منظور السياسات، يعني ذلك زيادة عدد المهاجرين المسموح به، والحد من القيود الأخرى المفروضة، والتخطيط للتدفقات المستقبلية من الوافدين.

ومع ذلك، شددت أوروبا والولايات المتحدة سياسات الهجرة في السنوات الأخيرة، وتصاعدت فيهما نبرة التشكك تجاه المهاجرين. ومن اللافت للنظر أن أحد أسباب معارضة الهجرة قد يكون نابعا من العوامل الديمغرافية في حد ذاتها.

ففي المجتمعات التي تشهد ارتفاعا في أعداد المسنين، توجد شواهد متزايدة على نمو المعارضة للسياسات المؤيدة للهجرة، وينتهج المواطنون الأكبر سنا توجهات أكثر سلبية تجاه المهاجرين مقارنة بالشباب (راجع دراسة Schotte and Winkler 2014). وينطوي ذلك على مفارقة واضحة، إذ إن المواطنين الأكبر سنا هم الفئة الأكثر استفادة من الهجرة: فنظام معاشات التقاعد سيكون أكثر استدامة، كما أن المهاجرين العاملين لا يشكلون تهديدا لوظائفهم، وغالبا ما يعمل المهاجرون في خدمات موجهة لهذه الفئة، مثل خدمات الرعاية.

ولكن الخبر السار هو أن هذه التوجهات السلبية تنشأ في الأغلب عن الفروق بين الأجيال، وليست مجرد نتيجة «لشيخوخة السكان». فربما تكون هذه التوجهات ناتجة عن أن الأجيال المسنة الحالية في أوروبا والولايات المتحدة تفتقر نسبيا إلى التعامل مع ظاهرة الهجرة. ففي أوروبا على سبيل المثال، تشير المسوح إلى أن أبناء جيل الألفية وجيل ما بعد الألفية لديهم قناعات أكثر إيجابية عن الهجرة مقارنة بالأجيال الأكبر سنا. وفي ظل تعرض الأجيال الحالية الأصغر سنا لظاهرة الهجرة بشكل أكبر، فإنها قد تستطيع تأييد السياسات الأكثر دعما لحرية الهجرة إذا ما استقرت لديها هذه القناعات مع تقدمها في السن وزيادة قوتها التصويتية. وعندئذ قد يكون من الممكن تحقيق كافة المكاسب الديمغرافية الإيجابية الناتجة عن الهجرة. FD

جيوفاني بيري أستاذ الاقتصاد ومدير مركز الهجرة العالمية في جامعة كاليفورنيا بمدينة دافيس.

المراجع:

Lewis, E., and G. Peri. 2015. "Immigration and the Economy of Cities and Region. *In Regional and Urban Economics* (vol. 5 in *Handbooks in Economics*), edited by G. Duranton, J. V. Henderson, and W. C. Strange, 625–85. Amsterdam: North-Holland.

Orrenius, P. M. 2017. "New Findings on the Fiscal Impact of Immigration in the United States." Working Papers 1704, Federal Reserve Bank of Dallas, Dallas, TX.

Ortega, F., and G. Peri. 2016. "The Effect of Income and Immigration Policies on International Migration." In G. Peri, *The Economics of International Migration* (vol. 49 in *World Scientific Studies* in International Economics), 333–60. Singapore: World Scientific.

Peri, G. 2016. "Immigrants, Productivity, and Labor Markets." *Journal of Economic Perspectives* 30 (4): 3–30.

Schotte, S., and H. J. Winkler. 2014. "Will Aging Societies Become More Averse to Open Immigration Policies? Evidence across Countries." SSRN Working Paper Series. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2535006.

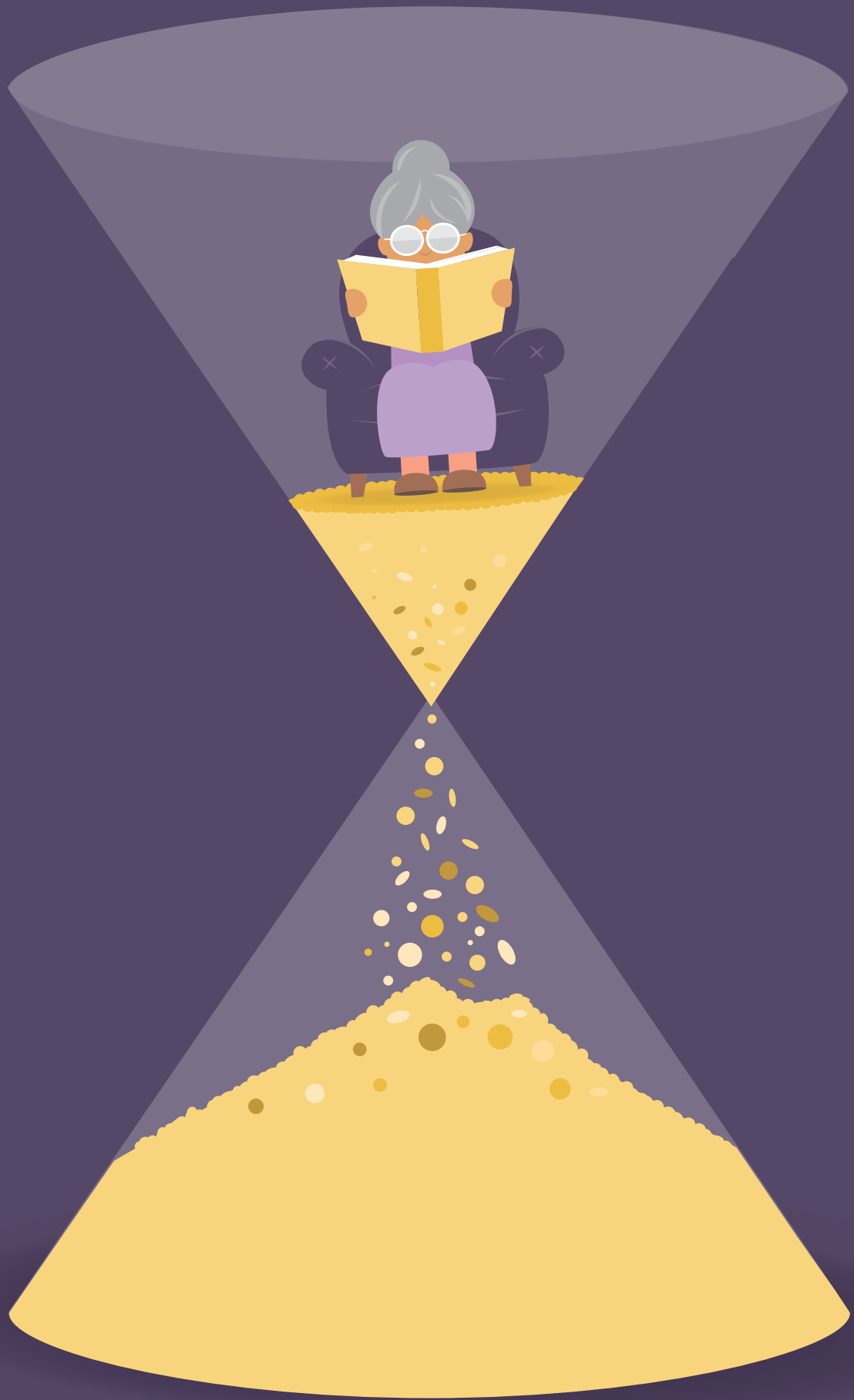

تقدم في السن وليس إغراقا في الفقر

مع تقدم المجتمعات في العمر على مستوى العالم، يصير التكيف واجبا في معاشات التقاعد والسياسات العامة

ديفيد أماغلوبيلي، إيرا دابلا-نوريس، فيتور غاسبار

ما لم تكن مقيما في فرنسا، قد تتصور أنه أنك غير ذي صلة بالإضرابات الجماعية التي اجتاحتها مؤخرا ضد الإصلاحات المقترحة في نظام معاشات التقاعد. ولكنه تصور يجانبه الصواب، إذا ما نظرنا إلى سرعة تغير الخصائص الديمغرافية في مختلف أنحاء العالم. فإذا كنت تعيش في أوروبا ويوشك والداك على التقاعد في سن الخامسة والستين (وهو سن التقاعد القانوني في العديد من البلدان)، ينبغي أن تعلم أن كل متقاعد في هذه السن فأكبر يدعمه، في المتوسط، ٣,٤ من الأشخاص في سن العمل. وبحلول عام ٢٠٥٠، وهو العام الذي ربما تتقاعد فيه أنت، من المتوقع أن يتضاءل هذا العدد إلى شخصين فقط.

وتوشك اليابان على الوصول إلى هذه المرحلة بالفعل. وبحلول عام ٢٠٥٠، سينضم إلى اليابان أكثر من ٣٥ بلدا آخر (نحو٧٪ من سكان العالم)، وهو ما ينطوي على زيادة كبيرة في العبء الذي يتحمله العاملون لدعم المتقاعدين. وسيكون لهذا التغير الجذري انعكاسات اقتصادية واجتماعية مهمة لا يمكن أن تتجاهلها الحكومات أو الأفراد.

ولا تقتصر هذه الظاهرة على أوروبا أو الاقتصادات المتقدمة بشكل أعم. فالشيخوخة تؤثر على جميع أنحاء العالم ولكن بدرجات متفاوتة. ويسهم عاملان رئيسيان في تحول التركيبة العمرية للسكان على النحو المذكور: فالناس يعيشون لمدة أطول وينجبون عددا أقل من الأطفال. وكثير من البلدان في نصف الكرة الشمالي، ولا سيما اليابان، تجد نفسها في مرحلة أكثر تقدما من هذا التحول الديمغرافي. وهناك بلدان أخرى، معظمها في إفريقيا، لا تزال في مرحلة مبكرة منه.

الرسم البياني ١

قمة مثقلة

بحلول عام ٢٠٥٠، سيتقلص عدد سكان أوروبا ويتقدمون في العمر، في الوقت الذي سيتضاعف فيه عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء ويصبحون أصغر سنا بكثير.

(السكان حسب الفئة العمرية، بمئات الملايين)

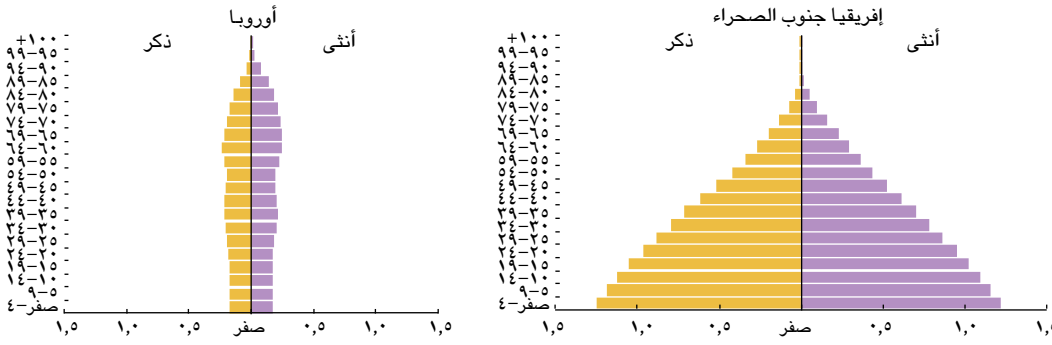

المصدر: التوقعات السكانية في العالم، الأمم المتحدة (٢٠١٩).

الرسم البياني ٢

مستقبل الادخار

من المتوقع أن تتراجع المدخرات الإجمالية في الاقتصادات المتقدمة بحلول عام ٢٠٥٠ مع زيادة إنفاق الحكومات على معاشات التقاعد في الوقت الذي يقل فيه ادخار السكان المسنين.

(المدخرات المتوقعة ٪ من إجمالي الناتج المحلي)

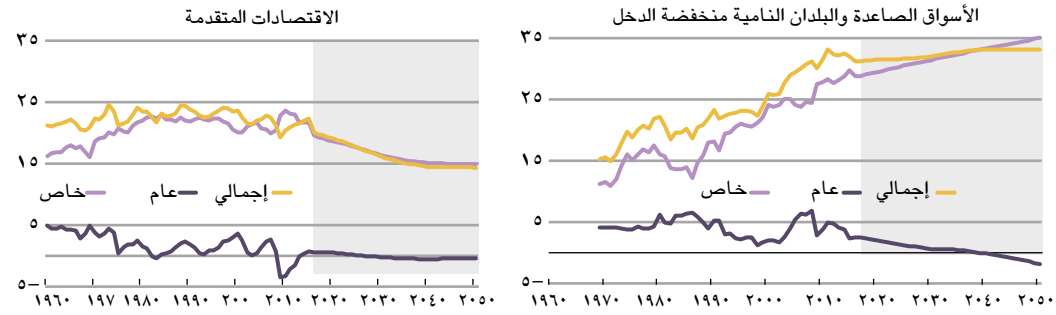

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات المؤلفين.

وتواجه البلدان التي تمر بمراحل متقدمة من التحول الديمغرافي انكماشا في قوة العمل، مما يعني أن عددا أقل من الناس يسددون اشتراكات نظم التقاعد، في الوقت الذي لا تزال فيه هذه البلدان بحاجة لضمان مستويات معيشية كريمة للمتقاعدين. ومن ناحية أخرى، تحتاج البلدان التي لا تزال في مرحلة مبكرة من التحول الديمغرافي إلى خلق عدد كبير من فرص العمل الجديدة كل عام لاستيعاب السكان في سن العمل الذين تتزايد أعدادهم بسرعة. وبحلول عام ٢٠٥٠، ستكون المفارقة صارخة بين مناطق مثل أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء (انظر الرسم البياني ١).

التأثير على المدخرات

تعني الشيخوخة المتزايدة حاليا في أجزاء كبيرة من العالم أن هناك تراجعا في الادخار، مع افتراض تساوي كل العوامل الأخرى. فالسلوك الادخاري يتبع نمط دورة الحياة بوجه عام: إذ يميل الناس إلى الاقتراض في سنوات العمل الأولى؛ ويدخرون في عنفوان سن العمل؛ ثم ينفقون بعض ما ادخروه بمجرد خروجهم من قوة العمل. وقد يكون هذا النمط أقل بروزا في البلدان منخفضة الدخل، لكنه يعني أن المجتمعات الأكثر تقدما في مراحل الشيخوخة غالبا ما تكون مدخراتها الإجمالية أقل.

ومصداقا لذلك، يشير بحث أجراه الصندوق مؤخرا (Amaglobeli and others 2019) إلى أنه من المتوقع انخفاض المدخرات الخاصة والعامة (أي رصيد المالية العامة الحكومية، عمليا) في الاقتصادات المتقدمة تأثرا بزيادة الإنفاق على المعاشات التقاعدية خلال السنوات الثلاثين القادمة (مع افتراض تساوي كل العوامل الأخرى). وسيتعين تغيير هذا الوضع إذا كان لشباب هذه البلدان أن يحصلوا على استحقاقات تقاعدية تماثل ما يحصل عليه متقاعدو اليوم. ذلك أن مدة الحياة الأطول ستتطلب منهم ادخارا أكبر بكثير كما تتطلب تأجيل التقاعد لعدد من السنوات.

مدة الحياة الأطول ستتطلب من الشباب ادخارا أكبر بكثير كما تتطلب تأجيل التقاعد لعدد من السنوات.

وفي المقابل، سيزداد الادخار الخاص في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات البلدان النامية نظرا للارتفاع النسبي في أعداد الشباب (راجع الرسم البياني ٢). وستكون هذه الزيادة أكبر من التراجع المتوقع في المدخرات العامة نتيجة لارتفاع الإنفاق العام على المعاشات التقاعدية عن مستوياتها الحالية في هذه البلدان.

غير أن هذه المجاميع الكلية تحجب وراءها تباينا كبيرا بين البلدان. وينطبق هذا حتى على البلدان التي تمر بنفس مرحلة التحول الديمغرافي، نظرا لتأثير المواصفات التي يتسم بها تصميم كل نظام من أنظمة التقاعد. وثمة خاصيتان مهمتان تؤثران على اتجاهات الادخار في المستقبل، ألا وهما سخاء نظام التقاعد الحكومي ووجود أو غياب نظام للتقاعد يتيح حسابات ادخار مخصصة للمعاشات التقاعدية. وتُعرف هذه الحسابات بالأنظمة ذات الاشتراكات المحددة، في مقابل الأنظمة ذات المزايا المحددة التي تعد بمبلغ معين لمعاش التقاعد الذي يحصل عليه كل شخص بناء على معادلة محددة.

فمعاشات التقاعد العامة المفرطة في السخاء تخفِّض المدخرات العامة والخاصة على حد سواء، إذا تساوت كل العوامل الأخرى. والبلدان التي توفر معاشات تقاعد عامة أكثر سخاء نسبيا (من حيث متوسط الإنفاق على معاش التقاعد لكل مسن) سينتهي بها الأمر إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي نسبيا مع تزايد عدد المتقاعدين، مما يعني انخفاض المدخرات العامة، ما لم تتمكن هذه البلدان من إجراء تعديلات على الإنفاق على بنود أخرى (كأن تخفض الإنفاق على أجور الموظفين الحكوميين أو المشتريات الحكومية). كذلك فإن التعهد بمعاش تقاعدي حكومي سخي يؤثر أيضا على سلوك الأفراد، فيصبحون أقل ميلا إلى الادخار بأنفسهم. وعلى العكس من ذلك، فإن معاشات التقاعد الحكومية الأقل سخاء يمكن أن ترفع الادخار الخاص لأنها تدفع الناس إلى زيادة الادخار لتقاعدهم الذي يعتمد في الأساس على التمويل الذاتي.

وفي المتوسط، يُتوقع أن تزداد المدخرات الخاصة في البلدان التي تعتمد أنظمة ذات اشتراكات محددة مقارنة بالبلدان التي لا تطبق هذه الأنظمة. فعلى سبيل المثال، نجد أن حسابات التقاعد الفردية في الولايات المتحدة تجعل من الأسهل الادخار لسن التقاعد من خلال حسابات مخصصة لادخار المعاشات التقاعدية. وبالتالي، فإنها تساعد على زيادة الادخار الخاص.

نماذج جديدة

تساهم السياسات العامة بدور مهم في تدعيم الجهود الرامية إلى توفير دخل كافٍ في سن التقاعد مع ضمان استمرارية أنظمة التقاعد. ويمكن تقسيم هذه السياسات إلى نظام المعاش التقاعدي، والسياسات المالية، وسياسات سوق العمل. وسنستعرض كل مجال من هذه المجالات على حدة.

أجرى كثير من البلدان إصلاحات كبيرة في نظام التقاعد خلال السنوات الأخيرة إدراكا منها للتحديات الناجمة عن التحول الديمغرافي الجاري. وتهدف هذه الإصلاحات إلى احتواء الزيادة في عدد أصحاب المعاشات التقاعدية. ويتحقق ذلك في العادة عن طريق تغيير المعايير الرئيسية لنظام المعاشات التقاعدية، مثل رفع سن التقاعد القانوني وتشديد قواعد الأهلية. فعلى سبيل المثال، يهدف اقتراح الإصلاح الأخير في فرنسا إلى رفع سن التقاعد بمعاش تقاعدي كامل إلى ٦٤ عاما؛ وفي البرازيل، يرفع الإصلاح الذي تم اعتماده في أكتوبر ٢٠١٩ سن التقاعد من ٥٦ عاما للرجال و٥٣ عاما للنساء إلى ٦٥ عاما و٦٢ عاما على الترتيب. وفي بعض البلدان، مثل قبرص والدانمرك وهولندا والبرتغال، تنص التشريعات على رفع سن التقاعد القانوني بما يتماشى مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع.

وحاولت الإصلاحات أيضا استهداف حجم استحقاقات المعاشات التقاعدية بجعلها أقل سخاء. ويمكن تحقيق ذلك بتعديل المعادلات المستخدمة في حساب الاستحقاقات، كتعديل مكوِّن الربط بمؤشر التضخم؛ وإعادة صياغة قواعد لإعادة تقييم المعاش التقاعدي (وهو التعديل الذي يطبق على الدخل التقاعدي السابق لمراعاة التغيرات الحاصلة في مستويات المعيشة بين تاريخ اكتساب الحق فيه وتاريخ المطالبة به)؛ وتغيير معدل تراكمه (معدل زيادة الاستحقاقات مع انتهاء خدمة العامل في ظل نظام محدد المزايا).

وبينما يؤدي التقليل من سخاء المعاشات التقاعدية العامة والحد من تدفق المتقاعدين الجدد إلى تقليص مواطن الضعف المالي طويلة الأجل وتخفيف حدة انخفاض الادخار الكلي، فإن هذه الإصلاحات تؤثر على توزيع الدخل أيضا، ولذلك يتعين تحديدها بناء على عملية معايرة دقيقة. فعلى سبيل المثال، نجد أن ربط أي رفع لسن التقاعد القانوني بارتفاع مدة الحياة من شأنه المساهمة في إبطاء تدفق

الإلمام بالأمور المالية يمكن أن يعزز ثقافة الادخار ويساعد الناس على التخطيط للتقاعد بشكل أفضل.

المتقاعدين الجدد وتشجيع العاملين الأكبر سنا على البقاء في قوة العمل. وسيكون من الأهمية بمكان أيضا النص على أحكام فعالة لتجنب فقر المسنين.

وفي البلدان التي لا تطبق أنظمة تقاعدية مناسبة، ثمة حاجة إلى توفير معاشات تقاعدية أكثر سخاء بالإضافة إلى توسيع نطاق تغطيتها. والصين وجمهورية كوريا مثالان للبلدان التي تتسم بمعدلات ادخار مرتفعة ونظم ضمان اجتماعي تتسم بضيق التغطية وقلة السخاء. ولهذا ينبغي لصانعي السياسات في هذه البلدان أن يعملوا على إعادة توجيه الموارد للحد من الفقر بين كبار السن بتوسيع تغطية نظم الضمان الاجتماعي، وزيادة المعاشات الاجتماعية (أي التحويلات النقدية الخالصة الموجهة لكبار السن)، وتعزيز تحويلات المساعدة الاجتماعية الموجهة. ومن شأن هذه الإجراءات أن تقلل احتياج الأسر إلى الادخار الوقائي وأن تعمل في الوقت نفسه على تخفيف عدم المساواة والفقر بين المسنين.

وإلى جانب الإصلاحات على غرار ما ناقشناه في هذا المقال، ينبغي أن تعيد البلدان النظر في هيكل نظام المعاشات التقاعدية ككل. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنظر في وضع برامج حكومية باشتراكات محددة – من النوع الذي يشجع الناس على الادخار لسن التقاعد من خلال نظم تقاعد فردية مخصصة لهذا الغرض – مع افتراض أن هناك شروطا مسبقة يتعين استيفاؤها (Rudolph and Rocha 2009).

ومن السبل المهمة الأخرى تحفيز الادخار الطوعي لسن التقاعد من خلال تطوير أدوات القطاع المالي. فينبغي للبلدان التي تطبق نظما مالية أقل تطورا أن تركز جهودها في البداية على تعزيز الشمول المالي. ذلك أن ٣١٪ من البالغين على مستوى العالم لا يملكون حسابات مصرفية حتى الآن، علما بأن غالبية السكان غير المتعاملين مع البنوك يعيشون في إفريقيا جنوب الصحراء (Demirgüç-Kunt and others 2018).

والإلمام بالأمور المالية يمكن أن يعزز ثقافة الادخار ويساعد الناس على التخطيط للتقاعد بشكل أفضل. وبوسع البلدان ذات القطاعات المالية الأكثر تطورا أن تضع سياسات تدعم الادخار الخاص الطوعي لسن التقاعد. فعلى سبيل المثال، توفر الولايات المتحدة حسابات ادخار مصرفية لسن التقاعد تتمتع بمعاملة ضريبية تفضيلية، مثل نظم التقاعد 401(k). ويمكن النظر أيضا في حسابات الادخار العامة أو حسابات الادخار العامة أو التعليمية التي تُمنَح معاملة ضريبية تفضيلية. وستكون مشاركة الأسر متوسطة الدخل ضرورية حتى تحقق هذه الخطط ادخارا إضافيا بدلا من مجرد نقل المدخرات الموجودة إلى مكان آخر.

وبوسع البلدان أن تعتمد سياسات تتصدى للتراجع المتوقع في قوة العمل. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تركز الإصلاحات على سد الفجوات بين الجنسين فيما يخص المشاركة في قوة العمل، كما فعلت كل من إيطاليا وإسبانيا. والإمكانات هنا كبيرة إذ إن ٥٠٪ فقط من النساء يشاركن في قوة العمل على مستوى العالم، مقارنة بنسبة مشاركة تبلغ ٨٠٪ في حالة الرجال (Dabla-Norris and Kochhar 2019). ويمكن المساهمة في زيادة عدد الأمهات الشابات في سوق العمل من خلال تعزيز فرص الحصول على خدمات رعاية الطفل بمستوى عالي الجودة وتكلفة في المتناول. ولما كانت معدلات المشاركة في قوة العمل غالبا ما تنخفض في الفئات العمرية الأقرب إلى التقاعد، يمكن أن تعتمد البلدان سياسات تشجع العاملين الأكبر سنا على مواصلة العمل، لا سيما بالنظر إلى زيادة طول العمر. ويمكن للحكومات أن تُسهل هذا الأمر من خلال إعادة النظر في الضرائب والاستحقاقات التي تعطي أفضلية للتقاعد المبكر.

ويمكن لهذه السياسات مجتمعة أن تحد من الانخفاضات المتوقعة في الادخار الوطني، مع تعزيز استمرارية نظم المعاشات التقاعدية وضمان الحفاظ على مستويات معيشية كريمة في سن التقاعد. FD

ديفيد أماغلوبيلي يعمل مساعدا لمدير إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق **وفيتور غاسبار** هو مدير الإدارة. **إيرا دابلا–نوريس** هي رئيس قسم في إدارة آسيا والمحيط الهادئ بالصندوق.

المراجع:

Amaglobeli, D., H. Chai, E. Dabla-Norris, K. Dybczak, M. Soto, and A. Tieman. 2019. "The Future of Saving: The Role of Pension System Design in an Aging World." IMF Staff Discussion Note 19/01, International Monetary Fund, Washington, DC.

Dabla-Norris, E., and K. Kochhar. 2019. "Closing the Gender Gap." *Finance and Development* 56 (1).

Demirgüç-Kunt, A., L. Klapper, D. Singer, S. Ansar, and J. Hess. 2018. "The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution." World Bank Report 126033, Washington, DC.

Rudolph, H., and R. Rocha. 2009. "Enabling Conditions for Second Pillars of Pension Systems." World Bank Policy Research Working Paper WPS4890, Washington, DC.

صعود الشباب

ثلاثة من الشباب دون سن الثلاثين يشكلون مستقبلهم

يتزايد عدد السكان في سن العمل بسرعة أكبر من أي شريحة أخرى في المجتمع في معظم أنحاء إفريقيا وفي أجزاء من آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. ففي الهند، نجد أن أعمار نصف السكان البالغ عددهم ١,٣ مليار نسمة تقل عن ٢٧ سنة، ويصل ١,٣ مليون شاب إلى سن العمل كل شهر.

ومن الممكن أن تكون شريحة السكان الشابة الكبيرة أهم أصل يمتلكه بلد من البلدان، حيث إنها تفتح الباب أمام زيادة الدخول والحد من الفقر — أو ما يطلق عليه المكاسب الديمغرافية. ولكنها يمكن أن تشكل أيضا تحديات ملحة. فالبلدان التي تفشل في توفير فرص عمل كافية لعدد كبير من الشباب تكون عرضة لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ويواجه الشباب في الكثير من البلدان التي تشهد زيادة سكانية كبيرة سوق عمل شاقة. ووفقا لبحوث صندوق النقد الدولي، فإن حوالي ٢٠٪ من الشباب في متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية غير ملتحقين بالدراسة ولا يعملون. وغالبا ما يكون عمل الشباب في وظائف بدوام جزئي وذات أجور منخفضة ولا توفر أي حماية قانونية.

ولكن ما الذي يمكن القيام به؟ لقد حققت البلدان النامية تقدما هائلا في معدلات الالتحاق بالمدارس في السنوات الأخيرة. ويتمثل التحدي الآن في كيفية تحسين التوافق بين التعليم والمهارات المطلوبة في سوق العمل اليوم.

وتعطي التكنولوجيا أملا أيضا. ففي حين أنها ستحل على الأرجح محل بعض الوظائف، يمكن لها أيضا أن تعزز الترابط وتتيح إمكانات للابتكار، مما يولد وظائف جديدة تمنح ميزة للشباب.

ويمكن للحكومات أن تبذل المزيد لتيسير دخول الشباب إلى سوق العمل. فالشباب في جميع أنحاء العالم يجدون صعوبة في بدء حياتهم المهنية. وتميل السياسات التي تقيد المرونة وإمكانية التنقل بين القطاعات — مثل قوانين حماية العمالة مفرطة الجمود أو الحد الأدنى للأجور المرتفع بشكل مبالغ فيه — إلى إلحاق الضرر بالشباب أكثر من العمال الأكبر سنا.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الكثير من أفراد الجيل التالي في طريقهم نحو الازدهار. وتعرض الصفحات التالية نظرة ثاقبة على ثلاثة من الشباب الذي يخوضون الصعوبات اليومية التي تواجههم وهم يكسبون عيشهم بدرجات متفاوتة من النجاح.

دارا شاه، تبلغ من العمر ٢٧ عاما، شاركت في تأسيس ستوديو لتصميم المعلومات في نيودلهي بالهند، وهو بلد تواجه فيه رائدات الأعمال عقبات ثقافية خطيرة. وعبد الإله صفّي البالغ من العمر ٢١ عاما، فنان استعراضي طموح من مدينة فاس بالمغرب، والذي اشتغل في أعمال البناء وبيع المنتجات الفخارية قبل التحاقه بمركز للتدريب المهني على أمل الحصول على عمل لائق. وفيث أويكو التي تبلغ من العمر ٢٦ عاما، وهي رائدة أعمال في أوغندا هربت من الأحياء الفقيرة في كمبالا لتبدأ عملا تجاريا يحول النفايات البلاستيكية إلى حقائب يدوية عصرية.

ويتسم هؤلاء الشباب بالطموح والإدراك الاجتماعي وهم منفتحون أمام التغيير ولم يجلسوا منتظرين أن تأتي الفرصة إليهم. وفيما يلي نستعرض قصصهم.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/AJWAD CREATIVE

١

دارا شاه، الهند

في الوقت الحالي، تُدير النساء ١٤٪ فقط من الأعمال التجارية في الهند. ويمثل عدم إمكانية الحصول على التمويل — الذي يعززه التحيز الثقافي — عقبة رئيسية أمام رائدات الأعمال. غير أنه على الرغم من الصعاب، تحُطم بعض النساء القوالب النمطية مع تقدمهن في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ومن بين هؤلاء النساء دارا شاه، البالغة من العمر ٢٧ عاما، والتي اشتركت في تأسيس شركة Pykih وتقوم بدور الشريك المسؤول عن الإدارة للشركة التي تقوم بتصميم وبناء واجهات الإنترنت للمحتوى والبيانات. وهي تقوم بكثير من الأدوار في يومها العادي، أدوار تتراوح من دورها كأم لرضيع إلى دور رئيسة شركة جديدة معنية بعرض البيانات وتصميم البرمجيات.

وفي معرض انتقالها ما بين الأسرة وأعمالها التجارية، تشعر شاه بالقلق في بعض الأحيان من أن يراها الناس إما بوصفها أما سيئة أو سيدة غير ملتزمة بعملها على النحو الكافي. فهي تقول إنه يتوقع من النساء الهنديات تكوين أسر وليس شركات — ولا سيما شركات تكنولوجيا.

وقد تعلمت الكثير. وتقول «تغيرت آفاقي بعد أن أصبحت أما، فقد أصبحت انظر الآن إلى الأشياء من حولي وأسأل نفسي، هل أريد أن تمر ابنتي بنفس المحن التي أواجهها؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فما الذي يمكن أن أفعله الآن لأبدأ في تغيير الأمور؟»

وشاه عضو في مبادرة Global Shapers التي يدعمها المنتدى الاقتصادي العالمي، وترى أن هناك حاجة إلى التوقف عن الاحتفاء بالشخصيات العامة المنتمية لمجالي الرياضة والترفيه والبدء في الاحتفاء بالأشخاص الذين يخلقون فرص العمل ويحققون اختلافا حقيقيا كبيرا.

وتسعى شاه، من خلال شركة Pykih إلى نقل البيانات والأدلة والبحوث من مستودعات الفكر والأوساط الأكاديمية وإتاحتها لعامة الناس — وهو هدف ترى أنه حيوي للغاية في هذا العصر الذي يشهد انخفاض الثقة في وسائل الإعلام السائدة.

صورة وتقرير من إعداد **ساهيبة شاوداري**، نيو دلهي، الهند

١– دارا شاه
٢– توجيه موظفة شابة في شركة Pykih
٣– السير بجوار سوق ميدان نهرو
٤– بداية اليوم: ممارسة اليوغا من ابنتها سابي

٢

٣

عبد الإله صَفّي، المغرب

منذ أن ترك المدرسة قبل ثلاث سنوات، ظل عبد الإله صَفّي يبحث عن هدف في الحياة. وكانت خياراته محدودة نظرا لعدم حصوله على شهادة. وقد حاول ابن مدينة فاس العمل في مجالات مختلفة، فعمل في مجال البناء وبيع المنتجات الفخارية وفي أعمال أخرى مؤقتة.

وبناء على اقتراح من أحد المدرسين، سجل اسمه للالتحاق بالدراسة في مدرسة مولاي علي الشريف، وهي مركز في فاس يوفر مهارات التأهيل المهني مع تركيز خاص على الفنون الاستعراضية. وتقوم المدرسة بتعليم المهارات التقنية، مثل برمجة الحاسوب وتصميم عروض الصوت والضوء، إلى جانب التمثيل والرقص الحديث.

وانجذب صَفّي فورا لدورات الفنون الاستعراضية التي يقدمها المركز. ويقول «لقد وجدت لها صدى في نفسي». ومصدر إلهامه هو رشيد وحمان، أحد مدربيه بالمركز وهو أيضا من كبار مقدمي العروض الشباب في المغرب.

وأحيانا ما يفكر صَفّي في السفر إلى الخارج، شأنه في ذلك شأن إخوته الأربعة العاطلين. فالبطالة بين الشباب في المغرب تبلغ أكثر من ٢٥٪، ويتساءل من هم على أعتاب مرحلة البلوغ، منطقيا، عما إذا كانت الآفاق أفضل في أماكن أخرى.

ومن المشاكل التي كثيرا ما يشار إليها بشأن النظام التعليمي في المغرب هي عدم التوافق بين ما يدرِّسه من مهارات وبين تلك التي تحتاج إليها سوق العمل. وللحد من أوجه عدم التوافق هذه، اعتمد البلد بشكل متزايد على تمديد نظام التدريب المهني، مما أدى إلى انتشار مراكز مثل المركز الذي التحق به عبد الإله. ويزيد عدد المتدربين المهنيين في المغرب عن متوسط بلدان المنطقة.

وبالنسبة لصَفّي شخصيا، فقد ثبت أن هذا المركز منقذٌ للحياة. فهو يرى أن مركز التأهيل المهني يوفر توجيهات أكثر قيمة بشأن المهارات اللازمة للمستقبل مقارنة بالمدارس التقليدية. ويقول «إنني أجد شغفي ومهنتي على السواء».

صورة وتقرير من إعداد **عمر شنافي**، فاس، المغرب

١– صَفّي وهو يؤدي دور البطولة في عمل درامي
٢– أثناء عمله غير المتفرغ في بيع المنتجات الفخارية
٣– مستمتعا بوجبة الكسكس التقليدية في يوم الجمعة بالمركز
٤– أثناء تعلم البرمجة

١

٢

٣

فيث أويكو، أوغندا

نشأت فيث أويكو البالغة من العمر ٢٦ عاما في حي فقير في كمبالا، وكان عليها أن تتعامل مع الفيضانات الروتينية الناجمة عن القمامة البلاستيكية التي جرفتها الأمطار في قنوات المياه والخنادق على جوانب الطريق. وغرست هذه التجربة فيها نفورا عميقا من التلوث، مما مهد الطريق لدعوتها في المستقبل.

وفي عام ٢٠١٦، بعد أن تركت الجامعة في عامها الثالث، كانت أويكو بحاجة إلى إيجاد طريقة لإعالة نفسها. ويشكل الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما ٧٥٪ من سكان أوغندا، والكثير منهم عاطلون عن العمل. والوضع في هذا المجتمع الذكوري أشد وطأة على النساء، حيث تزيد صعوبة حصولهن على عمل قابل للاستمرار بمقدار ثلاثة أضعاف مقارنة بالرجال.

ورفضت أويكو أن تظل رقما إحصائيا، فقررت الانضمام إلى أكاديمية الابتكار الاجتماعي، وهي منظمة تعمل مع الأيتام السابقين واللاجئين والشباب المحرومين الآخرين لإنشاء مشروعات اجتماعية. والتقت هناك بآخرين يحلمون نفس حلمها بالتغلب على مشكلة النفايات البلاستيكية في أوغندا.

وقامت بالاشتراك مع ميما راشيل، وهي لاجئة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونالوييما شاميم، بتأسيس شركة Reform Africa، وهي مجموعة لإعادة تدوير البلاستيك تعمل على جمع النفايات البلاستيكية وتحويلها إلى حقائب جميلة.

وهن يجلبن النفايات البلاستيكية مباشرة من مدافن النفايات ونقاط التجميع المحيطة بكمبالا. ويقوم العاملون بتسليم هذه المواد إلى نقطة التجميع الرئيسية حيث يتم فرز الأكياس البلاستيكية وتنظيفها وتعليقها على حبال الغسيل حتى تجف. وتُرسَل هذه المواد بعد ذلك إلى الخياطين الذين يعالجونها بالضغط الحراري لتكوين المادة المتينة التي يتم تصميمها في شكل حقائب يد وحقائب ظهر ملونة.

يقولون إنه لا يمكنك أن تصنع شيئا جيدا من أشياء رديئة؛ لكن أويكو نجحت أن تفعل ما هو أفضل. FD

صورة وتقرير من إعداد **جومبا مارتن** في كمبالا، أوغندا

١– فيث أويكو
٢– هاريت أتيمانغو تُعلق البلاستيك المغسول لتجفيفه
٣– مقلب النفايات في كاتوكي، حيث تُلقى النفايات بشكل غير قانوني
٤– حقيبة MEMA المقاومة للمياه
٥– كيسيتو دانييل يقوم بحياكة حقيبة

٥

٤

خبيرة سلوكيات التقاعد

بيتر ووكر يقدم لمحة عن **أوليفيا ميتشيل** من كلية وارتون، مؤسِّسة بحوث التقاعد الحديثة.

مع احتدام السباق الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية، توجه أوليفيا ميتشيل، خبيرة شؤون التقاعد البارزة، تحذيرا للمرشحين.

تقول خبيرة الاقتصاد ذات الستة والستين عاما «إن بعض المرشحين لمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية تحدثوا عن زيادة مزايا الضمان الاجتماعي، ولكنه رأي خاطئ للغاية». وتشير إلى أن مجرد الحفاظ على ملاءة النظام الحالي سيتطلب زيادات هائلة في ضريبة الأجور أو تخفيض المزايا.

وتشير البحوث التي أجرتها ميتشيل إلى أن الأمريكيين سيكونون أفضل حالا إذا ما تم رفع السن القانونية للتقاعد، وزيادة الوعي المالي، وتقديم مزايا اقتصادية تشجع على الادخار والتخطيط والاستثمار الذكي. ودعت إلى تنظيم حوار وطني لإصلاح نظم الاستحقاقات قبل نفاد التمويل المخصص للمزايا. وحسب رؤيتها الباعثة على التفكير، يجب على المواطن «العمل لفترة أطول، وزيادة مدخراته، وتوقع القليل».

وميتشيل هي أحد مؤسسي بحوث التقاعد الأكاديمية الحديثة. ولها أكثر من ٢٥٠ كتابا ومقالا منشورا، كما عملت مستشارا لعدد من الحكومات حول العالم، وحصدت ما يزيد على ٦٠ تكريما وجائزة عن مسيرتها المهنية.

وعندما بدأت ميتشيل الانخراط في هذا الموضوع منذ ٤٠ عاما، كان هذا المجال مقصورا بدرجة كبيرة على التحليلات الاكتوارية (أي الحسابات الرياضية والإحصائية لحجم المخاطر). وقد كرست مسيرتها المهنية لدمج الاعتبارات الاقتصادية، لا سيما المرتبطة بالاقتصاد السلوكي، في نظام معاشات التقاعد. وخلال حديثها من مكتبها بكلية وارتون في جامعة بنسلفانيا، تصف ميتشيل نظام معاشات التقاعد بأنه «عالم صغير يغطي جميع المجالات: الديمغرافيا والموارد البشرية والضرائب والمالية وعلم النفس والاقتصاد وغيرها».

ويقول جيفري غاريت، عميد كلية وارتون، إن «الخبرة الواسعة العميقة التي تتمتع بها أوليفيا في مجال معاشات التقاعد أمر لافت للنظر. وآراؤها تشمل جميع المجالات التي تؤثر على اقتصاديات التقاعد — بما في ذلك أزمات التمويل في نظم معاشات التقاعد الخاصة والعامة، وتراجع المعاشات الممولة من أرباب الأعمال، والعوامل الديمغرافية المتغيرة، والأوضاع المالية للأسر، ومراكمة الثروات، والحاجة إلى التوعية المالية. وتعكس أعمالها الفترة التي شهدت تغيرات هائلة في نظم معاشات التقاعد، وتتناول قضايا أخرى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية».

بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦، ارتفع عدد السكان الأمريكيين في سن الخامسة والستين أو أكثر من ٣٧ مليون نسمة إلى ٤٩ مليون نسمة، وسيتضاعف العدد تقريبا بحلول عام ٢٠٦٠ — ليصل إلى ٩٠ مليون نسمة. ويعد نظام الضمان الاجتماعي الذي يبلغ رصيده تريليون دولار أمريكي المصدر الأساسي لدخل التقاعد في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن من المتوقع أن تتجاوز تكلفته الإجمالية مجموع دخله اعتبارا من عام ٢٠٢٠. وبحلول عام ٢٠٣٥، ستنضب احتياطيات النظام ولن يكون في الإمكان سوى سداد ثلاثة أرباع المزايا المقررة. وتتكرر القصة في جميع أنحاء العالم. وتتيح أبحاث ميتشيل خارطة طريق لصناع السياسات لمساعدتهم في التصدي لهذه الأزمة الشائعة.

البدايات

ولدت ميتشيل في لينكولن بولاية نبراسكا حيث عمل والدها مدرسا للاقتصاد الزراعي في جامعة نبراسكا. والتقى والداها أثناء عملهما لدى الحكومة الأمريكية في جمهورية كوريا، ودرسا بعدها الاقتصاد في جامعة هارفارد. ولم تكن دراسة النساء للاقتصاد أمرا شائعا في هذا الوقت، وتم قبول والدتها في البرنامج بشرط أن تتولى طباعة دراسات المُشرف.

وخلال الجزء الأكبر من طفولة ميتشيل، عمل والدها لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حيث تم تكليفه بالعمل في البرازيل وشيلي وكولومبيا وغواتيمالا وإيطاليا والمكسيك وباكستان وبيرو. وأكسبت هذه التجربة ميتشيل ولعا بالثقافات الأجنبية واللغات والطعام والسفر لازمها طيلة حياتها. وكان علم الاقتصاد يكتنف كل مناحي طفولتها.

تقول ميتشيل «كان الاقتصاد عنصرا أساسيا في نشأتي. فقد كانت تزين الجدار أعلى طاولة المطبخ ساعة حائط كتب عليها «الوقت من ذهب» أضعها الآن على طاولة المطبخ». وتقول إن أباها استخدم مفهوما اقتصاديا بديهيا لإقناعها بجز الحشائش في حديقة منزلهم. تقول «عندما كنت في الخامسة من عمري، كانت لدينا أرض مزروعة بالخضروات، وأخبرني والدي أن وقته أثمن من وقتي، لذلك وجب علي جز الحشائش. وبدا الأمر منطقيا للغاية حتى إنني قررت أن أجعل لوقتي قيمة أكبر. وقد فعلت!»

وحذت ميتشيل حذو والديها، فحصلت على درجة البكالوريوس في علوم الاقتصاد من جامعة هارفارد عام ١٩٧٤ حيث اضطرت هي الأخرى للتعامل مع بيئة يسيطر عليها الذكور. واعتاد أحد الأساتذة كبار السن على تحيتها في قاعة المحاضرات بقوله «صباح الخير أيها السيدة والسادة».

تقول ميتشيل «كان الوقوف والتحدث أمام نظرات ٩٩ ذكرا أمرا مخيفا للغاية في البداية، ولكنني تغلبت على الأمر». وقد أثرت عليها هذه التجربة، ودفعتها إلى البحث عن بيئة أكثر دعما للنساء خلال مسيرتها المهنية لاحقا. فكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية وراء قرارها عام ١٩٩٣ بالعمل في كلية وارتون التي كانت تعرف على مدار التاريخ بارتفاع نسبة النساء بين صفوف أساتذتها. واضطلعت بدور نشط كمرشدة وداعمة في اللجنة المعنية بوضع المرأة المهني في مجال الاقتصاد.

وفي عام ١٩٧٨، كانت ميتشيل في سن الخامسة والعشرين حين أتمت دراسة الدكتوراه في جامعة ويسكونسن، وكانت أطروحتها عن تأثير ارتفاع معدل البطالة المحلية على مشاركة النساء المتزوجات في القوة العاملة.والتحقت بوظيفتها الأولى في جامعة كورنيل حيث عهد إليها بتدريس مادة عن معاشات التقاعد. وتقول ميتشيل عن هذه الحقبة «كان الكتاب الذي طلب مني الاعتماد عليه في تدريس المادة أكثر مللا مما يمكن تصوره»، وعقدت العزم على أنه «بمقدورها الكتابة عن

الصورة: CORY HANCOCK/صندوق النقد الدولي

هذا الموضوع بشكل أكثر إمتاعا والتطرق إلى القضايا الاقتصادية بجانب المسائل الاكتوارية». علاوة على ذلك، حذرتها والدتها من كارثة وشيكة في نظام معاشات التقاعد في الولايات المتحدة الأمريكية، وشجعتها على تقصي حقيقتها.

وأثناء عملها بجامعة كورنيل، تزوجت ميتشيل «جارها» في البناية التي كانت تسكنها في مدينة إثاكا. وكان جين دايكس في طريقه ليصبح عالم كمبيوتر. وقد تقاعد الآن، وحقق رقما قياسيا في الماراثون غير الرسمي للفئة العمرية من ٧٠ إلى ٧٤ عاما، بالرغم من أنه لم يأخذ رياضة العدو على محمل الجد إلا في الستينات من عمره.

وفي الأسبوع الذي تم فيه تثبيت ميتشيل في وظيفتها الجامعية، أنجبت أولى ابنتيها. وأعدت لاحقا «بنك الأم»، وهو عبارة عن جدول كانت تسجل به مصروف ابنتيها وأي أموال إضافية تحصلان عليها مقابل قيامهما بمهام منزلية. وتقول «عندما كانتا ترغبان في شراء أي شيء بخلاف اللوازم المدرسية، كان عليهما التحقق من أن لديهما المال الكافي لذلك».

وفي سياق عملها الأكاديمي، كان أهم أعمالها الأولى في مجال التأليف الاشتراك مع غاري فيلدن، عالم الاقتصاد بجامعة كورنيل، في كتابة بحثها الطويل الأول بعنوان التقاعد والمعاشات والضمان الاجتماعي الذي ناقش العوامل المؤثرة على سلوكيات التقاعد لدى المواطنين. وتضيف قائلة إن دراسة معاشات التقاعد باعتبارها مؤسسة اقتصادية تؤثر على السلوكيات أصبحت من أهم مجالات البحث لاحقا.

ويقول فيلدن، وهو من أبرز خبراء اقتصاد العمل حول العالم، «كانت أوليفيا مثالا للذكاء والاجتهاد، والتنظيم والتركيز، والطيبة واللياقة. وكان من الواضح أنه من المقدر لها تحقيق إنجازات عظيمة».

تحديث نظم التقاعد

توسعت ميتشيل لاحقا في عملها البحثي، واتجهت إلى تصميم خطط التقاعد، بما في ذلك الضمان الاجتماعي، من أجل التشجيع على رفع سن التقاعد. وفي الوقت الحالي، يطالب أكثر من ٤٠٪ من المستفيدين بالحصول على مزايا الضمان الاجتماعي في سن الثانية والستين على الأقل، بينما يمكن لمن ينتظرون ثمانية أعوام لحين التأهل للحصول على المزايا القصوى في سن السبعين زيادة دخولهم الشهرية بنسبة ٧٥٪، وفقا لحسابات ميتشيل. لذلك فإن المطالبة المبكرة بالمزايا عادة ما تحول دون الحصول على المزايا القصوى.

وقد توصلت ميتشيل إلى أن أحد الأسباب التي تدفع المواطنين إلى الحصول على مزاياهم في سن مبكرة للغاية يتعلق بكيفية شرح أو «صياغة» المستشارين الماليين لهذا القرار المهم. وتحديدا، يستخدم المستشارون نهجا يقوم على مفهوم «نقطة التعادل» ويصور القرار ضمنا بأنه رهان غير مضمون على الفترة التي سيعيشها المستفيد. لذلك؛ فقد يخبرك المستشار المالي بقيمة المزايا التي ستحصل عليها في حالة صرفها مبكرا في سن الثانية والستين، ثم يخبرك أن عليك أن تكون متأكدا من أنك ستعيش ١٤ سنة إضافية على الأقل لاسترداد الأموال التي تنازلت عنها عندما أرجأت قرار المطالبة بالمزايا لسنوات قليلة. وقد يتضح من هذا التحليل، على سبيل المثال، أن إرجاء المطالبة إلى سن السبعين سيتطلب منك أن تعيش حتى سن الرابعة والثمانين للوصول إلى نقطة التعادل والبدء في الحصول على مكاسب صافية.

وعندما يتم عرض الأمر بهذه الشروط، يشعر الشخص بالقلق مما إذا كان سيعيش بالفعل لحين بلوغ هذه السن أم لا. ولسوء الحظ، تغفل هذه الشروط عادة حقيقة أن نصف السكان يعيشون لفترة أطول من أعمارهم المتوقعة. وبالتالي، إذا كان المواطن يشعر بالقلق من احتمالية نفاد أصوله وهو لا يزال على قيد الحياة، يكون من الأصوب إرجاء المطالبة بالمزايا وبالتالي تجنب نفاد الأموال في سن كبيرة. واستنادا إلى البحوث التي أجرتها ميتشيل، توقفت إدارة الضمان الاجتماعي عن استخدام التحليل القائم على مفهوم نقطة التعادل وتستخدم حاليا تحليلا أكثر حيادية يتضمن تقديم حوافز للتشجيع على إرجاء المطالبة بالمزايا.

ومن الوسائل الأخرى لتشجيع المواطنين على التقاعد في سن متأخرة تقديم حوافز في صورة مبلغ إجمالي للتشجيع على إرجاء المطالبة. وتحدد ميتشيل في بحوثها كيفية حساب هذه المبالغ الإجمالية كي لا تؤدي إلى تغيير التكلفة الكلية للبرنامج، وأن تغري في الوقت نفسه المدينين من كبار السن بالحصول عليها. وقد توصلت ميتشيل في دراسة متصلة إلى ارتفاع احتمالية الاستدانة بين المتقاعدين في الوقت الحالي بسبب زيادة حجم القروض العقارية وديون بطاقات الائتمان ونمو حجم قروض الطلاب وسلف العاملين.

وقد يكون التقاعد خيارا أصعب على أبناء جيل الألفية المولودين بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٠. فنظرا لتراجع عائدات أسواق رأس المال، تشير ميتشيل إلى أن أبناء الألفية الراغبين في التقاعد في سن الخامسة والستين يتعين عليهم ادخار ٤٠٪ من راتبهم، مقابل متوسط حالي يبلغ ٦٪ فقط. وبالطبع فإن المصروفات الناتجة عن قروض الطلاب وارتفاع تكلفة المساكن تجعل هدف ادخار ٤٠٪ أمرا مستحيلا عمليا. لذلك؛ ترى ميتشيل أنه يتعين أن يضع الشخص في خطته أن يعمل لفترة أطول، وإعادة تعريف مفهوم التقاعد ليشمل العمل بدوام جزئي، والإيمان بضرورة التعلم مدى الحياة.

وتحديدا، يعد الوعي المالي من أهم ركائز التعلم مدى الحياة. فمنذ ١٢ عاما، بدأت ميتشيل بدافع من اهتمامها بسلوكيات التقاعد — الذي اقترن بالتحول من نظم التقاعد ذات المزايا المحددة إلى نظم التقاعد ذات المساهمات المحددة التي تترتب عليها مسؤولية فردية أكبر — في استكشاف ما يعرفه المواطن عن المفاهيم المالية الأساسية. وصممت ميتشيل وآنا ماريا لوساردي من جامعة جورج واشنطن ثلاثة أسئلة في دراسة مطولة

حول نظم الصحة والتقاعد أجرتها جامعة ميتشيغان على المواطنين الأمريكيين فوق سن الخمسين. وذهلت الباحثتان لاكتشافهما التدني الملحوظ في مستوى المعرفة المالية لدى المواطنين الأكبر سنا. وتم امتداح الأسئلة «الثلاثة الكبيرة» بوصفها أسئلة شاملة ووجيزة في الوقت نفسه، وتم استخدامها في مسوح عديدة أخرى في أكثر من ٢٠ بلدا، وعكست الإجابات تدني الوعي المالي بين الشباب وكبار السن والنساء والمجموعات منخفضة الدخل (راجع مجلة التمويل والتنمية عبر الإنترنت).

وتوصلت بحوث لاحقة إلى أهمية الوعي المالي كعنصر أساسي في عملية صنع القرار. فالمواطنون الذين يكونون على درجة من الوعي المالي يستطيعون على الأرجح التخطيط والادخار لمرحلة التقاعد، والاستثمار بشكل أفضل، وتجنب الضغوط المالية بدرجة أكبر. وتوصلت إحدى الدراسات إلى أن الموظفين الأكثر وعيا بالأمور المالية في إحدى الشركات حصلوا على عائدات أعلى سنويا من خطط تقاعدهم بمقدار ١٣٠ نقطة أساس أو ١,٣ نقطة مئوية مقارنة بالموظف العادي.

كذلك درست ميتشيل ولوساردي الانعكاسات الأوسع نطاقا للمعرفة المالية، وتوصلتا إلى أن الوعي المالي قد يكون السبب وراء ٣٠٪ إلى ٤٠٪ من عدم المساواة في توزيع الثروات. وتوصلت هذه الدراسة أيضا إلى نتيجة مثيرة للاستغراب، حيث وجدت أن مزايا الضمان الاجتماعي قد تثني في الواقع عن اكتساب المعرفة المالية وتسهم بالتالي في عدم المساواة في توزيع الثروات. وتقول ميتشيل «طرحنا السؤال الآتي: ماذا لو تم تخفيض مزايا الضمان الاجتماعي بنسبة ٢٠٪ في ظل العجز المستقبلي المتوقع؟ وتوصلنا إلى أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الحافز لدى العاملين منخفضي الأجر على الادخار والاستثمار في تحسين وعيهم المالي، مما يؤدي بدوره إلى الحد من عدم المساواة في توزيع الثروات». وكشفت توقعاتهما عن ارتفاع وسيط الأصول بنسبة ٣٢٪ بين غير الحاصلين على تعليم جامعي، وبنسبة ١٩٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي. وتضيف ميتشيل قائلة «لم نتوقع هذه النتيجة».

وتقول لوساردي التي كثيرا ما شاركت ميتشيل في أبحاثها «تشرفت بالعمل مع باحثة مجتهدة مثل ميتشيل. وتمكنا من خلال عملنا معا من الكشف عن تدني مستوى المعرفة المالية، وأهمية هذا النوع من المعرفة، لا سيما بالنسبة للمجموعات التي تعاني من ضعف أوضاعها بالفعل».

دهاليز السلطة

وعلى مدار مسيرتها المهنية، قدمت ميتشيل كذلك الكثير من الدعم كخبيرة لدى الهيئات العامة المعنية بمعاشات التقاعد. ففي عام ٢٠٠١، عملت في اللجنة الرئاسية المعنية بتعزيز الضمان الاجتماعي، وهي لجنة مشتركة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي تم تشكيلها خلال فترة تولي الرئيس جورج بوش الابن. وكانت من أهم توصيات المجموعة السماح للمواطنين بإيداع جزء من مساهمات الضمان الاجتماعي الخاصة بهم في حسابات شخصية طوعية. ولكن لم يتم تنفيذ المقترح، وهو ما يرجع في الأساس إلى المعارضة السياسية وبدء انهيار أسواق رأس المال في عام ٢٠٠١. وترى ميتشيل أن مقترحات اللجنة لا تزال مهمة في الوقت الحالي بسبب العجز الذي سيواجهه النظام خلال الاثني عشر عاما التالية.

ويتمثل أحد النهج الأخرى التي درستها ميتشيل لضمان حصول عدد أكبر من المواطنين الأمريكيين على معاشات تقاعد ممولة بالقدر الكافي في الدخل السنوي للمعمرين. ففي ديسمبر ٢٠١٩، تم اعتماد قانون فيدرالي ينص على تشجيع أرباب الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية على تضمين دخل سنوي في خطط معاشات التقاعد يبدأ صرفه عند سن الخامسة والثمانين على الأقل. وتشير البحوث التي أجرتها ميتشيل إلى أنه في حالة استخدام ١٠٪ فقط من المدخرات التقاعدية لشراء الدخل السنوي للمعمرين، سيسهم ذلك في تحسين الرفاهية في سن الخامسة والثمانين بنسبة ٦٪ إلى ١٤٪. وفي ظل امتداد أعمار الكثيرين حتى سن متأخرة، وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، أصبح من اللازم شراء هذا الدخل لضمان توافر موارد إضافية للإنفاق خلال مرحلة التقاعد.

وتراقب ميتشيل كذلك الأوضاع في البلدان التي أقامت بها في السابق، لا سيما شيلي. فقد بدأت الانتفاضات في شوارع سانتياغو في أواخر عام ٢٠١٩ بسبب زيادة تسعيرات مترو الأنفاق، ولكنها سرعان ما أدت إلى حركة أوسع نطاقا تشمل عددا من الشواغل العامة. ويتمثل أحد هذه الشواغل في الغضب إزاء تدني معاشات الفئات الأكثر فقرا وارتفاع أرباح مديري صناديق معاشات التقاعد الخاصة.

وعملت ميتشيل منذ خمس سنوات في لجنة معاشات التقاعد أثناء فترة تولي الرئيسة السابقة ميشيل باشليت، حيث أوصت بإجراء عدد من الإصلاحات في نظام معاشات التقاعد في شيلي. واقترح أعضاء اللجنة سبلا لضمان توسيع نطاق تغطية خطط معاشات التقاعد لتشمل قطاعا أكبر من السكان، وزيادة مزايا الركيزة التضامنية لدعم الفقراء، ورفع المساهمات. وتقول ميتشيل إن الحكومة تعمل حاليا على تنفيذ عدد من هذه التوصيات، بما في ذلك زيادة مزايا التضامن وتخفيض الرسوم والعمولات التي تتقاضاها صناديق معاشات التقاعد الخاصة.

وتعمل ميتشيل في الوقت الحالي على دراسة محددات وتبعات الدين بين كبار السن، وتأثير ضمانات معاشات التقاعد، وكذلك تأثير الهياكل الضريبية البديلة على أنماط العمل والادخار والاستثمار والاستهلاك والتقاعد.

وماذا عن تقاعدها شخصيا، الذي لا بد وأنها خططت له جيدا نظرا لخبرتها في هذا الشأن؟ تقول ميتشيل «في ضوء دراستي المتعمقة للمخاطر العديدة المقترنة بالشيخوخة، فإنه ما لم تتدهور صحتي للغاية، أعتزم ألا أتقاعد مطلقا! FD

بيتر ووكر يعمل ضمن فريق مجلة التمويل والتنمية.

التقدم في العمر

بحلول عام ٢٠٥٠، سيتغير الهيكل السكاني حول العالم في ظل الانخفاض المستمر في معدلات المواليد وطول عمر السكان

خلال ثلاثين عاما فقط، سيبدو العالم في صورة مختلفة تماما. فقد زاد تعداد سكان العالم منذ عام ١٩٥٠ من ٢,٥ مليار نسمة إلى أكثر من ٧,٧ مليار نسمة. غير أن هذا العدد يتوقع أن يصل إلى ٩,٧ مليار نسمة فقط بحلول عام ٢٠٥٠. ويعزى ذلك إلى تباطؤ النمو السكاني – من حوالي ما بين ١–٢٪ إلى ٠,٥٪ سنويا – وهو ما يرجع إلى حد كبير للانخفاض المستمر في معدلات المواليد، وشيخوخة السكان، وفق تحليل «مركز بيو للبحوث» لتقرير الأمم المتحدة بشأن «التوقعات السكانية في العالم» لعام ٢٠١٩.

ويخلُص هذا التقرير إلى تراجع معدل الخصوبة العالمي بحلول عام ٢٠٥٠ ليصل إلى ٢,٢ مولود لكل امرأة مقارنة بالمعدل الحالي وهو ٢,٥ مولود. ويقترب هذا المعدل كثيرا من معدل الإحلال السكاني البالغ ٢,١ – أي عدد المواليد لكل امرأة اللازم للحفاظ على حجم السكان.

وفي الوقت نفسه، يتوقع أن يبلغ متوسط العمر في العالم ٣٦ سنة بحلول عام ٢٠٥٠، صعودا من متوسط العمر الحالي البالغ ٣١ سنة، كما يُتوقع أن تسجل أوروبا أعلى متوسط عمر، وهو ٤٧ سنة، في عام ٢٠٥٠. ولكن ما يثير الدهشة هو أن منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، المعروفة منذ فترة طويلة بصغر سن سكانها، يتوقع أن تشهد تحولا كبيرا، حيث ينتظر أن يرتفع متوسط العمر الحالي من ٣١ سنة إلى ٤١ سنة.

ومن المتوقع أن يشهد العديد من بلدان العالم انكماشا سكانيا. وفي حالة أوروبا، فإن هذا التحدي قد يصبح واقعا وشيكا. فمن المتوقع أن تسجل المنطقة بحلول عام ٢٠٥٠ أعلى نسبة إعالة عمرية – عدد السكان ممن في غير سن العمل (فوق سن ٦٥) مقارنة بالسكان في سن العمل. وهذه النسبة، عند مستوى ٧٥٪، أعلى منها في أي منطقة أخرى.

وفي المقابل، من المتوقع أن تسجل آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي أقل نسبة إعالة عمرية، ٥٦٪، في عام ٢٠٥٠. ومع ذلك، فليس كل المجتمعات السكانية عرضة للانكماش أو الشيخوخة. ففي إفريقيا، وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي يتوقع أن ينمو سكانها بأكثر من ١٪ سنويا، سوف تسجل أصغر متوسط عمر، وهو ٢٥ سنة، بحلول عام ٢٠٥٠. FD

أعده **نيل رويز** و**لوي نو–بوستامنتي**، من مركز بيو للبحوث؛ و**نادية صابر**، من صندوق النقد الدولي، استنادا إلى تحليل «مركز بيو للبحوث» لتقرير الأمم المتحدة بشأن «التوقعات السكانية في العالم» لعام ٢٠١٩.

مع تقدم العالم في العمر واستمرار تراجع معدلات المواليد ...

الأصغر والأكبر سنا

يتوقع بلوغ متوسط العمر في العالم ٣٦ سنة بحلول عام ٢٠٥٠. ويتوقع أن تكون أوروبا المنطقة الأكبر سنا (٤٧ سنة) وإفريقيا الأصغر سنا (٢٥ سنة).

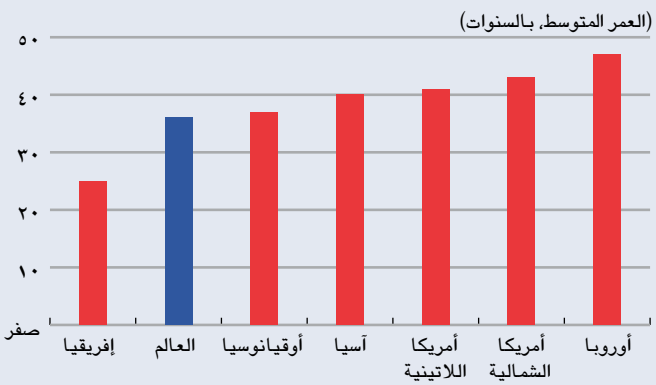

أولادنا

يتوقع انخفاض معدلات الخصوبة العالمية في ٢٠٥٠.
(عدد المواليد الأحياء لكل امرأة، معدل الخصوبة الكلي)

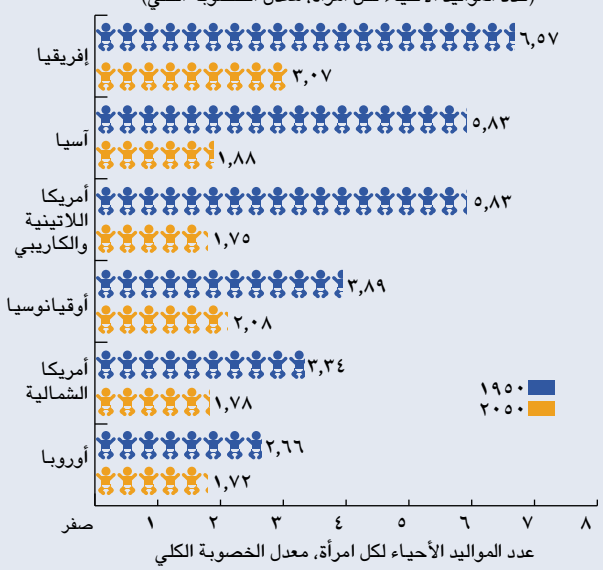

... سيواجه العديد من البلدان تراجعا في النمو السكاني.

تراجع النمو السكاني

يتوقع تراجع السكان في أوروبا أكثر من سواها بحلول عام ٢٠٥٠، بينما يتوقع أن تسجل إفريقيا أقوى معدلات النمو السكاني مقارنة بالمناطق الأخرى.
(متوسط التغير في معدل السكان سنويا، ٪)

١٩٥٠–١٩٥٥
٢٠٤٥–٢٠٥٠

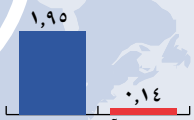

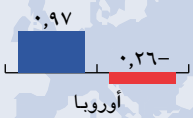

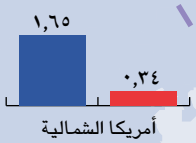

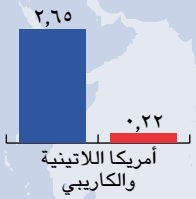

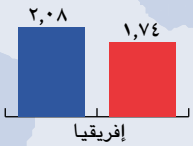

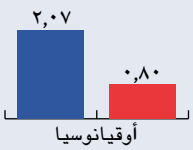

الإعالة للجميع

عند مستوى ٧٥٪، من المتوقع أن تسجل أوروبا أعلى نسبة إعالة بين مناطق العالم بحلول عام ٢٠٥٠.
(نسبة الإعالة العمرية)

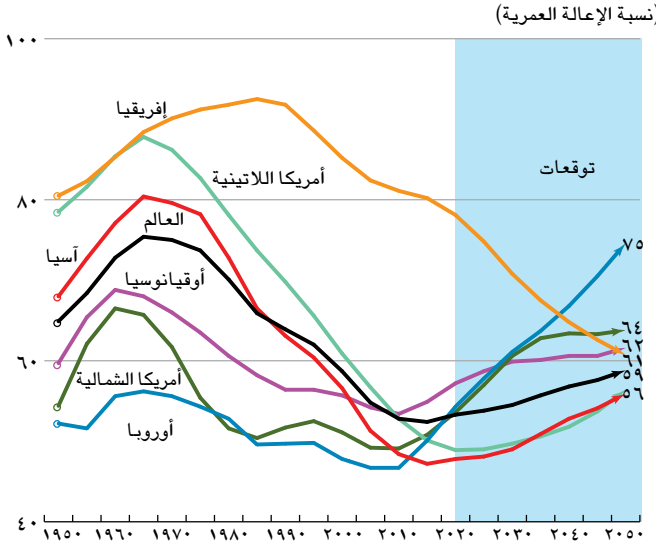

ملحوظة: نسبة الإعالة العمرية هي نسبة السكان في سن ١٤ سنة أو أقل و٦٥ سنة أو أكثر لكل ١٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥–٦٤ سنة.

فتصبح لدى الأجيال القادمة قوة عمل أصغر يقع على عاتقها عبء شيخوخة السكان.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/MICRONE

الصورة: صندوق النقد الدولي/EUGENE SALAZAR

إعادة بناء الصومال

وزير المالية السيد **عبد الرحمن دعاله بايله** يرى في التنمية الاقتصادية أملا لبلاده

من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول الهشة هو التمسك بالأصل الأعلى قيمة لديها، ألا وهو الناس. وقد فر أكثر من مليون صومالي من بلدهم في السنوات الأخيرة، واختار العديد منهم مخيمات اللاجئين المتهالكة في البلدان المجاورة بسبب استمرار عدم الاستقرار والنزاع في وطنهم. ولكن بالنسبة للسيد عبد الرحمن دعاله بايله، وزير المالية الصومالي، فقد ساعدت السنوات التي قضاها في الخارج على إعداده لشغل منصب رئيسي في بلد لم يكن لديه بالفعل مؤسسات عامة عاملة لأكثر من ٢٠ عاما.

وبعد الحصول على ثلاث درجات علمية من جامعة ويسكونسن–ماديسون والعمل لفترة طويلة لدى بنك التنمية الإفريقي، عاد بايله إلى الصومال في عام ٢٠١٤ لمساعدة البلاد على الوقوف على قدميه من جديد. وقد شغل منصب وزير الخارجية أولا قبل تعيينه وزيرا للمالية في عام ٢٠١٧. وكانت عقود من النزاع المدمر قد تركت الصومال أمام احتياجات هائلة، وركز بايله على استعادة الثقة في الحكومة الصومالية لتأمين الموارد اللازمة لإعادة البناء.

وبالإضافة إلى دوره كموظف عام، يُعرف بايله بموهبته كفنان ومؤلف أغان. وفي هذه المقابلة مع بروس إدواردز من مجلة التمويل والتنمية، يقول بايله إن التعبير الثقافي كان قوة لتوحيد المجتمع في تاريخ الصومال المنقسم ويؤدي دورا مهما في تنميته.

التمويل والتنمية: هل يمكن أن ترسم لنا صورة لوضع الصومال الحالي؟

عبد الرحمن دعاله بايله: لم يكن لدى الصومال حكومة معترف بها لمدة ٢٠ عاما. وكان هناك غياب كامل للمؤسسات، وتعليق كامل للقانون والنظام. وقد عاد الجميع إلى جذورهم، وعادوا إلى عشائرهم حيث يتولى الشيوخ المسؤولية عن المجتمعات المحلية الصغيرة. فإذا لم يكن لديك حكومة مركزية معترف بها أو مدارس أو أي شيء يربط هذه المجتمعات المحلية من العشائر والعشائر الفرعية الصغيرة، فإنك ستشعر فجأة بأنه لم يعد لك أي وجود. وقد أنقذتنا نساؤنا وشيوخنا حيث ساعدونا في تخفيف التوترات بين المجتمعات المحلية. ولكننا استيقظنا عندما رأينا أن البلد ينزلق بعيدا. وأدركنا أن الناس يرحلون، ولا يمكن لبلد أن يبقى في فراغ.

التمويل والتنمية: ما هي نقطة التحول؟

عبد الرحمن دعاله بايله: نقطة التحول كانت عام ٢٠١٢، عندما انتُخبت أول حكومة بطريقة مماثلة للأوضاع الطبيعية، وأقر المجتمع الدولي بذلك. ونحن نتسلق منذ ذلك الحين جبلا شديد الانحدار، ونتجه إلى القمة.

التمويل والتنمية: إن انعدام الأمن يمثل مشكلة طويلة الأمد.

عبد الرحمن دعاله بايله: دائما ما يمثل الأمن مشكلة. ولكن عندما نقارن الوضع الآن بالوضع الذي كنا عليه، أعتقد أنه من الرائع أننا استطعنا الوصول إلى هذا المستوى.

ولا تزال هناك بعض المشاكل الأمنية، وبعض العناصر الإرهابية في الصومال. ولكن لدينا عموما قواعد توجه اقتصادنا في جميع أنحاء البلد. وأعتقد أننا توصلنا إلى جدول الأعمال المشترك، المتمثل في أمة واحدة، واقتصاد واحد، وميزانية واحدة. ولكننا لم نصل إلى تلك المرحلة حتى الآن، ولكن بمساعدة المجتمع الدولي، سنصل إليها قريبا.

التمويل والتنمية: من بين أولوياتكم الكثيرة، أي منها الأكثر إلحاحا؟

عبد الرحمن دعاله بايله: المشكلة الأكثر إلحاحا هي التعامل مع ما علينا من ديون للمجتمع الدولي. ففي السنوات الأخيرة، لم يتمكن الصومال من الحصول على الموارد المالية التي يتيحها المجتمع الدولي بخلاف الأموال الموجهة لبناء القدرات والمساعدة الإنسانية.

من المستحيل تخيل كيف يكون فقدان كل شيء، مثل فقدان المؤسسات والسجلات وحتى تاريخ الحوكمة في البلد

التمويل والتنمية: ما هو حجم دين الصومال، ولماذا لم تكن لديكم في الماضي إمكانية الحصول على الموارد المالية التي يتيحها المجتمع الدولي؟

عبد الرحمن دعاله بايله: قُدر إجمالي الدين بحوالي ٥,٣ مليار دولار. ولا يمكن لأي بلد أن يحصل على موارد من المؤسسات المالية الدولية أو الموارد الأخرى المقدمة بشروط تيسيرية أو المنح ما دام عليه متأخرات. وبالتالي، كانت الاستراتيجية الواضحة للحكومة الصومالية هي بذل كل جهد ممكن لسداد ما عليها من متأخرات من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبمجرد تخفيف عبء الدين، سيكون بوسعنا الاستفادة من موارد المنح التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي والمؤسسات الأخرى. وستُستخدم هذه الموارد في إعادة بناء البلد، والتي ستخلق بدورها المزيد من فرص العمل. وبلدي بلد يتسم بالشبابية، إذ يشكل الشباب ٧٠٪ من السكان. وهناك حاليا عدد قليل جدا من الوظائف لهم. ولذا يمثل خلق المزيد من فرص العمل أولوية قصوى أيضا.

التمويل والتنمية: بعد سنوات عديدة بدون حكومة عاملة، كيف يمكنكم استعادة ثقة الناس في المؤسسات الحكومية؟

عبد الرحمن دعاله بايله: بالنسبة لشخص عادي يعمل في بلد عادي، من المستحيل تخيل كيف يكون فقدان كل شيء، مثل فقدان المؤسسات والسجلات وحتى تاريخ الحوكمة في البلد. إنه ببساطة أمر لا يمكن تخيله.

وقد عشنا هذا الوضع، وهو ليس بالأمر السهل. ففي مرحلة ما، لم يكن لدى بعض الوزراء مكاتب ولا موظفون. ولكن أصبح لدينا الآن حكومة عاملة. وقد استطعنا الاتفاق على جميع مشاريع القوانين التي ستنظم مالياتنا وضرائبنا وجماركنا. وقد تم تنسيق بعضها بالفعل، ونعمل على تنسيق غيرها بمساعدة من صندوق النقد الدولي وباقي المجتمع الدولي.

التمويل والتنمية: هناك الآن شتات صومالي عالمي كبير جدا. ما مدى ارتباط هذا المجتمع الخارجي بالمجتمع الداخلي في الصومال؟

عبد الرحمن دعاله بايله: لقد كان الشتات نعمة بالنسبة للصومال؛ فهم يساهمون مساهمة كبيرة في اقتصادنا، ويعودون بأعمالهم ومهاراتهم إلى مقديشو، ناهيك عن تحويلاتهم المالية. وأستطيع أن أقول إن من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من الأسر الصومالية كانت تحصل على طعامها خلال الفترة الصعبة التي شهدناها بفضل مجتمع الشتات. وبالتالي، لا يسعني إلا التأكيد بشدة على قيمته لبلادنا.

التمويل والتنمية: أين تريد أن يكون الصومال بعد خمس سنوات من الآن مثلا؟

عبد الرحمن دعاله بايله: إذا استمر المسار الحالي، يمكن أن نكون من البلدان متوسطة الدخل. ويبدو هذا الهدف مبالغا فيه، ولكن إذا كنا نعرف الشعب الصومالي وفطنته وقدرته على الصمود، وصفاته الأخرى، فإننا نعرف أنه سيحقق هدفه. فإذا كنت تستطيع التغلب على كل هذه التحديات، وإذا كنت تستطيع بناء مراكز تجارية وشركات في أماكن مثل مينيابوليس ولندن وكولومبوس ونيروبي، فيمكنك إذن القيام بذلك في الصومال.

وبعد مرور خمس سنوات، يجب أن نكون بلدا لديه حكومة مكتفية ذاتيا. وينبغي ألا نطلب إحسانا. وفي غضون خمس سنوات، يجب أن تكون ميزانية الحكومة ممولة بموارد داخلية. وسنظل بحاجة إلى الاستثمار في الصومال، لأن بنيته التحتية دُمرت بالكامل.

التمويل والتنمية: أنت معروف، ليس كموظف عام نشط فحسب، ولكن أيضا كفنان ومؤلف أغان مرموق. هل ترى أن الفن والثقافة يمكن أن يؤديا دورا في تنمية البلد؟

عبد الرحمن دعاله بايله: نعم، عندما فقدنا كل شيء آخر، بقيت الثقافة والآداب. ومن سمات الثقافة الصومالية التعبير عن كل شيء من خلال فن الشعر وكتابة الأغاني. وبالتالي، أنا واحد من بين كثيرين. ولا أعتقد أنني أستطيع أن أقول إنني فنان عظيم، كل ما هنالك أنه حين تصل مشاعري إلى مستوى معين، فإن تلك المشاعر تجد تعبيرا عنها في أغنية.

وسأقدم لك مثالا على ذلك. عندما عملت لدى بنك التنمية الإفريقي، كنت أذهب إلى البلدان الإفريقية وأشارك في اجتماعات يتجمع فيها الأفارقة، ولم يكن الصومال حاضرا. كان المقعد حاضرا، والعلم حاضرا، ولكن لم يكن هناك ممثل للصومال. وحينها كنت أتذكر مدى ما كانت عليه قوة الصومال وأنا في طور النضوج. وكنت بحاجة إلى التعبير عن المشاعر التي اعتملت بداخلي، وهذا ما فعلته من خلال أغنية. FD

أجريت تعديلات تحريرية على نص هذه المقابلة لمراعاة الطول المناسب والوضوح.

كيف يمكن أن تكون أسعار الفائدة سالبة؟

البنوك المركزية تبدأ في تجربة أسعار الفائدة السالبة لتحفيز اقتصادات بلدانها

فيكرام هكسار وإيمانويل كوب

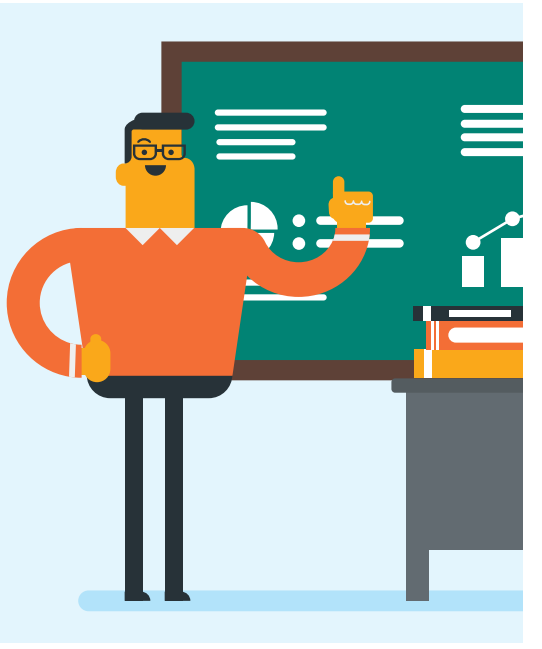

الرسم التوضيحي: ISTOCK/RASTUDIO

يتداول الناس الأموال منذ فترة طويلة. وكنا دائما ما ندفع ثمنا مقابل استخدام أموال أو مدخرات الغير. وتُعرف تكلفة القيام بذلك بعدة كلمات مختلفة، تتراوح من المقابل (*prayog*) في اللغة السنسكريتية القديمة إلى الفائدة في اللغة الإنجليزية الحديثة. وأقدم مثال معروف على أسعار الفائدة القانونية ذات الطابع المؤسسي يرجع إلى قوانين إشنونة، وهي نصوص بابلية قديمة يرجع تاريخها إلى حوالي عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد.

ولمعظم الوقت على مر التاريخ، كانت أسعار الفائدة الاسمية – الأسعار المعلنة التي يدفعها المقترضون على القرض – موجبة، أي أكبر من الصفر. ولكن فكر فيما يحدث عندما يتجاوز معدل التضخم العائد على المدخرات أو القروض. فعندما يبلغ التضخم ٣٪، وسعر الفائدة على القروض ٢٪، فإن العائد الذي يحققه المُقرِض بعد مراعاة التضخم سيكون أقل من الصفر. وفي مثل هذه الحالة، نقول إن سعر الفائدة الحقيقي — سعر الفائدة الاسمي ناقص معدل التضخم – سالب.

وفي الأوقات المعاصرة، طبقت البنوك المركزية سعر فائدة اسميا موجبا عند إقراض الأموال لمدة قصيرة من أجل تنظيم الدورة الاقتصادية. غير أن عددا كبيرا من البنوك المركزية لجأ في السنوات الأخيرة إلى تطبيق سعر فائدة أساسي منخفض. وبدأ العديد من البنوك المركزية ومنها البنك المركزي الأوروبي والبنوك المركزية للدانمرك واليابان والسويد وسويسرا في تجربة أسعار الفائدة السالبة — بالأساس مطالبة البنوك بالدفع مقابل تخزين النقد الزائد لديها في البنك المركزي. ويتمثل الهدف من ذلك في تشجيع البنوك على إقراض تلك الأموال بدلا من ذلك، وبالتالي التصدي لضعف النمو الذي استمر بعد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. وأنقلب العالم بالنسبة للكثيرين: هل سيحصل المدخرون الآن على عائد سالب بينما سيحصل المقترضون على مقابل لاقتراض الأموال؟ ولكن المسألة ليست بهذه البساطة.

وبعبارات بسيطة، فإن الفائدة هي تكلفة الائتمان أو تكلفة الأموال. وهي المبلغ الذي يوافق المقترض على دفعه لتعويض المُقرِض عن استخدام أمواله وتحمل المخاطر المرتبطة بها. وتختلف النظريات الاقتصادية التي تستند إليها أسعار الفائدة، حيث يشير بعضها إلى التفاعلات بين العرض من المدخرات والطلب على الاستثمار، وتشير نظريات أخرى إلى التوازن بين العرض من الأموال والطلب عليها. ووفقا لهذه النظريات، يجب أن تكون أسعار الفائدة موجبة لتحفيز الادخار، ويطالب المستثمرون بأسعار فائدة ترتفع تدريجيا كلما زادت مدة اقتراض الأموال لتعويضهم عن المخاطر المتزايدة التي ينطوي عليها ربط أموالهم لفترة أطول. وبالتالي، في ظل الظروف العادية، ستكون أسعار الفائدة موجبة، وكلما طالت مدتها، ارتفع سعر الفائدة. وبالإضافة إلى ذلك، لمعرفة العائد الذي يحققه الاستثمار فعليا أو تكلفة القرض، من المهم مراعاة التضخم، وهو المعدل الذي تفقد به الأموال قيمتها. ولذلك تمثل توقعات التضخم محركا رئيسيا لأسعار الفائدة طويلة الأجل.

وبينما هناك أسعار فائدة مختلفة كثيرة في الأسواق المالية، فإن سعر الفائدة الأساسي الذي يحدده البنك المركزي للبلد يوفر مرجعا رئيسيا لتكلفة الاقتراض في اقتصاد البلد. وتُغيّر البنوك المركزية سعر الفائدة الأساسي استجابة للتغيرات في الدورة الاقتصادية ولتوجيه اقتصاد البلد عن طريق التأثير على أسعار الفائدة المختلفة الكثيرة

(قصيرة الأجل بصورة رئيسية). وتوفر أسعار الفائدة الأساسية الأعلى حافزا للادخار، في حين أن أسعار الفائدة الأساسية المنخفضة تحفز الاستهلاك وتقلل تكلفة الاستثمار التجاري. ومن العوامل التي توجه البنوك المركزية عند تحديد سعر الفائدة الأساسي هو مفهوم سعر الفائدة المحايد: سعر الفائدة طويل الأجل الذي يتسق مع تضخم مستقر. وسعر الفائدة المحايد لا يحفز النمو الاقتصادي ولا يقيده. وعندما تكون أسعار الفائدة أقل من سعر الفائدة المحايد، تكون السياسة النقدية توسعية، وعندما تكون أعلى، تكون السياسة النقدية انكماشية.

وأصبح هناك الآن اتفاق واسع في كثير من البلدان على أن سعر الفائدة المحايد هذا سلك اتجاها هبوطيا واضحا لعقود من الزمن وربما يكون أقل مما كان متوقعا في الماضي. ولكن العوامل المحركة لهذا الانخفاض ليست مفهومة جيدا. فقد شدد البعض على دور عوامل مثل الاتجاهات الديمغرافية طويلة الأجل (وخاصة المجتمعات التي تعاني تزايد المسنين في الاقتصادات المتقدمة)، وضعف نمو الإنتاجية، ونقص الأصول الآمنة. وبشكل منفصل، يبدو أن انخفاض التضخم المستمر في الاقتصادات المتقدمة، الذي غالبا ما كان أقل بكثير من أهدافه أو متوسطاته طويلة الأجل، قد أدى إلى انخفاض توقعات الأسواق بشأن التضخم. ومن المحتمل أن يفسر مزيج هذه العوامل الوضع المثير السائد في أسواق السندات اليوم: لم تنخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل فحسب، بل أصبحت سالبة في كثير من البلدان.

وعودة إلى السياسة النقدية، خفضت البنوك المركزية أسعار الفائدة الاسمية بقوة في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وفي كثير من الحالات إلى الصفر أو ما يقرب من الصفر. ونسمي هذا الحد الأدنى الصفري، وهي نقطة رأى البعض أن أسعار الفائدة لا يمكن أن تقل عنها. ولكن السياسة النقدية تؤثر كذلك على الاقتصاد من خلال آليات مماثلة فوق وتحت الحد الأدنى الصفري. وفي الواقع، تعطي أسعار الفائدة السالبة أيضا المستهلكين والشركات حافزا على إنفاق الأموال أو استثمارها بدلا من تركها في حساباتهم المصرفية، حيث تتآكل قيمتها بسبب التضخم. وبشكل عام، ربما ساعدت أسعار الفائدة المنخفضة هذه إلى حد ما، حيثما نُفذت، في تحفيز النشاط الاقتصادي، رغم أنه لا تزال هناك أوجه عدم يقين بشأن الآثار الجانبية والمخاطر.

والشاغل الأول إزاء أسعار الفائدة السالبة هي أثرها المحتمل على ربحية البنوك. فالبنوك تؤدي وظيفة أساسية من خلال تحقيق التوافق بين المدخرات والمشروعات المفيدة التي تحقق عائدا مرتفعا. وتحقق البنوك بدورها مكسبا من الفرق بين سعر الفائدة الذي تدفعه للمدخرين (المودعين) وبين سعر الفائدة الذي تفرضه على القروض التي تقدمها. وعندما تُخفض البنوك المركزية أسعار الفائدة الأساسية، فإن الاتجاه العام لهذا الفرق بين السعرين ينخفض، حيث تميل أسعار الفائدة الإجمالية على الإقراض وأسعار الفائدة طويلة الأجل إلى الانخفاض. وعندما تنخفض أسعار الفائدة عن الصفر، قد تتردد البنوك في تمرير أسعار الفائدة السالبة إلى المودعين من خلال فرض رسوم على مدخراتهم خوفا من سحبهم لودائعهم. وإذا امتنعت البنوك عن فرض أسعار فائدة سالبة على الودائع، يمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى تحول فرق أسعار الفائدة على الإقراض إلى سالب، لأن العائد على القرض لن يغطي تكلفة الاحتفاظ بالودائع. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى تقليل ربحية البنوك وتقويض استقرار النظام المالي.

والشاغل الثاني الذي يتعلق بأسعار الفائدة السالبة على الودائع المصرفية هو أنها ستوفر للمدخرين حافزا للتحول عن الودائع والاحتفاظ بالأموال النقدية. ففي النهاية، لا يمكن أن تنخفض القيمة الاسمية للنقد (على الرغم من أن البعض اقترح التخلص من النقد تماما ليصبح من الممكن تطبيق أسعار فائدة سالبة للغاية عند الحاجة). وبالتالي، كان هناك قلق من أن تصل أسعار الفائدة السالبة إلى نقطة يترك بعدها المدخرون البنوك ويخزنون أموالهم نقدا خارج النظام المصرفي. ونحن لا نعرف على وجه اليقين ما هو الحد الأدنى الفعلي لأسعار الفائدة. وفي بعض السيناريوهات، قد يؤدي تطبيق أسعار فائدة أقل من هذا الحد الأدنى إلى تقويض سيولة النظام المالي واستقراره.

وفي الممارسة العملية، يمكن أن تفرض البنوك رسوما أخرى لتعويض التكاليف، ولم تصل أسعار الفائدة السالبة إلى الحد الذي يجعل البنوك تحاول أن تمرر أسعار الفائدة السالبة إلى صغار المودعين (قبل كبار المودعين بعض أسعار الفائدة السالبة للسهولة المرتبطة بالاحتفاظ بالأموال في البنوك). ولكن يظل القلق إزاء حدود أسعار الفائدة الأساسية السالبة ما بقي النقد بديلا قائما.

وإجمالا، يشير سعر الفائدة المحايد المنخفض إلى أن أسعار الفائدة قصيرة الأجل يمكن أن تصل في كثير من الأحيان إلى الحد الأدنى الصفري وأن تظل عنده لفترات طويلة من الزمن. ومع حدوث ذلك، قد تحتاج البنوك المركزية بشكل متزايد إلى اللجوء إلى ما كان يُرى في الماضي على أنه سياسات غير تقليدية، بما في ذلك أسعار الفائدة الأساسية السالبة. FD

فيكرام هاكسار مدير مساعد و**إيمانويل كوب** كبير الاقتصاديين في إدارة الاستراتيجية والسياسات والمراجعة بصندوق النقد الدولي.

لماذا لا تُقْدِم النساء على اغتنام فرص التموَيل؟

النساء يخترن الابتعاد عن سوق الائتمان الإفريقية.

حنان مرسي

الصورة: مهداة من بنك التنمية الإفريقي

حين كنت فتاة صغيرة، تعلمت أن الإرادة الشخصية تتفوق على أي تحيزات اجتماعية. وقيل لي إن إيماني بنفسي سيجعلني قادرة على تحقيق أي هدف أطمح إليه، وإن التمييز بين الجنسين ليس عائقا يستحيل تجاوزه. واكتشفت فيما بعد حين أصبحت امرأة راشدة أن نصيحة والدَي كانت عين الحكمة. ففي إفريقيا، هناك فجوة بين الجنسين في الحصول على الخدمات المالية تنبع من نظرة رائدات الأعمال لأنفسهن. وتضع هذه النظرة الذاتية العديد من النساء على هامش القطاع المالي في إفريقيا — غير قادرات على الادخار أو الاقتراض أو بناء رأس المال.

وعلى مستوى العالم، يتسم حصول النساء على التمويل بالانخفاض على نحو غير متناسب. فبالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق بوجه عام – إذ زاد عدد مالكي الحسابات المصرفية بحوالي ١,٢ مليار شخص في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١١، وفقا للبنك الدولي — لا تزال هناك فجوة قدرها ٩٪ بين النساء والرجال في الحصول على الخدمات المالية. وفي إفريقيا جنوب الصحراء، تمتلك ٣٧٪ من النساء فقط حسابات مصرفية، مقابل ٤٨٪ من الرجال، وهي فجوة لم تتسع إلا في السنوات القليلة الماضية. بل إن الأرقام أسوأ من ذلك في شمال إفريقيا، حيث لا يزال ثلثا السكان البالغين تقريبا لا يمتلكون حسابات مصرفية، وتبلغ فجوة الحصول على التمويل بين الجنسين ١٨٪، وهي الأكبر على الإطلاق في العالم.

وتثير هذه الأرقام اللافتة للنظر تساؤلات ملحة بالنسبة لصناع القرار في إفريقيا. فما الذي يدفع استمرار الفروق بين الجنسين في الحصول على التمويل عبر بلدان القارة؟ وما سبب اتساع هذه الفجوة الآن مقارنة بما كانت عليه منذ عشر سنوات رغم كل الجهود المبذولة؟

إن الرؤية السائدة بين الاقتصاديين هي أن القيود على جانب العرض، مثل أسعار الفائدة المرتفعة وشروط الضمان، لها دور كبير في إقصاء النساء من سوق الائتمان الرسمية. فتقييد الائتمان من خلال أسعار الفائدة المرتفعة يثني رائدات الأعمال عن طلب القروض مقارنة بالرجال، بينما يمكن أن يؤدي افتقارهن للضمانات إلى تقليل فرصهن في الحصول على القروض مقارنة بأقرانهن من الذكور (دراسة Morsy and Youssef 2017). وحتى عندما تتاح للنساء فرصة الحصول على الائتمان، عادة ما يواجهن ترتيبات إقراض أكثر تشددا مقارنة بالرجال.

ولكن فرط تركيز الأكاديميين وصناع السياسات والمختصين على جانب العرض في سوق الائتمان يعني أن عوامل الطلب وآثارها على فجوة الحصول على التمويل بين الجنسين تم إغفالها إلى حد كبير، لا سيما في إفريقيا. لكن سلوك النساء في اتخاذ القرار له دور كبير أيضا في هذه الفجوة بين الجنسين.

ففي سوق الائتمان، تفشل رائدات الأعمال حتى في تقديم طلبات الحصول على الائتمان بسبب عوامل مثل ضعف الإلمام بالأمور المالية، والعزوف عن المخاطر، والخوف من الفشل. ومن البديهي أن نتوقع للنساء اللاتي يخترن مسار ريادة الأعمال أن يكن على الأقل في نفس مستوى رواد الأعمال من حيث القدرة التنافسية. لماذا إذن تبتعد النساء بإرادتهن عن سوق الائتمان؟

تصورات مشوهة

تشير أدلة جديدة مستمدة من أسواق الائتمان في ٤٧ بلدا إفريقيا إلى أن رائدات الأعمال في إفريقيا عموما وفي شمال إفريقيا خصوصا من المرجح أن يقصين أنفسهن عن سوق الائتمان بسبب انخفاض جدارتهن الائتمانية حسب تصورهن. فهؤلاء النساء لم يتقدمن بطلبات للحصول على قروض أو خطوط ائتمان بناء على تصورهن الشخصي بأن طلباتهن ستقابل بالرفض. وتخلص دراستنا إلى أنه من الأرجح حدوث الإقصاء الذاتي عن سوق الائتمان بين مديرات الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر مقارنة بأقرانهن من الرجال.

وعلاوة على هذه النتيجة المهمة، لاحظنا ثلاث ظواهر مذهلة تعزز فرضيتنا عن تأثير «جانب الطلب». أولا، وجدنا

أن إجراءات طلب الائتمان المعقدة والشروط غير المواتية للحصول على القروض والائتمان لم تثن رائدات الأعمال عن طلب الائتمان. وثانيا، لم نجد ارتباطا بين الإقصاء الذاتي لرائدات الأعمال والجدارة الائتمانية الملاحظة لشركاتهن. وأخيرا، استمر إقصاء النساء لأنفسهن حتى في غياب أي ممارسات تمييزية في عمليات الإقراض، مما يشير إلى أن هذا السلوك ليس مجرد رد فعل للتمييز الذي تمارسه المؤسسات المالية.

وتتيح هذه الشواهد فرصة لسد الفجوة المستمرة بين الجنسين في الحصول على التمويل في إفريقيا، والمفترض وجودها أيضا في مناطق نامية أخرى. ويجدر بصناع القرار في إفريقيا، وهم يستطيعون، بل يجب عليهم، بذل مزيد من الجهود لمعالجة العوامل المتعلقة بالعرض، بما في ذلك من خلال التوعية المالية للنساء والفتيات. وهذا الأمر لا غنى عنه في ظل الأوضاع المعقدة وسريعة التغير حاليا في سوق الائتمان.

وحتى في بلد مثل كينيا التي تمتلك نظاما ماليا سليما ولديها برامج مخصصة للمرأة، لا تزال رائدات الأعمال تواجهن تحديات عديدة على جانب الطلب تحول دون حصولهن على التمويل. ورواد الأعمال ذوو الدراية بالأمور المالية يتخذون قرارات مالية أكثر وعيا عموما ويُقَيِّمون جدارتهم الائتمانية بدرجة أكبر من الموضوعية. ومن ثم سيؤدي تسليح رائدات الأعمال بالمعرفة والمهارات المالية الملائمة إلى تعزيز مشاركتهن الفعالة في سوق الائتمان.

ومن النماذج الرائدة في هذا الصدد برنامج تمويل رائدات الأعمال في ماليزيا الذي يزود النساء بالمعرفة والمهارات اللازمة لتعزيز قدراتهن التجارية الاستراتيجية في المجالات الوظيفية الأساسية، مثل الإدارة المالية والتسويق والقيادة والتكنولوجيا. وقد ساعد البرنامج في سد فجوة الاقتراض بين الجنسين في ماليزيا.

سلوكيات مالية متباينة

وبالإضافة إلى المعرفة المالية، تمتد الفروق بين الجنسين لتشمل السلوكيات المالية. فعلى سبيل المثال، نجد أن النساء أكثر ميلا من الرجال إلى الادخار في القطاع غير الرسمي. لذلك فإن إحدى الوسائل لتشجيع النساء على طلب الخدمات المالية هي توفير منتجات مالية تهدف إلى تلبية احتياجات المقترضين الذين عادة ما يستخدمون نظم التمويل غير الرسمية — كالقروض بضمان أصول منقولة أصغر حجما والوسائل التقليدية لتخزين الثروة كالماشية والذهب. ويمكن للحكومات المساعدة في استحداث هذه المنتجات الجديدة — من خلال وضع الإطار القانوني والتنظيمي اللازم، على سبيل المثال. ففي الضفة الغربية وغزة، تقدم الآن بعض البنوك المحلية قروضا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بضمان المنقولات، إلى جانب مجموعة كبيرة من المنتجات المبتكرة للنساء، بما في ذلك القروض بلا ضمان أو بضمان الذهب. وتقترن هذه القروض ببرامج توعية مالية، ومجموعة من الأدوات لدعم النشاط عبر الإنترنت، وخدمات استشارية لمساعدة المشروعات الأصغر حجما ورائدات الأعمال في إدارة مشروعاتهم التجارية وتنميتها.

وتشير أبحاثنا إلى أن عوامل الطلب هي السبب الأساسي الذي يعوق حصول رائدات الأعمال الإفريقيات على التمويل، لا سيما في شمال إفريقيا. فقد استبعدنا تأثير الاختلافات بين رواد ورائدات الأعمال من حيث المهارات وخصائص الشركات، كما استبعدنا المعاملة التمييزية في عرض الائتمان أو الحواجز المؤسسية كدافع لسلوك الإقصاء الذاتي الملاحظ. والخلاصة التي توصلنا إليها هي أن هناك اختلافات في السلوك بين الرجال والنساء، وهي نابعة من اختلاف التفضيلات المتعلقة بالمخاطر والأوضاع الاجتماعية والقدرة التنافسية.

إن فجوة الحصول على التمويل بين الجنسين في إفريقيا يمكن أن يكون لها تأثير بالغ على التقدم الاجتماعي والاقتصادي. فالنساء اليوم يمثلن النسبة الأكبر من العاملين في قطاع الزراعة في إفريقيا، وهو أهم قطاع في القارة. وعندما لا تتوافر للمزارعات فرصة الحصول على الخدمات المالية، تصبح قدرتهن محدودة على الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة لزيادة إنتاجيتهن، كما أنهن لا يستطعن تنويع محاصيلهن الزراعية، أو زراعة محاصيل عالية القيمة والاستثمار في أصول مثل الثروة الحيوانية. ولا يستطعن أيضا الاستثمار في تحسين تغذية أبنائهن.

وتمثل النساء أيضا النسبة الأكبر من العاملين في صناعة الأزياء في إفريقيا جنوب الصحراء، وتمثل شركاتهن الصغيرة حلقة وصل بين صناعات القطن والنسيج والملابس النشطة التي تحقق إنتاجا سنويا ضخما بقيمة ٣١ مليار دولار أمريكي. ودون الحصول على التمويل، ستواجه المشروعات المملوكة للنساء ورائدات الأعمال صعوبة في دخول مجالات أعلى قيمة في صناعة الملابس.

ومع إتاحة مزيد من الفرص لتمويل رأس المال العامل، ستزدهر شركات الكثير من رائدات الأعمال الإفريقيات، مما يمهد السبيل نحو مستقبل أفضل للجميع. FD

حنان مرسي مدير قطاع الأبحاث والسياسات الاقتصادية في مجموعة بنك التنمية الإفريقي.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل صادرة عن بنك التنمية الإفريقي بعنوان *«Working Paper 317, "Women Self-Selection out of the Credit Market in Africa," by Hanan Morsy, Amira El-Shal, and Andinet Woldemichael.»*

المراجع:

Demirgüç-Kunt, A., L. Klapper, D. Singer, S. Ansar, and J. Hess. 2018. *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution.* Washington, DC: World Bank.

Morsy, H., and H. Youssef. 2017. "Access to Finance—Mind the Gender Gap." EBRD Working Paper 202, European Bank for Reconstruction and Development, London.

حيث تسطع الشمس

مصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية، تشكّل حلا مثاليا لتلبية احتياجات إفريقيا من الطاقة الكهربائية

غريغور شويرهوف ومحمدو سي

نحو نصف سكان إفريقيا جنوب الصحراء لا يحصلون في الوقت الحالي على الكهرباء. والذين يحصلون عليها يدفعون في المتوسط حوالي ضعف ما يدفعه المستهلكون في الأماكن الأخرى من العالم. ويكلف نقص إمدادات الكهرباء القارة حوالي من ٢٪ إلى ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويا.

وستتزايد الاحتياجات الكبيرة من الكهرباء لا محالة في المستقبل المنظور. ونظرا لأنه من المتوقع أن يزداد تعداد سكان إفريقيا جنوب الصحراء من مليار نسمة في عام ٢٠١٨ إلى أكثر من مليارى نسمة في عام ٢٠٥٠، فمن المتوقع أن يزداد الطلب على الكهرباء بمقدار ٣٪ سنويا. ويراعي ذلك حدوث زيادة مطردة في الحصول على الكهرباء فضلا عن زيادة كفاءة استخدام الطاقة.

ومن شأن استخدام مصادر الطاقة الحالية لتلبية هذا الطلب أن يسفر عن عواقب وخيمة على الصحة والبيئة. ويستند مزيج الطاقة الحالي في إفريقيا أساسا إلى حرق الفحم والنفط والكتلة الحيوية التقليدية (الحطب والفحم والوقود المشتق من الروث الجاف). ويعكس ذلك موارد الطاقة المتوفرة في القارة، ولكنه يعكس أيضا استخدام تكنولوجيات الماضي. ورغم أن هذا المزيج رخيص التكلفة مقارنة بغيره، فهو لا يكفي لتلبية الاحتياجات الحالية، كما أن آثاره السلبية على البيئة لا يتم التصدي لها. وسيتعين تغيير مصادر الطاقة في القارة، وخاصة إذا كانت الحكومات الإفريقية تهدف إلى تهيئة بيئة صحية لمواطنيها والالتزام بحدود انبعاثات غازات الدفيئة المقررة بموجب اتفاق باريس.

تصميم مزيج الطاقة الصحيح

لحسن الحظ، وبفضل التطورات التكنولوجية الهائلة، لا تحتاج إفريقيا إلى الاعتماد على كميات كبيرة من الوقود الأحفوري، كما كان الحال مع الاقتصادات المتقدمة عندما كانت في نفس مرحلة التنمية التي تمر بها إفريقيا حاليا. ومن الخيارات المتاحة تصميم مزيج للطاقة يقوم أساسا على المصادر المتجددة، ويدعم تحقيق نمو قوي والحد

من الانبعاثات. ومن شأن الاستثمار في الطاقة المتجددة أن يخلق فرص عمل جديدة أيضا، بالإضافة إلى ضمان اعتماد نهج قابل للاستمرار إيكولوجيا إزاء التنمية، (دراسة IMF 2019).

وسيتيح تصميم مزيج الطاقة الصحيح لإفريقيا أن تتطور بوتيرة سريعة مع الالتزام بمستويات الانبعاثات المحددة بموجب اتفاق باريس لعام ٢٠١٥، والذي تعهدت فيه الحكومات بألا يتجاوز الاحترار العالمي المستويات السائدة قبل الثورة الصناعية بأكثر من درجتين مئويتين. ويظهر الرسم البياني ١ أحد هذه التوقعات الذي يعتمد فيه مزيج الطاقة على مجموعة متنوعة من التكنولوجيات.

ويشير الرسم البياني، القائم على أساس توقعات صادرة في عام ٢٠١٣، إلى استخدام الكتلة الحيوية الحديثة، وزراعة نباتات كثيفة الطاقة واستخدام بقايا المحاصيل لإنتاج الوقود التركيبي، إلى جانب احتجاز الكربون وتخزينه، وهو ما ينطوي على تخزين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تحت الأرض. وطرح باحثون آخرون مقترحات مختلفة لمزيج الطاقة تعتمد جميعها على استخدام هذه التكنولوجيات (دراسة Schwerhoff and Sy 2019). غير أن هذه التكنولوجيات تنطوي على مخاطر؛ إذ يتنافس إنتاج الكتلة الحيوية مع زراعة الأغذية وحفظ الطبيعة. ولم تُختبر تكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه على نطاق صناعي حتى الآن. ويمكن أن تواجه التكنولوجيتان مقاومة من السكان المحليين. ولتجنب الاعتماد الواسع على التكنولوجيا غير القابلة للاستمرار، ستحتاج إفريقيا إلى المضي نحو مزيج من الطاقة يتسم بالسلامة الاقتصادية والبيئية. وسيقتضي ذلك التصدي للتحديات المالية المتعلقة بتركيب منشآت الطاقة المتجددة واغتنام الفرص التي يتيحها انخفاض الأسعار والتقدم التكنولوجي.

انخفاض التكلفة

انخفضت أسعار الطاقة المتجددة انخفاضا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية، ولا سيما الطاقة الشمسية، التي انخفضت تكلفتها بنسبة ٧٧٪ في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٨ وفقا للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (انظر الرسم البياني ٢). وتتميز الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الجوفية والطاقة الكهرمائية بكونها أقل مصادر الطاقة تكلفة، إلا أن إمكاناتها محدودة.

وعلى النحو الموضح في الرسم البياني ١، يمكن أن تحقق الطاقة الحرارية الجوفية والطاقة الكهرمائية سعة أكبر بعدة مرات من سعة التوليد الحالية. غير أن الاحتياجات من الطاقة تتجاوز هذه السعة بكثير. وعلى الرغم من أن

الصورة: ISTOCK.KENCANNING; PATTHAMA MOOMUANG

الرسم البياني ١

التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة

مزيج الطاقة في إفريقيا، الذي يعتمد معظمه اليوم بشكل كامل تقريبا على حرق الوقود الأحفوري والكتلة الحيوية، يمكن أن يتحول إلى المصادر المتجددة.

(استهلاك الطاقة الأولية، بالإكساجول في السنة)

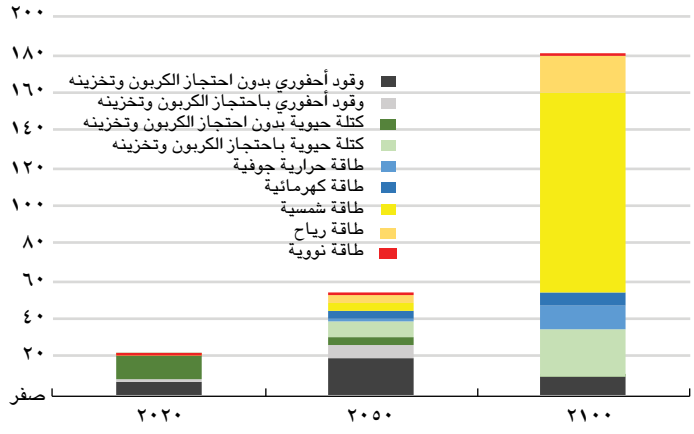

المصدر: حسابات المؤلفَيْن باستخدام قاعدة بيانات LIMITS.

ملحوظة: «الوقود الأحفوري» يشمل الطاقة المستخرجة من الفحم والنفط والغاز.

الرسم البياني ٢

التكاليف تنخفض

انخفضت تكلفة توليد الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة انخفاضا حادا في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨ وأصبحت الآن في نفس نطاق تكلفة توليد الطاقة بالوقود الأحفوري (٠,٠٥ إلى ٠,١٧ دولار للكيلووات في الساعة).

(بالدولارات الأمريكية للكيلووات في الساعة، عام ٢٠١٨)

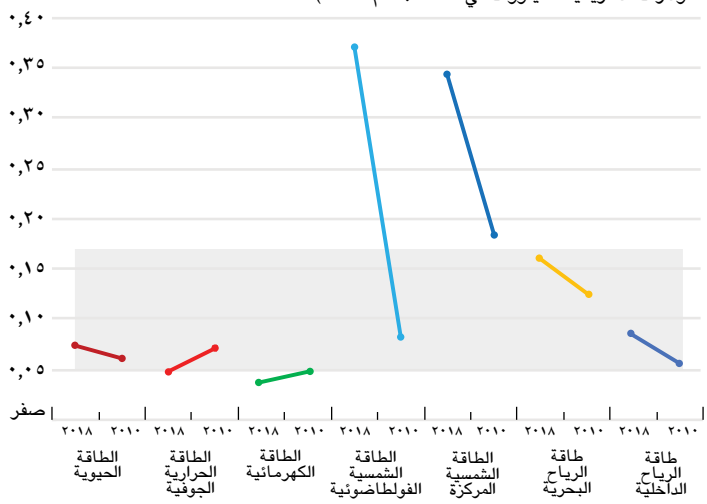

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، قاعدة بيانات تكلفة الطاقة المتجددة (٢٠١٩).

ملحوظة: أشارت تقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى أن تكلفة توليد الطاقة عن طريق حرق الوقود الأحفوري لبلدان مجموعة العشرين في الفترة بين ٢٠١٠ و٢٠١٧ تراوحت بين ٠,٠٥ و ٠,١٧ دولار للكيلووات في الساعة. ونفترض نفس نطاق التكلفة لتوليد الطاقة عن طريق حرق الوقود الأحفوري في عام ٢٠١٨.

الطاقة الحرارية الجوفية يمكن أن تكون ذات كفاءة عالية (كما رأينا في حالة كينيا)، فهي لا تتوفر إلا في مواقع معينة. وتتطلب الطاقة الكهرمائية إقامة توازن دقيق بين الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومن الصعب جدا استغلال كامل الإمكانات التقنية للطاقة الكهرمائية: إذ يتطلب ذلك إغراق مساحات شاسعة من الأراضي، مما يهدد النظم الإيكولوجية المحلية وغالبا ما ينطوي على إعادة توطين سكان تلك المناطق. وتتسبب نوبات الجفاف المستمرة حاليا في الجنوب الإفريقي في عرقلة مشروعات الطاقة الكهرمائية، وتعطلت عمليات توليد الطاقة ذات الصلة في كل من زامبيا وزمبابوي بسبب انخفاض منسوب مياه السدود إلى مستويات خطيرة. وعلى العكس، توجد مشروعات كبرى جارية أو قيد التطوير في مجال الطاقة الكهرمائية في غرب إفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا.

وتحمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فرصا واعدة أكبر لتوليد الطاقة المتجددة على نطاق واسع، وأصبحت أسعارهما الآن في نفس نطاق أسعار الوقود الأحفوري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الظروف اللازمة لإنتاج الطاقة الشمسية ممتازة في إفريقيا التي لا تتميز بوفرة أشعة الشمس وحسب، بل بإمكانية الاعتماد على سطوعها أكثر من أي مكان آخر في العالم. وبدأ الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة يتزايد زخمه بالفعل في إفريقيا. فقد عقدت كل من جنوب أفريقيا وأوغندا وزامبيا مزادات بشأن الطاقة المتجددة حققت أسعارا تنافسية واستقطبت مستثمرين من القطاع الخاص. ويوجد بالفعل عدد من محطات توليد الكهرباء الشمسية في جنوب أفريقيا بسعة إنتاجية تتجاوز ١٠٠ ميغاوات. ويعد مشروع بحيرة توركانا لطاقة الرياح في كينيا قصة نجاح أخرى.

وعلى الرغم من الأمثلة الناجحة في كثير من البلدان، شكلت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ٣٪ فقط من الكهرباء المولدة في إفريقيا في عام ٢٠١٨ مقارنة بنسبة ٧٪ في مناطق أخرى من العالم. ويهيمن الوقود الأحفوري على إمدادات الكهرباء في إفريقيا وتأتي بعده الطاقة الكهرمائية بدرجة أقل (٧٩٪ و١٦٪، على التوالي).

ودائما ما كانت مشكلة الطاقة المتجددة تكمن في تقلب إمداداتها، وهو ما يفرض تحديا إزاء الاعتماد على الطاقة المتجددة كمصدر للطاقة الكهربائية. وتساعد التطورات التكنولوجية التي تحقق استقرار الإمدادات من الكهرباء على زيادة حصة الطاقة المتجددة من إمدادات الطاقة. وتشمل هذه التطورات استخدام الطاقة الكهرمائية كمصدر احتياطي للطاقة خلال فترات ذروة الطلب، وتجميع الإنتاج الكهربائي من مناطق جغرافية مختلفة بواسطة شبكة كهرباء ذات ربط جيد، وتعديل الطلب على الكهرباء بناء على الإمدادات منها، وتخزين الطاقة باستخدام بطاريات التدفق والتحليل الكهربائي بالهيدروجين. وفي الوقت الحالي، فإن

نسبة الطاقة المتجددة المتغيرة من إجمالي إنتاج الطاقة منخفضة للغاية حتى أن هذا التغير لا يمثل شاغلا كبيرا. ومع زيادة هذه النسبة، يمكن نشر هذه الخيارات بوتيرة معقولة. ومع هذه التطورات التكنولوجية، تُظهر تحديثات الرسم البياني ١ أن إفريقيا يمكن أن تعتمد بنسبة ١٠٠٪ على الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٥٠ دون إبطاء مسيرة التنمية.

التغلب على التحديات المالية

أصبح التمويل يمثل أكبر تحد الآن. ويعتبر إنشاء محطات الوقود الأحفوري رخيصا نسبيا ولكن تكلفة تشغيلها كبيرة، حيث تتطلب شراء الوقود بشكل مستمر. وفي المقابل، لا يتكلف تشغيل محطات المصادر المتجددة الكثير ولكن تكاليف تركيبها عالية، ويتعين تمويلها من البداية. وبالتالي، يتطلب وضع أساس للطاقة عالية الجودة لأغراض التنمية في إفريقيا نهجا شاملا إزاء التمويل (دراسة Schwerhoff and Sy 2017). وإذا كان لإفريقيا أن تتخذ نهجا جديدا منخفض الكربون إزاء التنمية، فعلى البلدان الإفريقية أن تقوم بتعبئة التمويل من جهات مانحة عامة وخاصة ومتعددة الأطراف وثنائية الأطراف لجمع الأموال اللازمة لمشروعات الطاقة المتجددة.

فعلى جانب القطاع العام، يمكن أن تحقق الحكومات الإفريقية إيرادات كبيرة عن طريق الحد من أوجه عدم الكفاءة الناجمة عن دعم الوقود الأحفوري، الذي يستفيد منه قطاعا الفحم والنفط أساسا. ويقدر هذا الدعم بنسبة ٥,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي لإفريقيا جنوب الصحراء (دراسة Coady and others 2019). ومن شأن رفع الدعم تدريجيا — مع حماية الفئات الضعيفة — أن يسهم في جمع التمويل اللازم لمشروعات الطاقة المتجددة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعبئ الحكومات الإفريقية مزيدا من مواردها المحلية لتغطية التكاليف الرأسمالية الأولية المرتبطة بالطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، بالنظر إلى أن متوسط نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء كان قدرها ١٤٪ تقريبا في عام ٢٠١٧، فإن لديها حيزا كبيرا لزيادة إيراداتها الضريبية. ويمكن أن يسهم استخدام ضرائب الكربون في زيادة الإيرادات الضريبية وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة من الوقود الأحفوري (دراسة IMF 2019).

وعلى جانب القطاع الخاص، على البلدان الإفريقية أن تبذل جهودا كبيرة لاجتذاب الاستثمار الخاص إلى قطاع الطاقة المتجددة. فقد أشارت المسوح إلى أن المخاطر المرتبطة بالحوكمة — البيروقراطية المعقدة وتغير القواعد التنظيمية — هي أكبر تهديد يواجه استثمار القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة في إفريقيا. وسيستلزم اجتذاب التمويل الخاص إدخال تحسينات في مجال الحوكمة للحد من المخاطر السياسية. ومن شأن إصلاح القطاع المالي لتعزيز سوق السندات الخضراء الوليدة والحد من المخاطر المالية عن طريق نقل جزء منها إلى جهات عامة أن يساعد أيضا في اجتذاب الاستثمار الخاص.

وعلى الصعيد الدولي، تضطلع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بدور مهم في تيسير التمويل طويل الأجل لدعم الاستثمار في تخفيف آثار تغير المناخ. وبالإضافة إلى تحديد مصادر بديلة للتمويل، تقدم هذه المؤسسات مشورة مخصصة بشأن الاستخدام الفعال لتمويل المناخ.

مشكلة الطاقة المتجددة تكمن في تقلب إمداداتها، مما يفرض تحديا أمام الاعتماد عليها.

يستند اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ إلى التزام الاقتصادات المتقدمة بتعبئة ما يعادل ٠,١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي سنويا حتى عام ٢٠٢٥ لتلبية احتياجات الاقتصادات النامية. ومن شأن الوفاء بهذا الالتزام أن يمهد الطريق لانتقال إفريقيا إلى اقتصاد قائم على طاقة منخفضة الكربون — علما بأنها أقل القارات إسهاما في الاحترار العالمي. فلم يصدر عن القارة إلا حوالي ٤٪ فقط من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة على مستوى العالم في عام ٢٠١٨ (دراسة IEA 2019)، ومع ذلك فإن إفريقيا هي المنطقة الأكثر تضررا من تغير المناخ. وبالتالي، فإن تبدل المصير هذا يبرر بالتأكيد توفير المزيد من الدعم الدولي للقارة. FD

غريغور شويرهوف خبير اقتصادي في قطاع الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار بالبنك الدولي. **محمدو سي** خبير اقتصادي في إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Coady, D., I. Parry, Nghia-N.-P., and B. Shang. 2019. "Global Fossil Fuel Subsidies Remain Large: An Update Based on Country-Level Estimates." IMF Working Paper 19/89, International Monetary Fund, Washington, DC.

International Energy Agency (IEA). 2019. *Africa Energy Outlook* 2019. Paris.

International Monetary Fund (IMF). 2019. *Fiscal Monitor: How to Mitigate Climate Change*. Washington, DC, October.

International Renewable Energy Agency (IRENA). 2019. *Renewable Power Generation Costs in 2018*. Abu Dhabi.

Schwerhoff, G. and M. Sy. 2017. "Financing Renewable Energy in Africa—Key Challenge of the Sustainable Development Goals." *Renewable and Sustainable Energy Reviews* 75 (August): 393–401.

———. 2019. "Developing Africa's Energy Mix." *Climate Policy* 19 (1): 108–24.

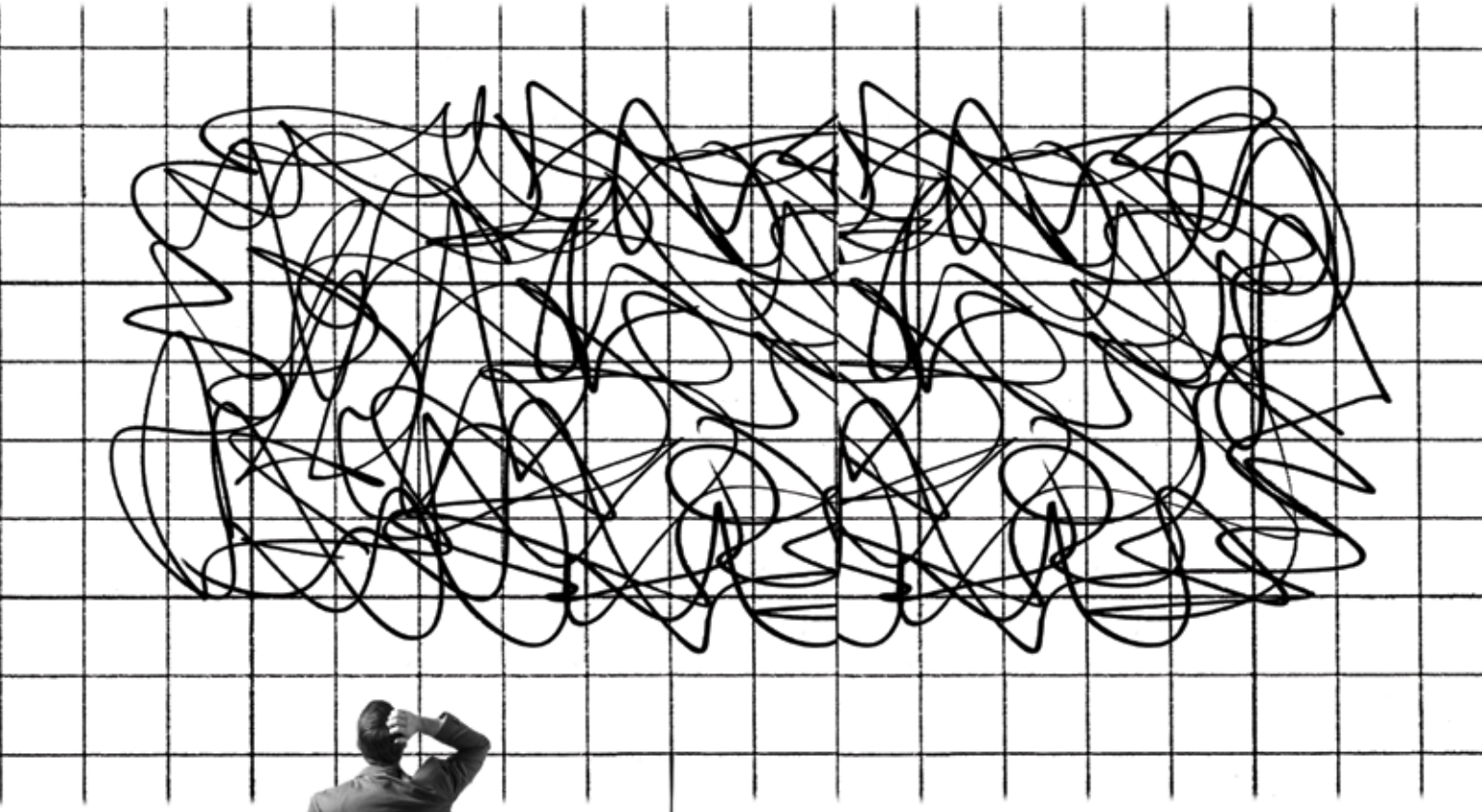

٦٠

عاما من عدم اليقين

يقدم مؤشرنا الجديد رؤى جديدة بشأن مفهوم محدد المعالم

هايتس آهير، ونيكولاس بلووم، وديفيد فورسيري

«إذا كان عليّ أن أحدد موضوعا في بداية العقد الجديد، فإنه سيكون تزايد عدم اليقين». كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، ١٧ يناير ٢٠٢٠.

من المعروف جيدا أن عدم اليقين يقلل استعداد الشركات للتوظيف والاستثمار، واستعداد المستهلكين للإنفاق. ومع ذلك، فهو مفهوم غامض لأنه يعكس عدم اليقين في عقول المستهلكين، والمديرين وصناع السياسات بشأن الأحداث المستقبلية (التي قد تحدث أو قد لا). وهو أيضا مفهوم واسع نظرا لارتباطه بظواهر كلية مثل نمو إجمالي الناتج المحلي، وظواهر جزئية مثل معدل نمو الشركات — بالإضافة إلى أحداث أخرى مثل الانتخابات والحروب وتغير المناخ.

وعند النظر إلى السنوات الستين الماضية، فإننا نرى عددا قليلا من الفترات كان فيها عدم اليقين عند مستويات قريبة من تلك التي لوحظت في العقد الماضي.

ونظرا لكل هذه التحديات، ليس من الغريب أن يعتمد الباحثون على طرق مختلفة لقياس عدم اليقين. ويستند أحد المناهج إلى تقلب المتغيرات الاقتصادية والمالية الرئيسية (دراسات Leahy and Whited 1996؛ وBloom 2009؛ وLudvigson, Ma, and Ng، قيد الإصدار). وهناك طريقة أخرى تستند إلى بحث النصوص في محفوظات الصحف، مثل مؤشر بيكر وبلوم وديفيس (٢٠١٦) لعدم اليقين بشأن الاقتصاد والسياسات. غير أن هذه المناهج تعاني من قيد مشترك مهم: فهي تقتصر عادة على مجموعة معظمها من الاقتصادات المتقدمة، ولا تتوافر بيانات لكثير من هذه البلدان إلا بعد أوائل تسعينات القرن الماضي.

مقياس جديد لعدم اليقين

من أجل التغلب على هذا القيد، قمنا بإعداد مقياس فصلي جديد لعدم اليقين — وهو المؤشر العالمي لعدم اليقين. ويغطي هذا المؤشر ١٤٣ بلدا — جميع بلدان العالم التي يبلغ عدد سكانها مليونيَ نسمة على الأقل. ويعود هذا المؤشر بالزمان إلى الوراء، إذ يقدم بيانات للسنوات الستين الماضية. ويستخدم المؤشر مصدرا واحدا لجميع البلدان، مما يسمح لنا بمقارنة مستوى عدم اليقين عبر البلدان. ويرصد هذا المؤشر عدم اليقين المتعلق بالأحداث الاقتصادية والسياسية، بالنسبة للشواغل قريبة المدى (مثل عدم اليقين الذي خلقه تصويت المملكة المتحدة لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) وبعيدة المدى (مثل عدم اليقين الناشئ عن قرب انسحاب القوات الدولية من أفغانستان، أو التوترات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا).

ويُبنى المؤشر العالمي لعدم اليقين عن طريق بحث نصوص التقارير القطرية الواردة من وحدة الاستخبارات الاقتصادية في مجلة الإيكونوميست، وهي شركة معنية باستخبارات الأعمال وتقدم تقارير قطرية على أساس ربع سنوي. وتغطي هذه التقارير قضايا الاقتصاد والسياسات والسياسة لكل بلد. ونتبع ثلاث خطوات لبناء المؤشر. أولا، نقوم بتجميع التقارير المحددة لكل بلد على أساس ربع سنوي من وحدة الاستخبارات الاقتصادية من منتصف خمسينات القرن الماضي فصاعدا لعدد ١٤٣ بلدا. وثانيا، نحسب عدد المرات التي ذكرت فيها كلمة «عدم يقين» (وأشكالها المختلفة) في هذه التقارير. وثالثا، نقوم باستعدال العدد الإجمالي لكلمة «عدم يقين» تبعا للعدد الكلي للكلمات في كل تقرير.

ولمعالجة الشواغل المحتملة فيما يتعلق بالدقة والموثوقية والاتساق في مجموعة بياناتنا، نقيِّم المؤشر بعدة طرق. أولا، نفحص القضية المرتبطة بأكبر ارتفاعات عالمية حادة. ثانيا، نوضح أن المؤشر مرتبط بزيادة عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية، وتقلب البورصة، والمخاطر، وانخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي، وغالبا ما يرتفع بالقرب من فترات الانتخابات السياسية.

النتائج الرئيسية

تتيح لنا مجموعة البيانات الجديدة هذه، ولأول مرة، دراسة التطور التاريخي لعدم اليقين حول العالم. وتَظهر عدة حقائق مبسطة مثيرة للاهتمام:

أولا، زاد عدم اليقين العالمي بشكل كبير منذ عام ٢٠١٢. وتوضح أحدث البيانات الخاصة بالربع الأخير من عام ٢٠١٩ أنه بعد انخفاض المؤشر الإجمالي في الربع الثالث من عام ٢٠١٩، فإنه وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق — بناء على متوسط مرجح لإجمالي الناتج المحلي لجميع البلدان البالغ عددها ١٤٣ بلدا.

وتعتبر مستويات عدم اليقين العالمي في الفترة الأخيرة استثنائية في السياق التاريخي. وعند النظر إلى السنوات الستين الماضية، فإننا نرى عددا قليلا من الفترات كان فيها عدم اليقين عند مستويات قريبة من تلك التي لوحظت في العقد الماضي. وتتضمن نوبات عدم اليقين التاريخية البارزة الأخرى الفترة المحيطة باغتيال الرئيس الأمريكي جون كينيدي وحرب فييت نام وأزمة الذهب في أواخر ستينات القرن الماضي وأزمات النفط في سبعينات القرن الماضي.

غير أن هذه النوبات العالمية لا تعني أن مستويات عدم اليقين الخاصة بكل بلد كانت مرتفعة في الماضي لجميع بلدان العالم. فهي تعكس إلى حد كبير الدور المتزايد للعوامل العالمية في دفع عدم اليقين في جميع أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، نجد أن المستوى الحالي لعدم اليقين في الصين أقل بكثير من المستوى المسجل خلال الثورة الثقافية في أواخر ستينات القرن الماضي، وهي فترة كانت فيها الصين أقل ارتباطا بباقي العالم.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/DNY59

أوقات عدم اليقين

ارتفع عدم اليقين العالمي إلى مستوى قياسي.

(المؤشر العالمي لعدم القين: الربع الأول من عام ١٩٥٩ إلى الربع الأخير من عام ٢٠١٩، المتوسط المرجح بإجمالي الناتج المحلي)

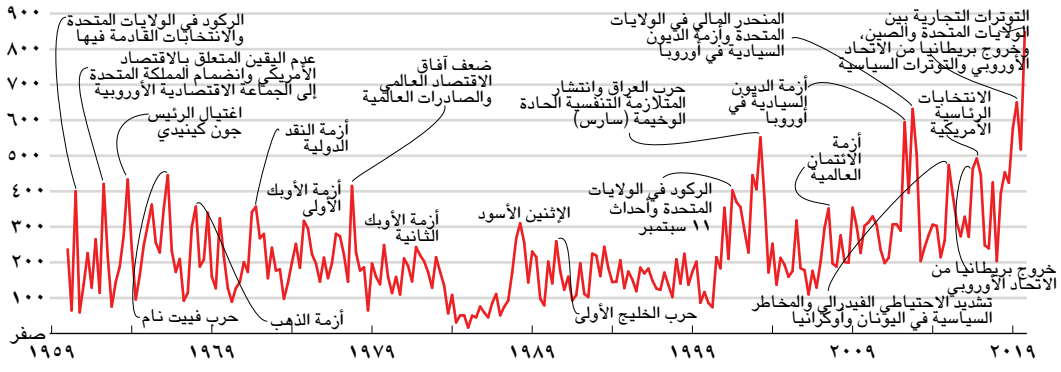

المصدر: دراسة Ahir, H., N. Bloom and D. Furceri (2018)، المؤشر العالمي لعدم اليقين، اقتباس.

ملحوظة: يتم حساب المؤشر العالمي لعدم اليقين عن طريق حساب عدد مرات تكرار عبارة «عدم اليقين» (أو أشكالها المختلفة) في التقارير القطرية الصادرة عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية. ويجري استعدال المؤشر العالمي لعدم اليقين بإجمالي عدد الكلمات ويُعاد قياسه بضربه في ١٠٠٠. والرقم الأعلى يعني درجة أعلى من عدم اليقين والعكس بالعكس. وتتوافر البيانات الإجمالية والمصنفة حسب البلد والمناطق على الموقع التالي www.worlduncertaintyindex.com.

وثانيا، تتزامن الزيادات الحادة في عدم اليقين في الاقتصادات المتقدمة بشكل أكبر من تزامنها في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات منخفضة الدخل. ويخلص تحليلنا إلى أن عدم اليقين في الاقتصادات الصاعدة ومنخفضة الدخل غالبا ما يتبع المتوسط العالمي. ويرجع ذلك إلى عدم تزامن الصدمات القطرية الفردية، وبالتالي يضعف أثرها في المتوسط. وفي المقابل، يرتفع عدم اليقين في الاقتصادات المتقدمة ارتفاعا حادا لأن هذه البلدان تميل إلى التحرك معا. وفيما بين الاقتصادات المتقدمة، يكون تزامن عدم اليقين أعلى بين بلدان منطقة اليورو. وبالإضافة إلى ذلك، نخلص إلى أن هناك روابط تجارية ومالية أقوى بين البلدان تؤدي إلى تزامن أقوى لعدم اليقين.

وثالثا، فإن متوسط مستوى عدم اليقين في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات منخفضة الدخل أعلى من مثيله في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة. ومن الأسباب المحتملة لذلك هو أن البلدان النامية، فيما يبدو، تشهد عددا أكبر من الصدمات السياسية الداخلية كالانقلابات والثورات والحروب؛ وتكون أكثر عرضة للكوارث الطبيعية مثل الأوبئة والفيضانات؛ وتكون اقتصاداتها أكثر تقلبا إذ إنها تتعرض للصدمات الخارجية بمعدل تواتر أكبر ولديها قدرة محدودة على التعامل مع هذه الصدمات.

ورابعا، هناك علاقة معكوسة على شكل U بين عدم اليقين والديمقراطية. فمع انتقال البلدان من نظام استبدادي وأنوقراطي إلى الديمقراطية، يزداد عدم اليقين. أما مع انتقال البلدان من درجة معينة من الديمقراطية إلى الديمقراطية الكاملة، فينخفض عدم اليقين.

وأخيرا، تُنذر الزيادات في المؤشر العالمي لعدم اليقين بانخفاض كبير في الناتج، ويكون التأثير أكبر في البلدان التي لديها مؤسسات ضعيفة.

الاستخدامات البحثية

يمكن أن تكون مجموعة البيانات هذه بالغة القيمة للباحثين. فعلى سبيل المثال، تشير حقيقة أن الارتفاعات الحادة للمؤشر العالمي لعدم اليقين تُنذر بانخفاضات في الناتج إلى أنه يمكن استخدام المؤشر كمقياس بديل للنشاط الاقتصادي في حالة عدم توافر المقاييس التي تستخدم في العادة (مثل إجمالي الناتج المحلي ربع السنوي للعديد من البلدان). ويمكن استخدام مجموعة البيانات أيضا لاستقصاء عدد من المسائل المتعلقة بالسياسات، ومنها أثر الاختلافات في مستوى عدم اليقين عبر البلدان بشأن النتائج الاقتصادية الكلية الرئيسية. FD

هايتس آهير من كبار الباحثين في إدارة البحوث بالصندوق، و**نيكولاس بلووم** أستاذ في علم الاقتصاد بجامعة ستانفورد، و**ديفيد فورسيري** نائب رئيس شعبة في إدارة آسيا والمحيط الهادئ بالصندوق.

المراجع:

Ahir, H., N. Bloom, and D. Furceri. 2018. "World Uncertainty Index," Unpublished.

Baker, S. R., N. Bloom, and S. J. Davis. 2016. "Measuring Economic Policy Uncertainty." *Quarterly Journal of Economics* 131 (4): 1593–1636.

Bloom, N. 2009. "The Impact of Uncertainty Shocks." *Econometrica* 77(3): 623–85.

Leahy, J., and T. Whited. 1996. "The Effect of Uncertainty on Investment: Some Stylized Facts." *Journal of Money, Credit and Banking* 28 (1): 64–83.

Ludvigson, S. C., S. Ma, and S. Ng. Forthcoming. "Uncertainty and Business Cycles: Exogenous Impulse or Endogenous Response?" *American Economic Journal: Macroeconomics*, forthcoming.

حقائق من أجل التغيير

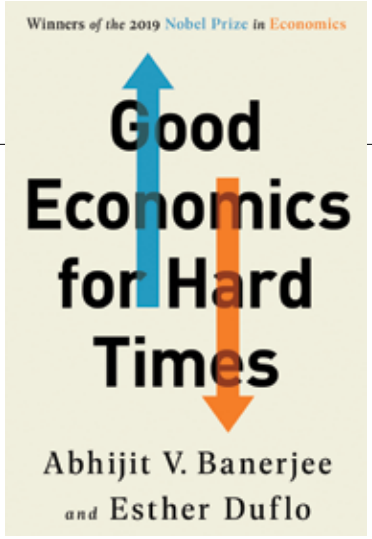

أبهيجيت بانيرجي وإستر دوفلو
اقتصاديات سليمة للأوقات العصيبة
Abhijit V. Banerjee and Esther Duflo
Good Economics for Hard Times
Hachette, New York, NY
2019, 403 pp., $25.98

بدأ **أبهيجيت بانيرجي وإستر دوفلو**، وهما اثنان من الفائزين بجائزة نوبل في الاقتصاد لعام ٢٠١٩، كتابهما الرائع بالإشارة إلى أن معتقدات الناس الأساسية «هي عوامل للتنبؤ بآرائهم بشأن السياسات تفضُل دخلهم وفئتهم الديمغرافية ومحل إقامتهم». وتميل الهويات الذاتية غير الموضوعية بشكل متزايد إلى أن تفوق عوامل التنبؤ الأكثر موضوعية وأن تعكس الاستقطاب المتنامي. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، «أفاد زهاء ٥٪ من الجمهوريين والديمقراطيين في ستينات القرن الماضي بشعورهم بالاستياء إذا تزوج أحد أبنائهم من شخص ينتمي لحزب آخر. وفي عام ٢٠١٠، أفاد نحو ٥٠٪ من الجمهوريين و٣٠٪ من الديمقراطيين بنفس هذا الشعور».

ويبدأ المؤلفان باستخدام ما يمكن أن يقوله الاقتصاديون بشيء من اليقين لإيجاد أرضية مشتركة في النقاشات المثيرة الدائرة في عصرنا، مثل تلك المتعلقة بالهجرة والتجارة والنمو الاقتصادي والمناخ والسياسات الاجتماعية. وهما يستخدمان صيغة بسيطة لتوضيح كيف يمكن استغلال الفكر الاقتصادي الصارم المصحوب بالعمل التجريبي الدقيق لتناول عدد لا يحصى من مشاكل السياسات الملموسة. والمؤلفان معروفان جيدا بعملهما السابق الذي يروج لاستخدام التجارب المراقبة العشوائية في الدراسات الاقتصادية التجريبية ذات الصلة بالتنمية، ويستخدمان هذه الطريقة لإلقاء الضوء على الكثير من مواطن الخلاف التي غالبا ما تحظى بدعم واقعي ضعيف، بل الأسوأ من ذلك، بدعم واقعي مضلل. وفي جميع أقسام الكتاب، يستكشف المؤلفان الكثير من الأمثلة على المجموعات المماثلة التي لم تختلف عن غيرها إلا من حيث تعرضها لأحداث خارجية أو سياسات مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك التأشيرات الممنوحة عن طريق اليانصيب في نيوزيلندا التي كان المتقدمون للحصول عليها من نفس جزيرة تونغا في المحيط الهادئ؛ إذ تشير التقارير إلى أن دخل الفائزين قد زاد بمقدار ثلاثة أضعاف خلال عام واحد من الحصول على التأشيرة، وهو ما يدعم الاستنتاج الذي يفيد بأن الاختلافات في الأجور «ناتجة عن الاختلاف في الموقع، وليس عن شيء آخر».

غير أن المناقشات المتعلقة بالتجارب المراقبة العشوائية وضعت في سياق أوسع. فالفصل المتعلق بالتجارة يبدأ بنظرية أساسية قائمة على الميزة النسبية لريكاردو ثم يتناول نظرية ستولبر–صامويلسون بشأن انعكاسات التجارة على دخل عوامل الإنتاج. ويأخذنا الفصل المتعلق بالنمو من نموذج سولو بشأن العائدات المتناقصة إلى آراء رومر عن آثار انتشار الابتكار، والتي يمكن أن تتجاوز العائدات المتناقصة للاقتصاد ككل. وفيما يخص التجارة، بمجرد الاعتراف بأن رأس المال أو العمالة لا يعاد تخصيصهما بالسهولة المفترضة في كثير من الأحيان، فإن المنافع المتوقعة تضعف. أما فيما يخص النمو، يخلص المؤلفان إلى أنه «على الرغم من توفر قصارى جهود أجيال من الاقتصاديين، فإن الآلية العميقة للنمو الاقتصادي المستمر لا تزال بعيدة المنال»، ويوصيان بالتركيز على الحد من الفقر باستخدام الرؤى المستمدة من التجارب المراقبة العشوائية.

ويزعم المؤلفان في الفصل المتعلق بالمناخ أن الاحترار سيكبد البلدان الفقيرة الأقرب من خط الاستواء تكاليف باهظة، ولكنهما يقولان بما يثير الدهشة إنه «إذا زادت درجة حرارة العالم بمقدار درجة مئوية واحدة أو درجتين، سيشعر المقيمون في ولاية داكوتا الشمالية بسعادة تامة

تميل الهويات الذاتية غير الموضوعية بشكل متزايد إلى أن تفوق عوامل التنبؤ الأكثر موضوعية

لذلك» — في حالة تجاهل التأثيرات الأخرى لتغير المناخ، مثل الظواهر الجوية الحادة.

إن الطموح والتواضع الواقعي هما سمة هذا الكتاب. والمؤلفان يحدوهما الأمل في أن فحصهما الناقد للروايات التي تعتبر «سهلة» جدا سيساعد في الحد من الاستقطاب، ويتيح تحسين تصميم سياسات محددة تستند إلى أدلة سليمة وتحليل دقيق. FD

كيمال ديرفس، هو كبير الزملاء ببرنامج الاقتصاد العالمي والتنمية، معهد بروكينغز.

أهي نهاية التاريخ؟

الرأسمالية، بمفردها كتاب يتضمن فحصا طموحا ومثيرا لحاضر الرأسمالية ومستقبلها. فهو إضافة قيّمة وغنية بالبيانات ومثيرة فكريا للعديد من الكتب الحديثة التي تفحص التحديات التي تواجه هذا النظام الاقتصادي.

والفرضية هي أن الرأسمالية تغلبت على جميع النظم البديلة. ويستعرض الكتاب التحولات التاريخية التي أدت إلى هذا الانتصار الداروينى. فلأول مرة، هناك نظام اقتصادي واحد يحكم العالم. «إن هيمنة الرأسمالية كأفضل طريقة، أو بالأحرى الطريقة الوحيدة، لتنظيم الإنتاج والتوزيع، تبدو مطلقة».

غير أن هذا لا يترتب عليه «نهاية التاريخ». فانتصار الرأسمالية الليبرالية لم يحقق الرؤية التي سيطرت على الكثيرين في تسعينات القرن الماضي. ويفحص برانكو ميلانوفيتش الضغوط الداخلية التي يواجهها النظام: زيادة عدم المساواة في الدخل والثروة داخل الاقتصادات، وانخفاض الحراك بين الأجيال، وتزايد الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي، وزيادة نفوذ الثروة في مجال السياسة مما أدى إلى تركيز القوة الاقتصادية والسياسية في أيدي النخبة وإلى ضعف الكيان الديمقراطي. ويمكن أن تؤدي التغيرات الكبيرة في التكنولوجيا إلى تفاقم هذه القيود، التي تنعكس في تزايد التمرد الشعبي عبر الديمقراطيات الرأسمالية الغربية.

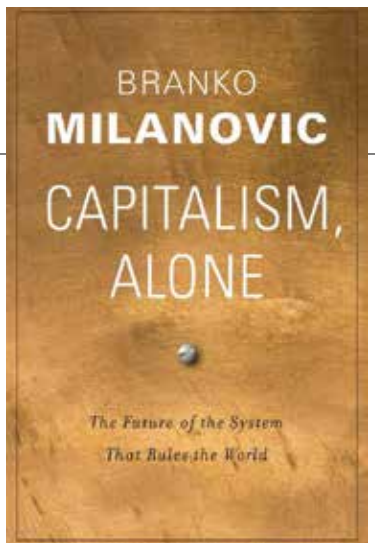

برانكو ميلانوفيتش
الرأسمالية، بمفردها: مستقبل النظام الذي يحكم العالم
Branko Milanovic
Capitalism, Alone: The Future of the System That Rules the World
Harvard University/Belknap Press, Cambridge, MA, 2019, 304 pp., $29.95

ولم يعد للرأسمالية نفسها منافسون؛ فالمنافسة الآن صارت بين أنواع مختلفة من الرأسمالية، أهمها «رأسمالية الجدارة الليبرالية» في الغرب (من الأمثلة النموذجية عليها الولايات المتحدة) و«الرأسمالية السياسية» (من الأمثلة النموذجية عليها الصين). ويواجه النظام الأخير تحديا متزايدا، على إثر النهوض الاقتصادي للصين. ويعاني هذا النظام من مشاكله الداخلية: استشراء الفساد، وضعف سيادة القانون، والسيطرة الاستبدادية من قبل نخبة سياسية تعتمد سلطتها على تحقيق نمو اقتصادي مرتفع بشكل مستمر، وتزايد عدم المساواة.

ولكن ما الذي يحمله المستقبل؟ يقول ميلانوفيتش إنه بينما لا يمكن الاستعاضة عن الرأسمالية – على الأقل في المستقبل القريب – فإنه يمكن تحسينها. ويحدد ميلانوفيتش مجالات لإصلاح الخلل الاقتصادي والسياسي للرأسمالية الليبرالية. وتشمل قائمته الحد من تركيز ملكية رأس المال والثروة من خلال مزايا ضريبية تمنح الطبقة الوسطى حصة أكبر من رأس المال وزيادة مقابلة في الضرائب المفروضة على الأغنياء، إلى جانب زيادة الضرائب على الميراث. ويدعو ميلانوفيتش أيضا إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات العامة لتوسيع نطاق الوصول إلى التعليم عالي الجودة وتعزيز تكافؤ الفرص. ويقول إن التمويل العام المحدود بشكل صارم والحصري للحملات السياسية من أجل الحد من قدرة الأغنياء على السيطرة على العملية السياسية يمثل إصلاحا ضروريا آخر.

وتواجه مثل هذه الإصلاحات الرئيسية صعوبات بالغة في نظام تتمتع فيه نخب الأثرياء بنفوذ سياسي قوي وستقاوم فيه التغيير. وقد يكون من الصعب زيادة الضرائب المفروضة على رأس المال والثروة في الأسواق الرأسمالية المعولمة بدون تنسيق دولي كبير. وفي ظل غياب الإصلاح، يمكن أن تتجه الرأسمالية الليبرالية أكثر نحو حكم الأثرياء، حيث تطغى الهياكل التكنوقراطية على الهياكل الديمقراطية مع تزايد الاستياء من الحكومات المنتخبة. وتواجه الرأسمالية السياسية، من الناحية الأخرى، مخاطر وجودية بسبب التباطؤ الحتمي للنمو الذي يصاحب نضج الاقتصادات.

ولذا، قد لا يكون تطور النظام الاجتماعي والاقتصادي للبشرية قد وصل إلى نهايته. وستستمر مسيرة التاريخ. FD

ضياء قرشي، هو زميل زائر ببرنامج الاقتصاد العالمي والتنمية، مؤسسة بروكينغز.

حان وقت القصص

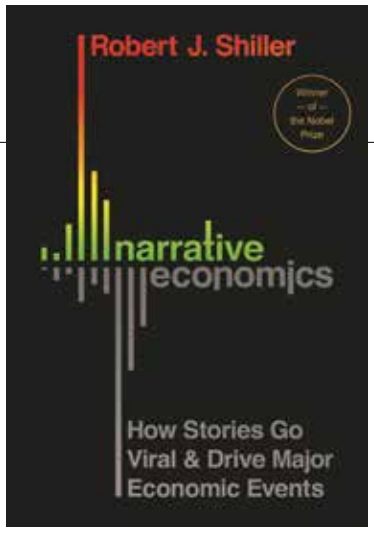

روبرت شيلر
الاقتصاد السردي: كيف تنتشر القصص وتحرك الأحداث الاقتصادية الرئيسية
Robert J. Shiller
Narrative Economics: How Stories Go Viral & Drive Major Economic Events
Princeton University Press, Princeton, NJ, 2019, 377 pp., $27.95

«الحقائق لا تبالي بالمشاعر» عبارة شهيرة على وسائل التواصل الاجتماعي، ومن المفارقات أن أكثر من يستخدمها هم ممن لديهم في أحسن الأحوال إلمام محدود بالتاريخ. وتتثمل مهمة روبرت شيلر في هذا الكتاب في إقناعنا بعكس ذلك — وهو أن الحقائق الاقتصادية تحركها بالفعل مشاعرنا. وهذه المشاعر بدورها يحركها ما يصفه بالروايات الاقتصادية – قصصٌ تنتقل آثارها كالعدوى ولها القدرة على تغيير كيفية اتخاذ الناس للقرارات الاقتصادية.

وفي الآونة الأخيرة، بحثت دراسات اقتصادية كثيرة كيف يمكن للتصورات أن تحرك النتائج والعكس بالعكس.

غير أن شيلر يزعم أن قوة الروايات أوسع وأعمق مما يمكن أن يكون الاقتصاد المعاصر على استعداد لقبوله. فإننا لا يمكن أن نفهم الآن، أو نتوقع مستقبلا، حلقات مثل الكساد الكبير– أو التحرك في ثمانينات القرن الماضي نحو خفض الضرائب على الدخل الشخصي – دون فهم الروايات التي تقوم عليها. ويمكن النظر إلى أطروحته، من بعض النواحي، كدفعة إلى الخلف للحاصلين على جائزة نوبل في الفترة الأخيرة. فهؤلاء «العشوائيون» يزعمون (للإفراط في التبسيط، وبما يفتقر للعدل دون شك) أن تخصص العلوم يمكن أن يزيل الحاجة إلى «سرد القصص» ويحدد بوضوح الأثر السببي المختصر لتدخلات سياسات معينة، دون خوف بشأن التوقعات أو المعتقدات.

ولكن القضية الأساسية هي أن منهج شيلر إزاء السببية هو الذي يُسقطه. فوصفه للمذهب الاقتصادي خلال الكساد الكبير وكيف أدى إلى الاتجاه الجماعي لارتداء البنطلون

قوة الروايات أوسع وأعمق مما يمكن أن يكون الاقتصاد المعاصر على استعداد لقبوله

الجينز الأزرق واللعب بألعاب الأحجية (puzzles) يعد من الأمور المسلية. ولكن ادعاء أن «الطابع المجنون للظواهر ... يساعد على تفسير طول فترة الكساد وشدته» فيه مبالغة، على أقل تقدير. وهناك أمثلة مشابهة في جميع أقسام الكتاب. ومن بينها أن منديل آرت لافير ونكات رونالد ريغان (ناهيك عن قصة قصيرة لأستريد ليندغرن) «أثارت مطالبة عامة بخفض الضرائب»؛ وأن رواية جورج بوش في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر أنهت ركود عام ٢٠٠١.

ولكن لماذا ينبغي أن نصدق أن هذه القصص تسببت فعلا في الأحداث الاقتصادية المرتبطة بها بدلا من أن تكون نتاجا لها، أو ربما تكون موضِّحة لها بطريقة مفيدة ومثيرة؟ وهناك بالكاد إشارة إلى الأدلة التجريبية، ولا توجد أي إشارة إلى الدراسات الحديثة المتعلقة بعدم اليقين السياسي، على سبيل المثال.

وبدلا من ذلك، يبدو أن آراء شيلر بشأن أهمية السرد تستند هي نفسها إلى تصديقه لقصة معينة عن الطريقة التي يتخذ بها الناس القرارات الاقتصادية والسبب الذي يدعوهم إلى اتخاذها. و«في نهاية المطاف، فإن مجموعة الأشخاص الذين تتسبب قراراتهم في تقلبات اقتصادية ليسوا على قدر من المعرفة الجيدة ... ومع ذلك، فإن قراراتهم تحرك النشاط الاقتصادي الإجمالي. وبالتالي يجب أن تكون الروايات التي تجذب الانتباه هي التي تحرك تلك القرارات».

وكلمة «يجب» تفيد تأكيد الأمر وليس التحليل. ومن غير المثير للدهشة، أن الكتاب لا يبذل الكثير لوضع خطة مقنعة للبحوث في ضوء هذا النقص في التحليل. أما النداء الموجه إلى الاقتصاديين للاستفادة من تخصصات العلوم الأخرى، ليس علم الأوبئة فحسب ولكن البحوث الاجتماعية النوعية، من بين أمور أخرى، فيحظى بالترحيب. ولكنني أجد صعوبة في معرفة كيف يمكن تحويل أطروحة شيلر إلى فرضيات قابلة للاختبار وخاصة، كما يأمل هو، إلى آليات للتنبؤ بحالات التراجع أو الأزمات الاقتصادية أو تجنبها. FD

جوناثون بورتيس، هو أستاذ الاقتصاد والسياسات العامة بكلية «كينغز كوليدج» في لندن.

كنوز طبيعية

ساموا تحتفي بتراثها البيئي بعملات ملونة

ميليندا وير

من السهل فهم **قيمة** العملات الورقية المصممة لتكون غير قابلة للتزييف. ولكن من الصعب في بعض الأحيان أن نرى قيمة المناظر الطبيعية لبلد ما يواجه تهديدات منها تغير المناخ والكوارث الطبيعية والمطورون مفرطو الحماس — ربما حتى يكون قد فات الأوان.

وفي ساموا، التي يقل عدد سكانها قليلا عن ٢٠٠ ألف نسمة، هناك تاريخ من الاحتفاء بالجمال الطبيعي الرقيق لبيئتها المحيطة على عملة البلد، التالا الساموية.

وتصور العملات الورقية لساموا — التي تصدر بجميع ألوان قوس قزح — أشخاصا مؤثرين ومؤسسات مؤثرة، ولكنها تصور أيضا البيئة الطبيعية الفريدة التي لا يمكن تعويضها لبلد من بلدان جنوب المحيط الهادئ: شلالات متتالية (شلالات سوبواجا)؛ وزهرة ساموا الوطنية، التيويلا، المعروفة أيضا باسم زهرة الزنجبيل الأحمر؛ والطائر الوطني (الحمام ذو المنقار المسنن، وهو من الأنواع المهددة بالانقراض ولا يتواجد إلا في ساموا)؛ وشاطئ رملي أبيض بكر.

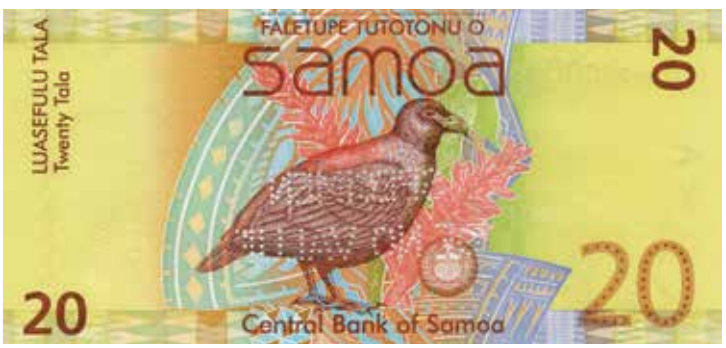

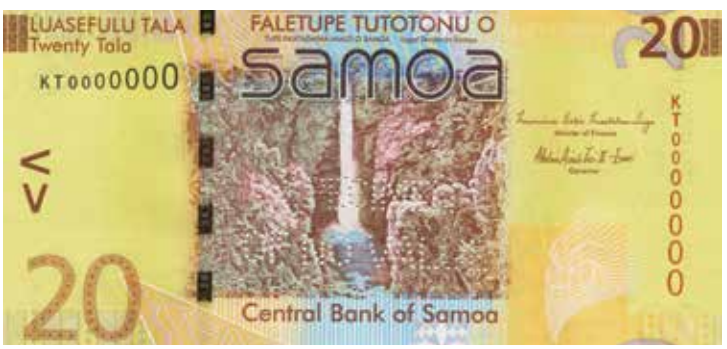

الصور: بنك ساموا المركزي

تم الاحتفاء بعملة ساموا الورقية من فئة ٢٠ تالا بسبب تصميمها. وتعرض الطائر الوطني (الحمام ذو المنقار المسنن) والزهرة الوطنية (التيويلا) وشلالات سوبواجا.

وحصلت عملة ساموا، التي كان آخر إصدار منها في عام ٢٠٠٨، بدورها على جوائز لجمال تصميمها؛ وأشارت شركة Banknote World إلى العملة الورقية من فئة ٢٠ تالا، والتي تظهر عليها شلالات سوبواجا والحمام ذو المنقار المسنن، بوصفها واحدة من «أجمل» العملات الورقية.

محايدة كربونيا وإيجابية مناخيا

في الآونة الأخيرة، كانت العملة الورقية التذكارية من فئة ١٠ تالا الصادرة احتفاء ببطولة الألعاب الرياضية لمنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٩ التي استضافتها ساموا، مرشحة لجائزة العملة الورقية للعام الصادرة عن جمعية International Bank Note Society.

وتحتفل النسخة محدودة الإصدار من العملة الورقية بموضوعي الرياضة والشباب، وتعرض أطفالا يمارسون رياضة الرغبي ورياضيين بالغين يتنافسون في رياضة التجديف ونساء يمارسن رياضة رفع الأثقال.

ويُعتقد أيضا أن العملة الورقية المصنعة من أوراق البوليمر المطبوعة باللون الأزرق الزاهي هي أول عملة ورقية محايدة من حيث الكربون في العالم، وفقا لما ذكرته ليا كولينز مديرة الخدمات المصرفية والعملات بالبنك المركزي في ساموا. وتم تعويض الانبعاثات الناتجة عن إنتاج العملات الورقية عن طريق تحقيق وفورات في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أماكن أخرى، وفقا للبنك المركزي وشركة تصميم العملات «دي لا رو».

وتقول ليا كولينز لمجلة التمويل والتنمية إن وقت إصدار العملة كان مناسبا للغاية؛ إذ كان مرتبطا بأول بطولة «خضراء» للألعاب الرياضية في منطقة المحيط الهادئ، وأتاحت للدولة المضيفة ساموا فرصة القيام بحملة ضد المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وتشجيع تعويضات الكربون بين البلدان المشاركة.

الحاجة إلى العمل العاجل

صدرت العملة الورقية المحايدة من حيث الكربون على خلفية القلق المتزايد إزاء تغير المناخ في ساموا وعلى الصعيد الدولي.

فقد اعتاد سكان ساموا، الذين يعيشون في دولة صغيرة تتكون من جزيرتين رئيسيتين، بشكل متزايد على الأضرار الناجمة عن الظواهر الجوية الحادة، بالإضافة إلى التهديدات الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية المتعلقة بالمناخ، مثل إعصار غيتا في عام ٢٠١٨.

وأعرب السيد توليبا سايليلي ماليلجاوي رئيس وزراء ساموا عن دعمه لاتخاذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ الذي وصفه بأنه «تهديد وجودي ... لأسرة المحيط الهادئ بأكملها». وفي كلمة له أمام الأمم

المتحدة في عام ٢٠١٩، قال إن الأزمة لا تقتصر على الدول الجزرية الصغيرة أو الدول النامية. واستطرد قائلا «إن تغير المناخ يعبر الحدود بدون دعوة ولا يميز على أساس الحجم أو الوضع الاقتصادي».

السياحة وعملات التالا

بدأ تداول العملة الورقية من فئة ١٠ تالا، وهي أول عملة رأسية على الإطلاق في ساموا، في عام ٢٠١٩، وانضمت إلى العملات المستخدمة بالفعل من نفس الفئة، والتي تبرز صورا من مجالي التعليم والرياضة وهي أكثر عملة ورقية تداولا في البلد، وفقا للبنك المركزي.

وتركز كل عملة من العملات الورقية متعددة الألوان الأخرى في ساموا والتي صدرت لآخر مرة في عام ٢٠٠٨ على موضوع مختلف:

- فالعملة الورقية من الفئة ٥ تالا الملونة باللونين الأحمر والبرتقالي تركز على «السياحة» ويظهر عليها شاطئ ماتاريفا على أحد وجهيها وتظهر على الوجه الآخر فيلا فاليما، وهي مسكن الروائي الاسكتلندي وكاتب أدب الرحلات روبرت لويس ستيفنسون. وقد قام ستيفنسون بتأليف كتابين مشهورين عالميا عنوانهما جزيرة الكنز (*Treasure Island*) وقضية الدكتور جيكيل والسيد هايد الغريبة (*Strange Case of Dr. Jekyll and Mr. Hyde*)، وقد أُطلق عليه لقب «راوي الحكايات» في ساموا التي عاش فيها أربع سنوات قبل وفاته في عام ١٨٩٤.
- وتمثل العملة الورقية الصفراء والبرتقالية من فئة ٢٠ تالا «البيئة» (تبرز الطائر الوطني، والزهرة الوطنية، وأحد الشلالات الخلابة)؛ وتركز العملة الأرجوانية من

أصدرت ساموا عملة ورقية تذكارية من فئة ١٠ تالا في عام ٢٠١٩ للاحتفال بالألعاب الرياضية لمنطقة المحيط الهادئ التي استضافها البلد. ويعتقد أنها أول عملة ورقية محايدة كربونيا في العالم.

فئة ٥٠ تالا على «الاستقرار السياسي والاقتصادي» (تعرض مجمع الحكومة في ماتاجيالالوا والبنك المركزي)؛ أما الزمردة الخضراء من فئة ١٠٠ تالا فتعرض صورا لرئيس دولة ساموا من عام ١٩٦٢ إلى ٢٠٠٧، السيد ماليتوا تانومافيلي الثاني، والكاتدرائية الكاثوليكية التاريخية «موليفاي».

ولا تزال العملة المطبوعة مهمة في ساموا ومن المرجح أن تظل هكذا لبعض الوقت. وتقول كولينز إن البنك ينظر في إعادة تصميم عملاته الورقية، وعلى الرغم من أن ساموا تدرس اتجاهات العملات الرقمية، «فإننا نفضل من الناحية الثقافية استخدام النقد على الدفع الإلكتروني». FD

ميليندا وير تعمل ضمن فريق مجلة التمويل والتنمية.

صندوق النقد الدولي

حتى يظل القراء متابعين للقضايا الاقتصادية العالمية

IMF.org/pubs

مطبوعات الصندوق

التمويل والتنمية، مارس ٢٠٢٠
MFIAA2020001